الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة تحليلية و تقييمية (الجزائر المغرب مصر) للفترة 2001 - 2015

من إعداد الطالبات:

وفاء فلاح

صبرينة قريرة

ليلى كرثيو

تحت اشراف:

د. احمد نصير

لجنة المناقشة

أ. علي ذهب	أستاذ مساعد صنف " أ " جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د. احمد نصير	أستاذ محاضر صنف " أ " جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. روضة جديدي	أستاذ محاضر صنف " ب " جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

قال الله تعالى :

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟
ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

سورة المجادلة

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.
نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مبارك عليه، على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

لا يسعينا بعد أن أنجزنا هذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لا أستاذنا المشرف الدكتور أحمد نصير لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذا البحث، حيث كان لعظيم نصحه وإرشاده وتوجيهاته وخبراته وغزارة علمه الأثر الأكبر لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونخص بالشكر الأستاذ الفاضل لخضر بن عمر والأستاذ بشير بن موسى اللذان لم يبخلا علينا بالنصح والتوجيه في مجال هذا العمل.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة عل تفضيلهم بالمشاركة في لجنة المناقشة.

الملخص

الملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي اصبح يلعبها الاستثمار الاجنبي المباشر في جميع دول العالم، وذلك من خلال تأثيره على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث اصبحت جميع دول العالم وخاصة النامية منها تتنافس وتتسابق من اجل استقطابه اليها، وذلك من خلال ازالة العوائق والعراقيل التي تعيق طريقه ومنحه الضمانات والحوافز التي تسهل قدومه ودخوله، وكذلك سن تشريعات وقوانين تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الاجانب، والاهم من كل هذا هو الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في مختلف تلك الدول من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تحكمه في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر كأحد المحددات الاساسية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

وعلى هذا الاساس هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر على اعتبارهم دول نامية تسعى الى جذبه، خلال الفترة 2001 الى 2015، وذلك بالاعتماد على اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم، اسعار الصرف، العرض النقدي ، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الجهاز المصرفي يقوم بدور بسيط جدا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ولا يمكن القول بانه هو المحدد او المفسر الرئيسي لحركته.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤشرات الاقتصادية.

Résumé:

Compte tenu de la grande importance est devenue l'investissement étranger direct a joué dans tous les pays du monde , par son impact sur le financement de l'économie en particulier, et sur le développement économique en général, où il est devenu tous les pays du monde, en particulier ceux en développement en compétition tenues pour les gober, par la suppression des barrières et obstacles qui font obstacle à son chemin et lui donner des garanties et des incitations qui facilitent son arrivée et l'entrée, ainsi que la promulgation de la législation et des lois donnant des incitations attrayantes pour les investisseurs étrangers, et surtout, c'est le rôle joué par le système bancaire dans ces différents pays afin d'attirer les investissements directs étrangers dans le encadré Befallen Collège des variables économiques qui sont considérés comme l'un des principaux déterminants du flux des investissements directs étrangers.

Sur cette base, cette étude visait à analyser et d'évaluer le rôle du système bancaire pour attirer les investissements directs étrangers en Algérie au Maroc et en Egypte pour considérer les pays en développement qui cherchent à le tirer, au cours de la période de 2001 à 2015, sur la base du collège le plus important de l'inflation et des variables économiques, les taux de change , la masse monétaire, cette étude a révélé que le système bancaire est très simple rôle pour attirer les investissements étrangers directs, il ne peut pas dire qu'il est l'interprète exacte principal de son mouvement

Mots-clés: système bancaire, les investissements étrangers directs, les indicateurs économiques.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	IV – I
فهرس الجداول	V
فهرس الاشكال	VI
فهرس الرسوم البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة عامة	أ – ز
الفصل الاول:مدخل عام للجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	02
المبحث الأول: أسس نظرية حول الجهاز المصرفي	03
المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي	03
الفرع الأول: تعريف الجهاز المصرفي وخصائصه	03
الفرع الثاني: مكونات الجهاز المصرفي	04
الفرع الثالث: أهداف الجهاز المصرفي	04
المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي المعاصر	05
الفرع الأول: البنك المركزي	05
الفرع الثاني: البنوك التقليدية	06
الفرع الثالث :البنوك الحديثة	07
المطلب الثالث: الجهاز المصرفي ومقررات لجنة بازل	08
الفرع الأول: اتفاقية بازل الاولى	09
الفرع الثاني: اتفاقية بازل الثانية	11
الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثالثة	13
الفرع الرابع: الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل	14
المطلب الرابع: مؤشرات تقيم الأداء المالي في الجهاز المصرفي	14
الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي التقليدية	14
الفرع الثاني: معايير حديثة لتقييم الأداء المالي	15
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر	21
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	21
الفرع الأول: تعاريف حول الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاله	21
الفرع الثاني :دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	25

الفهارس:

الفرع الثالث : انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر	26
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر	28
الفرع الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر	28
الفرع الثاني :التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر	30
المطلب الثالث: المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر	32
الفرع الاول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة	32
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر راجعة للمستثمر الاجنبي	33
الفرع الثالث: محددات خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية	35
المطلب الرابع: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر	36
الفرع الاول: القواعد الارشادية للبنك الدولي بشان معاملة الاستثمارات الاجنبية	36
الفرع الثاني: الاتفاقيات المتعددة الاطراف في اطار المنظمة العالمية للتجارة	36
الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية ومشروع الاتفاق متعدد الاطراف حول الاستثمار	38
المبحث الثالث : مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الدول العربية	40
المطلب الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	40
الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي التونسي	40
الفرع الثاني:عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	43
الفرع الثالث: أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس	44
المطلب الثاني: الجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	46
الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي العراقي	46
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	49
الفرع الثالث: أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق	49
المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت	51
الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي الكويتي	51
الفرع الثاني: بعض الاجراءات والحوافز الممنوحة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت	54
الفرع الثالث:أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت	56
المطلب الرابع: نظرة حول الجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية	57
الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية	57
الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية	60
لفرع الثالث:أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية	62
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني: الجهاز المصرفي كآلية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر	
تمهيد	66
المبحث الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي في الجزائر المغرب ومصر	67
المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري	67
الفرع الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري	67
الفرع الثاني: اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري	68
الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي واهم مؤشرات الاداء	70

الفرع الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل	72
المطلب الثاني: واقع الجهاز المصرفي المغربي	74
الفرع الأول: لمحة حول نشأة الجهاز المصرفي المغربي	74
الفرع الثاني: مسيرة اصلاحات الجهاز المصرفي المغربي	76
الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي في المملكة المغربية واهم مؤشرات الاداء	77
الفرع الرابع: التزام الجهاز المصرفي المغربي بمقررات لجنة بازل	79
المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي المصري	79
الفرع الأول: نبذة عن الجهاز المصرفي المصري	79
الفرع الثاني: محطات الاصلاح في الجهاز المصرفي المصري	80
الفرع الثالث:هيكل الجهاز المصرفي المصري واهم مؤشرات الاداء	82
الفرع الرابع: الجهاز المصرفي المصري ومقررات لجنة بازل	85
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر المغرب ومصر	86
المطلب الأول: مكانة الاستثمار الاجنبي المباشر في تشريع الدول محل الدراسة	86
الفرع الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائري	86
الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في القانون المغربي	89
الفرع الثالث: قوانين ومراسيم الاستثمار الاجنبي المباشر في التشريع المصري	90
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة	92
الفرع الأول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	92
الفرع الثاني:محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	98
الفرع الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر	103
المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة	108
الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر	108
الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى المغرب	109
الفرع الثالث: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى مصر	110
المطلب الرابع: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة	111
الفرع الأول: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	111
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب	113
الفرع الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر	115
المبحث الثالث: فعالية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر المغرب ومصر	116
المطلب الأول: مؤشر معدل التضخم	116
الفرع الأول: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	117
الفرع الثاني: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب	118
الفرع الثالث: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر	119
المطلب الثاني: مؤشر سعر الصرف	120
الفرع الأول: تغيرات اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	120
الفرع الثاني: تغيرات اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب	121
الفرع الثالث: تغيرات اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر	122
المطلب الثالث: مؤشر العرض النقدي	124

الفهارس:

الفرع الأول: تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	124
الفرع الثاني: تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب	125
الفرع الثالث: تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر	126
خلاصة الفصل	128
خاتمة عامة	130
قائمة المراجع	137
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(01 - 01)	أوزان المخاطر حسب اصناف الاصول داخل الميزانية	10
(01 - 02)	مؤشرات قياس المخاطر	18
(01 - 03)	تصنيف البنوك حسب camels	18
(01 - 04)	التغييرات في اللواح والقوانين الوطنية 2000 – 2011	33
(01 -05)	الحوافز الضريبية للاستثمار في بعض الدول	35
(01 - 06)	تطور المؤشرات المالية في الجهاز المصرفي التونسي	43
(01 - 07)	تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العراقية	47
(01 - 08)	تطور مؤشرات الاداء المالي في الجهاز المصرفي العراقي	48
(01 -09)	مؤشرات الاداء المالي في الجهاز المصرفي الكويتي	53
(01 - 10)	تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي الماشر الى الكويت خلال الفترة 20008 - 2015	56
(01 -11)	تطور مؤشرات الاداء المالي للجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية	59
(02 -01)	تطور مؤشرات الاداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011- 2015	72
(02 -02)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الادنى لكفاية راس مال البنوك في الجزائر سنة 1991	73
(02 - 03)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الادنى لكفاية راس مال البنوك في الجزائر سنة 1994	73
(02 -04)	أهم مؤشرات الاداء المالي للجهاز المصرفي المغربي خلال الفترة 2010 - 2015	78
(02 - 05)	أهم مؤشرا الاداء المالي للجهاز المصرفي المصري خلال الفترة 2011 - 2015	84
(02 - 06)	أهم المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011 –2016	94
(02 - 07)	أهم مؤشرات الاقتصاد المغربي خلال الفترة 2011 -2015	100
(02 - 08)	أهم مؤشرات الاقتصاد المصري للفترة 2011 –2016	104
(02 - 09)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية الواردة من اهم 10 دول الى الجزائر خلال الفترة 2003 - 2015	111
(02 - 10)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2015	112
(02 - 11)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من 10 دول الى المغرب خلال الفترة 2003 - 2015	113
(02 - 12)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 2003 - 2015	114
(02 -13)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر من 10 دول خلال الفترة 2003 - 2015	115
(02 - 14)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 2003 - 2015	116
(02 - 15)	تطور اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2001 – 2015	121
(02 -16)	تطور اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة 2001 – 2015	122
(02 - 17)	تطور اسعار الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة 2001 – 2015	123
(02 -18)	تطور العرض النقدي في الجزائر وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015	124
(02 -19)	تطور العرض النقدي في المغرب وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015	125
(02 -20)	تطور العرض النقدي في مصر وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015	126

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01 - 01)	نموذج لبطاقة الاداء المتوازن	16
(01 - 02)	دورة حياة المنتوج	30
(01- 03)	هيكل الجهاز المصرفي التونسي	41
(01 - 04)	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	47
(01 - 05)	هيكل الجهاز المصرفي الكويتي	52
(01 - 06)	هيكل الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية	58
(01 -02)	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	71
(02 -02)	هيكل الجهاز المصرفي المغربي	77
(03 - 02)	هيكل الجهاز المصرفي المصري	83

فهرس الرسوم البيانية

رقم الرسم	العنوان	رقم الصفحة
(01 - 01)	تطور الميزانية للمصارف التونسية	42
(01 - 02)	تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تونس ما بين 2008 الى 2015	44
(01 - 03)	تغيرات اسعار صرف الدينار التونسي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي	45
(01 - 04)	تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق خلال فترة من 2008- 2015	50
(01 - 05)	تغيرات اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي	51
(01 - 06)	تطور الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الكويتي خلال الفترة 2008- 2014	53
(01 - 07)	تغيرات اسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي	57
(01 - 08)	تغيرات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى السعودية خلال الفترة 2008-2015	62
(01- 09)	تغيرات اسعار صرف الريال السعودي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة نت الناتج المحلي	63
(02 - 01)	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر خلال الفترة 2001-2015	108
(02 - 02)	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى المغرب خلال الفترة 2001- 2015	109
(02 - 03)	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى مصر خلال الفترة 2001- 2015	110
(02 - 04)	تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2001- 2015	117
(02 - 05)	تطورات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة 2001-2015	118
(02 - 06)	معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة 2001-2015	119

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	مبادئ الحوكمة لسنة 1999
02	مبادئ الحوكمة لسنة 2006
03	الاحكام والمبادئ في اتفاقية الخدمات
04	تعديلات قانون النقد والقرض 90 - 10

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعرف الاقتصاد العالمي تطورات وتحولات كبيرة، واكثر تحديدا خلال الربع الاخير من القرن العشرين، فأصبح الاقتصاد العالمي يشكل قرية صغيرة لا تعيقها المسافات ولا الحواجز، وهذا بسبب ثورة التكنولوجيا والمعلومات، وبصفة خاصة مست هذه التطورات الجهاز المصرفي فهو يعتبر اكثر استجابة لهذه التطورات والتحولات، حيث عرف تقدم تكنولوجي في الصناعة المصرفية وغيرها، وهذا راجع الى الدور الكبير الدي يلعبه في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني لأي دولة، فهو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وثم توجيهها الى القطاعات الاكثر كفاءة ومردودية، ومع هذه التطورات التي تعتبر الى حد كبير ايجابية بالنسبة للجهاز المصرفي، الا انها لم تمنعه او تحميه من التعرض الى مخاطر تؤثر على ربحيته، بسبب الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والعائد التي تسعى الى تحقيقه، نتيجة لذلك انشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية، من أجل تعميق ملاءة البنوك، مع ضمان استقرار النظام المالي في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية، ومن أجل معرفة مستوى أداء الجهاز المصرفي وواقعه خصصت له عدة مؤشرات منها التقليدية ومنها الحديثة.

كما أدت تلك التطورات في ظروف الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة الى سهولة الاتصال بين العالم مع بعضه البعض، الى ظهور علاقات اقتصادية وقانونية لم تكن معروفة من قبل وهي الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فحاز على اهتمام واعتراف عالي واسع النطاق من طرف جميع دول العالم مهما كان تطورها غنية أو فقيرة متقدمة او نامية، واصبح محل للتنافس الدولي، وأصبحوا يتعاملون مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة نتيجة لما تحققه هذه الاخيرة من عوائد ومنافع على الدولة المضيفة او المستثمر الاجنبي على حد سواء، وبالتالي تصدرت قضية الاستثمارات الاجنبية قائمة اهتمام الدول، فأصبحت تتعمد الترويج لجذبه اليها، وذلك من خلال عقد عدة اتفاقيات دولية وتهيئة المناخ المناسب له، بالإضافة الى سن قوانين وتشريعات التي تجذب رؤوس الاموال الاجنبية، مستغلة هذه الاستثمارات في قيام صناعات جديدة، كذلك حظى الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين من اجل تفسير هذا النوع من الاستثمار.

ومن هذا المنطلق فان الجهاز المصرفي لأي دولة يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك من خلال التحكم في أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية ولعلى اهمهما التضخم وأسعار الصرف كذلك العرض النقدي، التي تعد من بين العوامل التي ينظر اليها المستثمر الاجنبي من اجل اقامة استثماراته لأي دولة.

وتعد الجزائر، المغرب، مصر من بين الدول النامية التي ادركت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في احداث تنمية شاملة في اقتصاداتها، فدخلوا في حالة تنافس مع باقي دول العالم من أجل تحصيل أكبر قدر من تدفقات هذه الاستثمارات، فهم يحاولون تهيئة المناخ المناسب له وكذلك سن مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها تشجع المستثمرين الاجانب بالإضافة توفير مجموعة من الضمانات والحوافز التي تعد كحماية للمستثمر الاجنبي، والأهم من كل من هذا هو الاهتمام بالجهاز المصرفي من خلال تطويره، واجراء عدة اصلاحات عليه، كل هذا من أجل القيام بفعاليته على جذب الاستمارات الاجنبية المباشرة لهذه الدول.

❖ **الاشكالية الرئيسية:**

من منطلق تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل جميع دول العالم متقدمة ونامية، وتزايد شدة التنافس بينهم من اجل الحصول على المزيد منه، فانه يتبادر الى ذهننا انه للجهاز المصرفي دورا في المساهمة في جذب هذه الاستثمارات الى الدول، وبالتالي فان الجزائر المغرب ومصر وخاصة باعتبارها من الدول النامية، تدخل مع باقي دول العالم في حالة تنافس من أجله، وعليه يمكننا صياغة اشكالية البحث على شكل تساؤل محوري كما يلي:

ما مدى مساهمة الجهاز المصرفي في الجزائر المغرب ومصر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

ومن أجل الاجابة عن هذه الاشكالية لابد من طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية منبثقة عنها نوجزها فيما يلي:

1. ما المقصود الجهاز المصرفي؟ ما هو واقع الجهاز المصرفي في الدول محل الدراسة؟
2. ماهي طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر؟ هل قامت الدول الثلاث محل الدراسة باتخاذ اجراءات مصرفية من أجل تشجيع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
3. وماهي أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة؟
4. هل لعب الجهاز المصرفي في الدول محل الدراسة دورا فعالا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التحكم في مؤشرات الاقتصادية الكلية؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة وقصد تسهيل الاجابة على الأسئلة الفرعية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

1. الجهاز المصرفي ما هو الا مجموعة من المؤسسات المصرفية فقط التي تعمل في دولة ما هدفها الوحيد هو تعبئة المدخرات، وبالتالي فان الدول الثلاث محل الدراسة تمتلك جهاز مصرفي يعتبر حديث النشأة بالنسبة للمغرب والجزائر، أما مصر فهي من اوائل الدول العربية التي سبقت الى العمل المصرفي.
2. الاستثمار الاجنبي المباشر هو عبارة تدفق الاموال في شكل نقد حقيقي داخل الدولة من طرف المستثمر الاجنبي من أجل اقامة مشاريع جديدة تعود ملكيتها بالكامل اليه من شانها احداث تغيرات في الوضع الاقتصادي لها الى الاحسن، ومنه فان الدول الثلاث محل الدراسة قامت باتخاذ عدة اجراءات مصرفية قانونية من اجل تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي اليها.
3. توجد مجموعة من العوامل التي تدفع المستثمر الاجنبي الى الاستثمار في الدول محل الدراسة منها الاستقرار الاقتصادي والمعطيات الاجتماعية الجيدة بالإضافة الى الحوافز والضمانات الممنوحة له، وكذلك الاستقرار السياسي خاصة في الجزائر والمغرب دون مصر التي تعرف توتر خاصة في الفترة الاخيرة.
4. ساهم الجهاز المصرفي في الدول محل الدراسة من خلال مؤشرات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية) في جذب تدفقات معتبرة من الاستثمار الاجنبي المباشر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد كانت لنا عدة اسباب من وراء اختيار هذا الموضوع تظهر من خلال قسمين:

1. **أسباب ذاتيه:**

تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:

- محاولة تقديم بحث علمي يتلاءم والتخصص المدروس.
- الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع جديدة، ومعالجة المواضيع الخاصة بالقضايا الراهنة.
- محاولة في معالجة هذا الموضوع بالذات لما له من اهمية في الاقتصاد الدولي.

2. **أسباب موضوعية:**

تتمثل الاسباب الموضوعية لاختيار الموضوع فيما يلي:

- التعرف على الجهاز المصرفي وجوانبه المختلفة، وتسليط الضوء على واقعه في الدول محل الدراسة
- تزايد اهتمام الدول مهما كانت بالاستثمار الاجنبي المباشر، لما له من اهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- معرفة مدى فعالية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

❖ **أهداف الموضوع:**

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى:

- دراسة الاطار النظري للموضوع، من خلال تقديم عرض عام للجهاز المصرفي وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر مع أهم النظريات التي حاولت تفسيره.
- ابراز واقع الجهاز المصرفي في الدول محل الدراسة.
- تناول أهم الاجراءات التي قامت بها الدول محل الدراسة خاصة القانونية منها من أجل تشجيع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- عرض حصيلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول محل الدراسة واهم القطاعات الاقتصادية التي يتمركز فيها.
- ابراز مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.

❖ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معالجة موضوع دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، وترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث لان الموضوع يحظى في وقتنا الحاضر اهتماما كبيرا على المستوى العالمي، لما له من أهمية على المستوى المحلي خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول اعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، بالإضافة الى ابراز فعالية الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات الاقتصادية الكية في جذبه خلال فترة الدراسة.

❖ **الدارسات السابقة:**

1. **دراسة الباحث احمد نصير 2014**: بعنوان " **أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد قدرة ورشادة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذلك تحليل وتقدير اثر السياسات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1990 – 2012، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1990 الى 1995 قد ادت الى ارتفاع معدلات التضخم بسبب سياسات جانب الطلب الكلي، والتخفيض الكبير لقيمة العملة والتحرير المتدرج لأسعار السلع واسعار الفائدة، كذلك حرص الدولة على تنفيذ برنامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي للفترة 2001- 2010، لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ واكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤ بالتوقف خلال نفس الفترة مما ادى الى تقليل هذه السياسة، وبالتالي فان سياسة الانتعاش تواجه مشكلة نقص الفعالية.

2. **دراسة الباحثة كريمة قويدري 2011**: بعنوان " **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر مع محاول ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة الى اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991 - 2008، بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، الا ان تأثيره اجابي.

3. **دراسة الباحث عادل زقرير 2009**: بعنوان **" تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري–"** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديد مدى تطوره، وابراز اهم سبل تحديثه التي تكفل مواكبته للتحديات المفروضة عليه، بالإضافة الى تحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري والكشف عن اشكالية الاخذ بنظام البنوك الشاملة في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان البنوك العربية بما فيها البنوك الاسلامية تهدف الى مزاولة الاعمال المصرفية الشاملة اقتناع وايمان مسؤولي هذه البنوك بقدرة نظام البنوك الشاملة على مواكبة تحديات البيئة المصرفية الحديثة، بالنسبة للجهاز المصرفي الجزائري فان الاصلاحات التي جاء بها قانون 90-10 اهم محطة في تطويره، ونقطة بداية تحرير القطاع المصرفي، كذلك بروز ملامح الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية من

خلال القيام بأنشطة التأجير التمويلي، وتقديم قروض مشتركة، تحديث انظمة الدفع الالكتروني وغيرها، غير ان الغالب على طابع البنوك الجزائرية هو التقليدية.

4. **دراسة الباحث علي بالطاهر 2006**: بعنوان **" اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية وذلك للوقوف على اثر هذه الاصلاحات في تفعيل الدور المرجو منها، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان الاصلاح الاقتصادي ضروري لنجاح الاصلاح المالي كذلك الاصلاح المالي خطوة رئيسية في الاصلاح الاقتصادي، وبينت النتائج التي اظهرتها الدراسة بروز ظاهرة التوسع في المعروض النقدي توسعا ملحوظا وبشكل لم يتناسب والتطور في النشاط الاقتصادي، فقد تجاوزت مستويات النمو في المعروض النقدي بشكل عام والعملة في التداول بشكل خاص مستويات النمو في الناتج المحلي كتعبير عن النشاط الاقتصادي.

5. **دراسة الباحثة وهيبة بن داودية 2005**: بعنوان **" واقع وافاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة – 1995 2004- مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة دون الإقليمية لشمال افريقيا من خلال تحليل الاتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم، دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في دول شمال افريقيا مع تسليط الضوء على اهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى تحديد السبل التي من خلالها يمكن لدول شمال افريقيا ان تزيد من نصيبها من الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان نصيب دول شمال افريقيا من الاستثمار المناسب ضعيفا ومحدودا بالنظر الى القدرات والامكانيات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمارات من الخارج، مع وجود اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا، حيث يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي في دول المنطقة النفطية الحصة الاكبر.

وفي درستنا هذه نحاول تحليل وتقيم دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، على اعتبارهم دول نامية تهدف الى تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل احداث تنمية في اقتصادها.

❖ **حدود الدراسة:**

- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 2001 الى 2015 وهي فترة مدتها 15 سنة، حتى نتمكن من معرفة مدى تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والوارد، وفعالية الجهاز المصرفي من خلال فترة الدراسة على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر.

- بالنسبة للحدود الجغرافية فالدراسة خصصت لكل من الجزائر والمغرب ومصر، على اعتبارهم ثلاث دول افريقيا وتقع في حوض البحر الابيض المتوسط وكذلك على اعتبارهم من بين الدول النامية.

❖ **منهج البحث:**

بناءا على التساؤلات ومن أجل محاولة اثبات الفرضيات التي صغناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلا من:

- المنهج الوصفي من اجل تحديد الاطار النظري للموضوع بجوانبه المختلفة.
- المنهج التاريخي الذي يسرد لنا اهم المحطات التي مر بيها الجهاز المصرفي في كل من الجزائر المغرب ومصر.
- المنهج التحليلي من اجل تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر.

❖ **وسائل جمع المعلومات والبيانات:**

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الوسائل في جمع المعلومات وهي الاكثر شيوعيا، نختصرها فيما يلي:

1. **الوسائل النظرية:**

من اهم الوسائل النظرية المعتمدة في اعداد هذا البحث ما يلي:

- المسح المكتبي من كتب، مجلات، منشورات.
- البحوث والدراسات السابقة.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يضيع المتغيرات والمستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

2. **الوسائل العملية:**

تتمثل الوسائل العملية في جمع المعلومات فيما يلي:

- التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.
- المقابلات الشخصية لاستطلاع راي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.

❖ **صعوبات البحث:**

عند القيام بإعداد هذا البحث وجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- قلة المراجع الخاصة بهذا الموضوع وبالأخص الكتب، وبالذات عن الدول محل الدراسة المغرب ومصر، مما اضطرنا للاستعانة اكثر بالمواقع الالكترونية وبعض الدراسات السابقة.
- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر.
- منهجية البحث العلمي التي فرضت علينا عدم تجاوز عدد معين من الصفحات مما اضطرنا الى الغاء الكثير من العناصر التي قد تدعم هذا الموضوع بصورة اوسع.

❖ **محتوى البحث:**

من أجل تحقيق اهداف هذا البحث ومعالجته المشكلة بصورة علمية، تم تقسيم هذا البحث الى فصلين ومقدمة وخاتمة بالإضافة الى تلخيص عام واختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل اليها، وبعض التوصيات بناءا على النتائج المتوصل اليها في هذا البحث، باتباع ما يلي:

- **مقدمة البحث:** حيث حاولنا من خلالها معالجة الاشكالية الرئيسية وبعض الاسئلة الفرعية وفرضيات البحث، بالإضافة اسباب اختيار الموضوع وأهدافه واهميته، كذلك الدارسات السابقة للموضوع وهذا لإعطاء نظرة عامة عن الموضوع المدروس.
- **الفصل الاول:** والذي كان بعنوان مدخل عام للجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تم اشتمل على ثلاث مباحث وكل منهم تم تقسيمه الى اربع مطالب، حيث تناولنا في المبحث الاول الجانب النظري للجهاز المصرفي تم اعطاء مفاهيم عامة له بالإضافة الى هيكله، ومقررات لجنة بازل، وأهم مؤشرات تقييم الاداء، اما المبحث الثاني خصصنا هو الاخر الى جانب نري ولكن للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تم اعطاء له بعض التعريفات، وكذلك التعرف على دوافعه وانواعه واثاره، واهم محدداته والنظريات المفسرة له، بالإضافة الى ابرز الاتفاقيات التي أبرمت من أجله، اما المبحث الثالث والاخير فقد خصصناه لعرض تجارب بعض الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- **الفصل الثاني:** والذي كان بعنوان الجهاز المصرفي كآلية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، المغرب، مصر، حيث حاولنا تقسيمه الى ثلاث مباحث، فالمبحث الاول تم تناول فيه نظرة حول الجهاز المصرفي في الدول الثالث محل الدراسة من حيث النشأة والهيكل، وأهم الاصلاحات التي طرأت عليه، اما المبحث الثاني فخصص لدراسة واقع الاستثمار الاجنبي فيها من حيث التشريعات والقوانين والمحددات، والتدفقات والتوزيع القطاعي والجغرافي، وفي المبحث الثالث والاخيرة قمنا فيه بمحاولة ابراز فعالية الجهاز المصرفي في الدول الثلاث محل لدراسة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- **الخاتمة:** من خلالها حاولنا تقديم ملخص عن الدراسة، بالإضافة الى الاجابة عن الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، وادراج اهم النتائج المتوصل اليها واهم الاقتراحات والتوصيات وافاق الدراسة.

الفصل الاول: مدخل عام للجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي واحدا من الأدوات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، وتطويره عبر التمويلات التي يقدمها لتنفيذ وانجاز المشاريع المختلفة، وذلك لاعتباره حلقة وصل بين المستثمرين والمدخرين، حيث يساهم في نقل الأموال من الأشخاص الذين يملكونها ولا تتوفر لديهم فرص استثمارها إلى الأشخاص الذين يحتاجونها وتتوفر لديهم فرص استثمارها، وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي والوصول إلى أوضاع تنافسية عالية، وتخفيف ومعالجة المشكلات الاقتصادية.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

وفي عصرنا الحالي أصبح الجهاز المصرفي يعد حلقة اتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فمن خلال تطوره وقوته أصبح يساهم في جذب رؤوس الأموال الضخمة الخارجية للاستثمار دخل الدولة، مما يساهم في لذا سعت العديد من الدول إلى تهيئة المناخ المناسب لهذا الاستثمار وكذلك القيام بعمليات تطوير لجهازها المصرفي، من اجل تسهيل حركات تدفق رؤوس الأموال للاستثمار.

ولتوضيح ما سبق حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: أسس نظرية حول جهاز المصرفي؛**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية.**

المبحث الأول: أسس نظرية حول الجهاز المصرفي

نظرا لاعتبار الجهاز المصرفي ذا أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، وتتزايد هذه الأهمية من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه سوف نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على الجهاز المصرفي وهيكله وكذلك إلقاء الضوء على الجهاز المصرفي لبعض الدول العربية.

المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان.

الفرع الأول: تعريف الجهاز وخصائصه

سنحاول من خلال هذا الفرع بتعريف على الجهاز المصرفي و خصائصه، واهم مكوناته بالإضافة إلى أهدافه.

أولا: تعاريف عامة للجهاز المصرفي

هناك عدة تعاريف للجهاز المصرفي نذكر منها ما يلي:

- يعرف الجهاز المصرفي على انه " بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها مصارف البلد".[1]
- كما يمكن يعرف أيضا " هو النظام الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية".[2]
- كما يقصد به " مجموعة المصارف العاملة في بلد ما واهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي يتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها.[3]

كما أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها الاقتصادي.[4]

ثانيا: خصائص الجهاز المصرفي

يتميز الجهاز المصرفي بعدة خصائص نذكر منها:[5]

_ تعد البنوك مؤسسات الوساطة المالية، بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛

_ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها كالبنك المركزي؛

_ تلتزم بالتشريعات المصرفية مثل قانون البنك المركزي، قانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية؛

---

[1] سليم عمر حداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء _دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية قطاع غزة_**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص: 08.

[2] فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات وسياسة التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 95.

[3] شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 36.

[4] محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص: 10.

[5] نور الدين النوي، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص:04.

_ تستثمر البنوك جزء كبير من الودائع إما في الإقراض، وإما في وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة وتحقق عائد كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه.

الفرع الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من مجموع المؤسسات المالية وكذلك الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها، ويمكن توضيحها كما يلي:[1]

أولا: المؤسسات المصرفية

والتي يتربع في مقدمتها البنك المركزي، ويتألف الجهاز المصرفي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارسها، فهناك بنوك تجارية ومتخصصة وشاملة وإسلامية وكذلك الكترونية، سوف نتطرق لكل نوع من الأنواع المذكورة بالتفصيل في المطلب الثاني.

ثانيا: الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها

تتمثل الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها في:

1.قانون البنك المركزي: الذي ينظم عمل البنك المركزي، ويحدد أهدافه، ووظائفه، وعلاقته مع المؤسسات المصرفية.

2.قانون البنوك: الذي يحدد إجراءات ترخيص البنوك، وشروط الترخيص، الأعمال المسموح لها بالقيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة.

3.قانون مراقبة العملة الأجنبية: الذي يحدد شروط التعامل بالعملة الأجنبية، وكيفية تحديد أسعارها، وينظم دخولها للبلد وخروجها منه.

4.نظام مكاتب التمثيل: الذي يصدره البنك المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية المالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد البنك المركزي.

الفرع الثالث: اهداف الجهاز المصرفي

إن الجهاز المصرفي لابد أن يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:[2]

_ العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياس عادلا للمدفوعات المؤجلة، ومستودعا ثابتا للقيمة؛

_ تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية؛

_ الحد من ظاهرة البطالة والعمل عل تحقيق التشغيل الكامل؛

_ العمل على تحقيق معدلات نمو مقبولة (مثلى)؛

[1] نفس المرجع السابق، ص: 03.

[2] محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011،ص :267.

_ العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي المعاصر

يختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة إلى أخرى حسب الغرض من إنشاء البنوك، ووظائفها فيما يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى القوانين التي تقنن تلك الوظائف داخل الجهاز المصرفي، وبصفة عامة يمكن تصنيف هيكل الجهاز المصرفي إلى:

الفرع الأول: البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقد فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي على خلاف الأمر بالنسبة للبنوك التجارية.

أولا: تعريف البنك المركزي

هو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسئولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسات المصرفية في البلد، وعلاوة على ذلك يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملاتها مع أفراد المجتمع.[1]

ويتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

_ البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة؛

_ لا يهدف إلى تحقيق الربح إنما وجد لتحقيق الصالح العام؛

ثانيا: وظائف البنك المركزي

تتمثل وظائف البنك المركزي بصفة عامة فيما يلي:

1.البنك المركزي بنك الإصدار: تعتبر وظيفة إصدار الأوراق النقدية أول الوظائف التي منحت للبنوك المركزية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك أخر أن يقوم بهذه الوظيفة، لقد كان إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار.[2]

2.البنك المركزي بنك الحكومة: حيث يقوم البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة بما يلي:[3]

_ الاحتفاظ بحسابات الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة وإدارتها؛

_ تحصيل إيرادات الحكومة؛

_ شراء وبيع العملات لصالح الحكومة؛

_ العمل كمستشار مالي للحكومة في المسائل المالية والنقدية بصفة خاصة، وفي المسائل الاقتصادية بصفة عامة.

3.البنك المركزي بنك البنوك: ويمكن حصر أهم وظائفه على اعتباره بنك للبنوك فيما يلي:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 244.

[2] نفس المرجع السابق، ص:247.

[3] زينب حسين عوض، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 191.

_ يحتفظ باحتياطات النقدية التي تلتزم البنوك التجارية وغيرها بائدعها؛[1]

_ منح قروض للبنوك التجارية وغيرها باعتباره الملجأ الأخير للإقراض؛

_ القيام بعمليات إعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك التجارية؛

_ القيام بعمليات المقاصة بين البنوك.

4.البنك المركزي مسؤول عن السياسة النقدية والرقابة على الائتمان: فالسياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات* التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتهتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة.[2] وتتمثل أهم أهداف السياسة الاقتصادية في:[3]

_ تحقيق النمو الاقتصادي؛

_ البحث عن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم؛

_ الوصول إلى مستوى توظيف ملائم؛

_توازن ميزان المدفوعات واستقرار معدلات الصرف.

الفرع الثاني: البنوك التقليدية

تأتي البنوك التقليدية مباشرة بعد البنك المركزي، فهي تمتثل لتعليماته وقوانينه وقراراته، وهي على عكس البنك المركزي فهي تتعامل مع الجمهور (الأفراد).

أولا: البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمان غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في ائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع.[4]

وتتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها:[5]

_ تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه؛

_هدفها الأساسي تحقيق الربح على عكس البنوك المركزية.

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف نذكر منها في:[6]

---

[1] إكرام حداد، مشهور هذاول، **النقود والمصارف _ مدخل تحليلي نظري_**، طبعة أولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005،ص: 142.

* أدوات كمية (سياسة معدل إعادة خصم، سياسة السوق المفتوحة، سياسة معدل الاحتياطي الإجباري)، أدوات كيفية (سياسة تأطير القروض، الإقناع الأدبي، إصدار توجهات والتعليمات، الإعلام).

[2] أكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة – 2000 2009 -** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر،2011، ص: 09.

[3] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص: 65.

[4] زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

[5] سليمان بو ذياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996،ص: 144.

[6] إسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص ص: 218 219.

_ قبول الودائع؛

_خلق نقود الائتمان؛

_ منح القروض للهيئات والمنشئات والأفراد؛

_ قيام بخدمات نيابة عن العملاء؛

_ بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو حساب عملائها.

ثانيا: البنوك المتخصصة

البنوك المتخصصة هي مؤسسات مالية تختص في تمويل قطاع اقتصادي معين، ويقتصر نشاطها في تعامل مع ذلك القطاع، وتقدم عادة قروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تختص فيها، وبشروط سهلة من اجل الإسراع في عملية التنمية.[1]

وتتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[2]

_ لا تتلقى ودائع من الأفراد، بل تعتمد على رؤوس أموالها؛

_ قد تكون أهدفها وطنية اجتماعية؛

_ لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط بل تقوم بالاستثمار المباشر.

ولها عدة أشكال تتمثل في بنوك متخصصة في القطاع الصناعي، وبنوك متخصصة في القطاع الزراعي، وبنوك متخصصة في القطاع العقاري، وبنوك متخصصة في التجارة الخارجية، وبنوك الادخار، فكل نوع من الأنواع السابقة هدفها هو المساهمة في تحقيق التنمية وتطوير القطاع المتخصصة فيه.

ثالثا: البنوك الاسلامية

هي مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[3] وتتميز البنوك الاسلامية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[4]

_ البنك الإسلامي لا يتعامل بالرباء أخذا أو عطاء؛

_ يمتنع عن تمويل الخدمات والسلع المحرمة شرعا؛

_ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

الفرع الثالث: البنوك الحديثة

وهي تتمثل في البنوك الشاملة والالكترونية، فهو اتجاه حديث للبنوك فرضته التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية.

---

[1] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص: 105.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص : 93 94.

[3] محمد احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص: 17.

[4] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 96.

أولا: البنوك الشاملة

البنوك الشاملة هي ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد.[1] وتتميز هذه البنوك بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

_ أداء مجموعة متكاملة من الخدمات؛

_ التنويع في مصادر التمويل والاستثمار؛

_ إن البنوك الشاملة بنوك تتعامل في كافة أدوات المالية؛

_ إدارة ذكية للموارد تتفوق على الادارة التقليدية للسيولة.

كما تقوم البنوك الشاملة بمجموعة من الوظائف تتمثل في دعم المشروعات الاستثمارية، القيام بنشاط أمناء الاستثمار، القيام بعمليات التوريق، بالإضافة بالقيام بأنشطة تمويلية مبتكرة، والقيام بنشاط التأجير التمويلي، وتجارة العملة، القيام بأنشطة التامين.

ثانيا: البنوك الالكترونية

البنوك الالكترونية هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية والمبتكرة والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الانترنت على مدار 24ساعة، سبعة أيام في الأسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون عوائق.[3] وتتميز هذه البنوك بمجموعة من المزايا نذكر منها:[4]

_ إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء؛

_ خفض التكاليف؛

_ تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة؛

_ زيادة كفاءة البنوك الالكترونية؛

_ خدمات البطاقة الالكترونية.

المطلب الثالث: الجهاز المصرفي ومقررات لجنة بازل

لجنة بازل *هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وانما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية**، تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.

[2] صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني – القطاع المصرفي وغسيل الأموال –** ، عالم الكتاب، مصر، 2003، ص ص: 75 - 77.

[3] محمد سعد طالب الجبوري، **البنوك الالكترونية**، مقال متاح على الموقع: business.uobabgion.com تاريخ الاطلاع 20 جانفي 2017 على الساعة 14.14.

[4] نفس المرجع السابق.

* أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974، بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، لا تستند لأي اتفاقية دولية، إنما هدفها دراسة مختلف جوانب الرقابة في البنوك.

** الدول الصناعية العشرة(بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، لوكسمبورغ).

المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر* التي تتعرض لها البنوك إدراك منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفي.[1]

وتسعى لجنة بازل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها ما يلي:[2]

ـ المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا مما اضطرها إلى إسقاط الديون أو توريقها؛

ـ إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير المتكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال؛

– العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفي؛

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

الفرع الاول: اتفاقية بازل الأولى

أولا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب أهما:

1. التركيز على مخاطر الائتمان**؛

2. تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها؛

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين***؛

---

* أي احتمال حدوث خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بصفة فجائية.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ـ دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص : 94.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 82 83.

** المخاطر الائتمان هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

*** دول **متدنِّية المخاطر** وتضمُّ مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى وتضم الدول الأعضاء في منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول **مرتفعة المخاطر** فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة.

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%.

جدول رقم (01 – 01): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك

الموجودات	الوزن
أولا : موجودات لا تحمل مخاطر. – النقود. – المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية. – مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية. – مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE .	صفر
ثانيا : موجودات متوسطة المخاطر – مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية) – مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها – المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية – مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها – مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة – قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير	0-50 % بحسب تقدير السلطة %20 %20 %20 %20 %50
ثالثا : موجودات عالية المخاطرمطلوبات من القطاع الخاص – مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة – مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية) – مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام – الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات . – العقارات والاستثمارات الأخرى . – الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى – الموجودات الأخرى	%100

المصدر: مفتاح صالح، فاطمة رحال، **مداخلة بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي)، أيام 09 10 سبتمبر 2012، اسطنبول ، تركيا، ص: 4.

5. مكونات رأس المال:

تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

ـــ رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطات العامة و الاحتياطات القانونية و الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

ـ رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات و المخصصات العامة و الاحتياطيات غير المعلنة و أدوات رأس المال الهجينة (دين + حق ملكية) و الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي.

وهكذا فإن معدَّل كفاية رأس المال حسب مقرَّرات لجنة بازل الأولى كما يلي:

رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) / اصول مرجحة بأوزان المخاطر ≤ 8

ثانيا: تعديلات اتفاقية بازل الأولى

أدخلت على اتفاقية بازل الأولى مجموعة من التعديلات منها:[1]

ـ في أفريل 1995 قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق* التي تتحملها البنوك، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كاقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998.

ـ إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل.

وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في12.5 % ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان. ، وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 +شريحة3) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+ مخاطر السوق × 12.5≤ 8 %

الفرع الثاني: اتفاقية بازل الثانية

رغم الإيجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل الأولى، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 وإلى غاية 2006، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل 2 مع بداية عام 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاق بازل الأولى نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل الثانية

[1] مفتاح صالح، فاطمة رحال، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن** المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو **والعدالة** والاستقرار من منظور إسلامي)، أيام 09 10 سبتمبر 2012، اسطنبول ، تركيا، ص: 05.

* نحا مخاطر التشغيل هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. أن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.طر السوق مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بالتحركات الناجمة عن أسعار السوق .وتتضمن أسعار السوق التغيرات في الأسهم والسلع وأسعار الفائدة وحتى أسعار العملات.

بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل*، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عن بازل الأولى.[1] وترى اللجنة أن الجنة أن التطبيق السليم للاتفاقية الجديدة يتم عن طريق الالتزام بثلاث دعائم أساسية وهي:

أولا: المتطلبات الدنيا لرأس المال

تعرض هذه الدعامة كيفية حساب متطلبات كفاية رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق و مخاطر التشغيل وفقا للعلاقة التالية:[2]

رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 +شريحة3) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر(الائتمان + السوق + التشغيل) × 12.5≤ 8 %

ثانيا: الرقابة الاحترازي أو الإشراف

ترتكز هذه الدعامة الثانية على أربعة مبادئ أساسية هي:[3]

– يجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛

– يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك؛

– يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

إن الغرض الأساسي لهذه الدعامة هو الحرص على الثقة في البنك، لأن اهتزازها ستكون له أثار وخيمة عليه وعلى النظام المصرفي والاقتصاد ككل.

ثالثا: انضباط السوق

يقصد بانضباط السوق توفر معلومات (مالية وغير مالية) الدقيقة وفي اوانها، التي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة في هده الأنشطة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل وكفاية رأس المال، وتعرضات للمخاطر، وسياساتها المحاسبية لتقييم أموالها

* مخاطر التشغيل هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. أن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.

[1] نفس المرجع السابق، ص:07.

[2] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2010، ص: 71.

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص : 105 106.

والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر، وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام.[1]

الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

أدخلت بازل الثالثة مفاهيم جديدة على معيار بازل الثانية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[2]

أولا: تعديل مكونات رأس المال التنظيمي

لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسم إلى ما يلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة؛
- الشريحة الأولى الإضافية؛
- الشريحة الثانية؛
- وقامت اتفاقية بازل الثالثة بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

ثانيا: قامت اتفاقية بازل الثالثة بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال

ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 % إلى 4.5% وهذا يؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية) من4.5% إلى 6%؛
- إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح؛
- رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0 % إلى2.5%؛
- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

ثالثا: إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك

حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً، وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة

- نسبة السيولة القصيرة الأجل:

اصول سائلة عالية الجودة / صافي التدفقات لنقدية خلال 30 يوم ≤ 100 %

[1] ميرفت على أبو كامل، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 58.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص ص : 10-12.

_ نسبة السيولة طويلة الأجل:

الموارد المستقرة المتاحة / الحاجة للتمويل المستقر لسنة > 100 %

رابعا: أضافت بازل الثالثة معيار جديد وهو الرافعة المالية :

و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

الفرع الرابع: الحوكمة المصرفية* من منظور لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل ورقة عمل بشان تدعيم تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي** في سبتمبر 1999 وقد احتوت على سبع مبادئ (انظر الملحق رقم 01)، في عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة من الوثيقة التي أصدرتها سنة 1999 تضمنت ثمانية مبادئ انظر (الملحق رقم 02).

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في الجهاز المصرفي

يقصد بالأداء المالي مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصدرها في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من اجل تشكيل الثروة.[1] ويمكن تقييم الأداء المالي للمصارف وفق عدة معايير منها التقليدية والحديثة.

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء المالي التقليدية

وهي تشمل معايير السيولة ومعايير الربحية، ومعايير التوظيف، ومعايير كفاية رأس المال. ويمكن شرحها بالتفصيل كما يلي:

أولا: مؤشرات الربحية

يعبر مؤشر الربحية على مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الادارة قراراتها الاستثمارية. ويندرج ضمن مؤشر الربحية أنواع عدة من المؤشرات منها:[2]

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب / حقوق الملكية

---

* يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

** يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي في النقاط التالية:

_ جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان التدفق للأموال المحلية الدولية.

_ الشفافية و الدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية.

_ رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

_ تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

[1] عبد الغني دادن، كمال محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، مداخلة ضمن لمؤتمر الدولي حول أداء المنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،، الجزائر، يومي 08 09 مارس 2005، ص: 304.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 58.

معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات

ثانيا: مؤشرات السيولة

وهي قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة والغير المتوقعة دون تأخير، ويتم حساب نسب السيولة من خلال التالي:[1]

نسبة النقدية إلى الودائع = أرصدة نقدية + اصول شبه نقدية / حجم الودائع

نسبة النقدية في الصندوق ولدى البنوك الأخرى إلى إجمالي الموجودات = النقد في الصندوق+ النقد لدى المصارف الأخرى / إجمالي الموجودات

نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات = القروض / إجمالي الموجودات

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال

هذا يعطي نسبة دقيقة حول الوضع المالي للبنك، على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزامه الطويلة المدى وهي وبالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال، ونذكر من بين مؤشرات ملاءة رأس المال ما يلي:[2]

نسبة حقوق الملكية = حقوق الملكية / إجمالي الودائع

رابعا: مؤشرات توظيف الأموال

تقيس أداء البنوك في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الأموال ما يلي:[3]

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي إيرادات / إجمالي الاستثمارات

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = إجمالي إيرادات / إجمالي الموجودات

الفرع الثاني: معايير حديثة لتقييم الأداء المالي

ومن بينها بطاقة الأداء المتوازن والعائد على حقوق الملكية وكذلك مؤشر الإنذار المبكر camels.

---

[1] سنان زهير محمد جميل، سوسن احمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002_2004**، مجلة تنمية الرافدين، العدد الخامس والثمانون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص: 122.

[2] نصر حمود مزنان، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 67.

أولا: بطاقة الأداء المتوازن

هي أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة استراتيجية المنظمة إلى اهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات لتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة.[1]

1.أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

تتمثل أهمية بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي:[2]

_ توضيح وترجمة رؤية واستراتيجية المنظمة؛

_ توصيل وربط الأهداف الاستراتيجية؛

_ التخطيط ووضع الأهداف وترتيب المبادرات الاستراتيجية؛

_ تقييم الاستراتيجيات.

2. مكونات بطاقة الأداء المتوازن

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من الأدوات الحديثة في القيادة وهي تظهر في صورتها العامة من أربع جوانب جوهرية، تتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم 01– 01: نموذج لبطاقة الأداء المتوازن

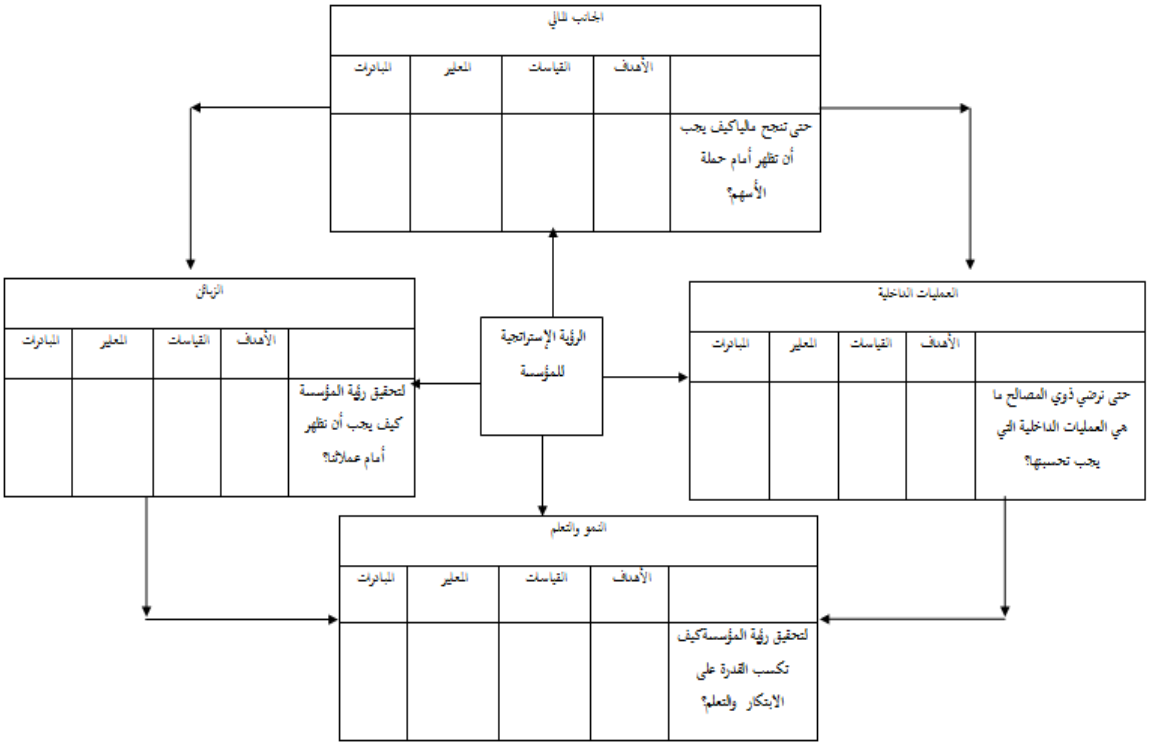

Source: R.kapian,D.norton, **le tableou de bord prospectif, pilotage stratégique, les 4axes du succés**, édition d' organisation, paris, 2002, P21.

[1] المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، عربية رمضان فهيم، **التخطيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2006، ص: 192.

[2] خضر شاكر الراج، حامد محمد، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة ضمن لملتقى الدولي العلمي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، يومي 10 11 نوفمبر 2009، ص: 04.

ثانيا: نموذج العائد على حقوق الملكية ROE

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية بفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتباينة بين العائد والمخاط، ويمكن تلخيص هذا النموذج في مجموعتين من النسب تتعلق بقياس العائد والمخاطر والربحية ومجموعة تقيس المخاطر.[1]

1. المجموعة الأولى:

ويمكن شرحها كما يلي:[2]

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصولROA، كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق المكية ROE، إلى مستوى أعلى من العائد، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

هامش الربح PM = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول AU = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فان $AU \times PM = ROA$

ومن هنا يمكن توضيح العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA، ويتمثل الفرق في استخدام الرافعة المالية EM، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول ROA بمضاعف الملكية أو ما يسمى بالرافعة المالية EM، الذي يقاس بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية ROE= العائد على الأصول ROA × مضاعف الملكية EM

علما أن:

مضاعف الملكية EM= إجمالي اصول / حقوق

2.المجموعة الثانية: وهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف. ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1] محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية _ دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية لفترة 1994 الى 2000_**، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر،2004، ص: 90.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 91.

الجدول رقم (01 - 02): مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المخاطر	النسبة
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة*	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة**	اصول الحساسة لسعر الفائدة/ إجمالي الأصول خصوم الحساسة لسعر الفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال***	الأموال الخاصة / الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: محمد لجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية _ دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية لفترة 1994 الى 2000**، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر،2004، ص 92.

ثالثا: مؤشر الإنذار المبكر CAMELS

CAMELS عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.[1]

1.كيفية كمل نظام CAMELS:

يشتمل نظام CAMELS على ستة عناصر رئيسية وهي:[2]

- كفاية رأس المال C - جودة الأصول A - الإدارة M
- السيولة L - الربحية E - الحساسية اتجاه مخاطر السوق S

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5 يمثل 1 أعلى تصنيف أحسن أداء وتمثل 5 أدنى تصنيف اضعف أداء.

وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

جدول رقم (01 – 03): تصنيف البنوك حسب CAMELS

النسبة الإجمالية	تصنيف البنك
1.4 -1	قوي
2.4 -1.5	مرضي
3.4 - 2.5	معقول
4.4 - 3.5	هامشي
5– 4.5	غير مرضي

Resource: Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi**,"Predicting Bank Failure: 2009"**, Journal of Business Studies Quarterly,Volume 4, Nember3 2013, P:65

* تعرف مخاطر السيولة على انها عدم كفاية السيولة المتاحة في المصرف للاحتياجات التشغيلية العادية والتي يحتاجها للوفاء بالتزاماته تجاه عملاءه أو تنفيذ عملياته المصرفية اليومية.

** مخاطر سعر الفائدة كما هو معروف فإن مصدر الربح الأساسي للمصرف هو هامش الفائدة و الذي هو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة و بين الفوائد المدفوعة على الودائع و المطلوبات المختلفة، وبالتالي يتشكل الخطر هنا تكون الفوائد المدفوعة اكبر من المقبوضة.

*** مخاطر رأس المال وهي عدم قدرة رأس المال على تغطية الخسائر المتوقعة في احد عناصر الأصول.

[1] على عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات _ دراسة تطبيقية_**، العراق، 2009،ص: 06.

[2] طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية _تحليل العائد والمخاطر_**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،ص: 103.

2.أهم معايير CAMELS:

وتتمثل فيما يلي:[1]

1.2.كفاية رأس المالC: يقصد بكفاية رأس المال، الطرق التي يستخدمها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملائمة المصرف على قدرته على تحمل الخسائر المحتملة.[2] ويتم حسابه وفق معيار لجنة بازل السابقة الذكر.

2.2. مؤشرات جودة الأصول A : تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة و الإدارة و رأس المال. ومن أهم النسب المستخدمة لحساب جودة اصول مايلي:

نسبة التصنيف المرجح wcr = مخصصات الديون المشكوك فيها/حقوق الملكية + مخصصات الديون المشكوك فيها

مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول = مجمل الأصول المحققة للإيرادات / مجمل الأصول يجب أن لا تقل عن 80 %.

3.2.مؤشرات سلامة الإدارة M: يعتبر تقييم الإدارة صعبا بالمقارنة مع باقي المعايير ويرجع ذلك إلى حقيقة التقارير السنوية للبنوك لا تحتوي أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقييم كفاءة وإنتاجية إدارة البنوك، وان معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، يحتوي تحليل هذا المجال خمسة مؤشرات نوعية: الحوكمة، الموارد البشرية، عمليات الرقابة والمراجعة، أنظمة التكنولوجيا والمعلومات، التخطيط الاستراتيجي.

4.2. مؤشرات الإيرادات و الربحية E: تعتبر الأرباح السبب الرئيسي في بقاء واستمرارية البك باعتباره أهم مصادرها المالية، كما تسعى دائما لتعظيمه وتوظيفه في تطوير البنك وتعظيم مركزه المالي. تم الطرق إلى أهم النسب المستخدم في الربحية سابقا.

5.2. مؤشرات السيولة والتمويل L: ولتغطية جانب السيولة في البنك تستخدم بعض النسب نذكر أهمها:

القروض / الأصول

القروض / الودائع

[1] يوسف بوخلخال، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة الاغواط، الجزائر، 2012، ص ص: 208 209. (بتصرف).

[2] سعاد عبد الفتاح، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013، ص: 27.

6.2. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية S: وهي تتمثل في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر التسعير، وتعتبر مخاطر سعر الفائدة من أهم المخاطر التي يجب على البنوك أن تظل مهمومة بشأنها، أهم النسب المستخدمة لقياس الحساسية لمخاطر السوق :

نسبة الأصول الحساسة لمخاطر السوق إلى إجمالي الأصول = الأصول الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول

نسبة الالتزامات الغير الأساسية إلى إجمالي الأصول = الالتزامات الغير أساسية /إجمالي الأصول

نسبة الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول = الودائع الأساسية /إجمالي الأصول

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت وما زالت تثير إهتمام الباحثين والاقتصاديين، وهي ظاهرة معقدة الجوانب نظرا لصعوبة تحديد أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تعريفه. وعلى هذا، وحتى يتسنى لنا تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتأينا أن نتعرض أولا إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة حتى نصل إلى تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعاريف حول الاستثمار* الأجنبي المباشر وأشكاله

قبل أن نتعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن ندرك انه هناك نوعان من الاستثمارات الأجنبية، الأول الاستثمار الأجنبي المباشر وهو موضوعنا والثاني الاستثمار الأجنبي الغير المباشر والذي يمكن تعريفه "الاستثمار الغير المباشر هو الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم، سندات)، المصدرة من طرف مؤسسة معينة في الأسواق المالية العالمية، ويقوم مستثمرين أجانب بشراء هذه الأوراق ". أما الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نتطرق له لاحقا بالتفصيل.

أولا: تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نقوم بتعريفه من وجهة نظر بعض المؤسسات والهيئات المالية الدولية، ومن وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

1. من وجهة نظر بعض المؤسسات والهيئات المالية الدولية

- يعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر: "بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10 % أو أكثر من اسهم راس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء اصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين" .[1]

- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E الاستثمار الأجنبي المباشر:" هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 بالمائة من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".[2]

---

[1] بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان التاسع وستون والسبعون، بيروت، لبنان، 2015، ص: 126.

[2] محمد طالبي، **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، الجزائر، 2008، ص: 314.

– عرف مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTA الاستثمار الأجنبي المباشر: "الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر(البلد المستقبل للاستثمار) و لأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية، تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة 10 % من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع".[1]

2. من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

– يعرف ماجد احمد عطا الله الاستثمار الأجنبي المباشر: "على انه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر".[2]

– يعرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر: "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حلة ملكيته المطلقة للمشروع المستثمر".[3]

– يعرفه رايموند برنارد الاستثمار الأجنبي المباشر: "على انه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فروع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو القيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول "أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا تدفق لرؤوس أموال أجنبية إلى دولة أخرى مضيفة، من اجل القيام باستثمارات حقيقية داخل البلد المستقبل".

ومن هنا يمكن التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في النقاط التالية:[5]

– لا يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر انتقالا للأصول المالية فحسب إنما أيضا للخبرات التقنية والبشرية؛

– غالبا ما يكون هنالك تغير في ملكية الأصول المالية المنتقلة في حالة الاستثمار الأجنبي الغير مباشر، وهذا غير وارد في الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تماسكا واقل تجزأ من الاستثمار الغير مباشر، وغالبا ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات وهذا يتضمن السيطرة الإدارية على المشروع؛

---

[1] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر– تعريف وقضايا–، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني والثلاثون، 2004، ص :05.

[2] ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 99.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 366.

[4] Raymond Bermard , **Economie financiére international**, Editions Puf, Paris, 1971, P:91.

[5] كاظم عبد الرضا الاعرجي، **واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الأول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2006، ص: 126.

– يهتم الاستثمار الغير مباشر فقط بمقدار العوائد المتوقعة من استثمار أمواله، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يهتم بالفرص التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للشركة وبما ينعكس بشكل أو بآخر على اقتصاديات الدولة المضيفة؛

– تكون أرباح اكبر للاستثمار الأجنبي الغير مباشر في المدى القصير فيما تكون اكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل؛

– تتدفق غالبا الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، أما الاستثمار الأجنبي الغير مباشر إلى الدول المتقدمة.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تنقسم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إشكال حديثة وتقليدية.

1. الأشكال التقليدية: وتتمثل في سبعة انواع كما يلي:

1.1. الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع.[1]

2.1. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.[2]

3.1. الاستثمارات الباحثة عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى[3]

4.1. الاستثمارات الباحثة عن الأسواق: إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر،2002 ،ص : 364.

[2] علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، طبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2007،ص: 52.

[3] حسين عبد الله الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد الثالث والثمانون ، ديسمبر 2005، ص: 11.

الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها.[1]

5.1. الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية .فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.[2]

6.1. الاستثمار في المناطق الحرة*:هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى اتفاقيات وشروط ونظم خاصة بالدولة المضيفة.[3]

7.1. مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائيا.[4]

2. الأشكال الحديثة: وتتمثل فيما يلي:[5]

1.2. عقود التصنيع أو عقود الادارة: عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين شركة متعددة الجنسيات والشركات الوطنية بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع أو إنتاج سلعة معينة، أما عقود الادارة هي عبارة عن اتفاق يتم بمقتضاه قيام شركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري، لقاء عائد مالي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

2.2. عقود التسيير: بمقتضى هذا العقد تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

3.2. عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر محلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا أو براءة الاختراع ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسة مقابل عائد مالي معين.

---

[1] نفس المرجع، ص: 11.

[2] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

* يمكننا القول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا إمتداد للخارج فهي معزولة بإعتبار جمركي، إلا أنها بالقطع خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة نظر السياسة، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي، فتدخل إليها السلع و تخرج منها بغير أن تدفع أي رسم ورغم أنها تقع على مساحة من أرض.

[3] سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص: 203.

[4] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 490.

[5] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة _ حالة الجزائر**_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 10.

4.2. عقود المفتاح في اليد: عبارة عن اتفاق يتم بين طرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، عادة ما يكون في الصناعات التحويلية.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

وهي تتمثل في دافعين رئيسين، الأول راجع إلى المستثمر الأجنبي، والثاني راجع إلى الدولة المضيفة.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار فيدول أخرى غير الدولة الأم فيما يلي:[1]

– الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها؛

– الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها ؛

– إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛

– الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع أخر أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه؛

– تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛

– سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة, ووفرة رأس المال لديها؛

– تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات؛

– تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة

هناك عدة أسباب تدفع بالدول إلى تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها[2]

– تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد و جذب الاستثمارات الدولية؛

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة؛

– المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛

---

[1] موفق احمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية – نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي–**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثمانون، العراق 2010، ص ص: 141 142.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص: 117116.

- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛
- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة؛
- إنشاء صناعة جديدة؛
- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف؛
- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.

الفرع الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحقيق فوائد ومنافع هامة سواء للدولة المضيفة أو للمستثمر الأجنبي، وفي المقابل له مجموعة الانعكاسات السلبية على الطرفين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي.

أولا: الانعكاسات الايجابية

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المنافع والفوائد للدولة المضيفة وللمستثمر الأجنبي تتمثل في:

1. على الدول المضيفة: من أهم الانعكاسات الايجابية التي يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة ما يلي:[1]

- أللجو إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل؛
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدراته اكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات يساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة أو التقنية التكنولوجيا إلى الدول المضيفة (بالمقارنة بالأساليب الأخرى)، هذا بالإضافة إلى استمرارية التحديث والتطوير والتكنولوجي لهذه الدول؛[2]
- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأس مالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها؛[3]

[1] يوسف مسعداوي، **تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2005، ص: 165.

[2] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[3] حسين عبد الله الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

– الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على تطور رأس المال البشري من خلال التدريب، تحويل المهارات، المعرفة الإدارية والخبرة للعمال والموظفين المحليين للموردين الذين يتعاملون معهم لذلك يعتمد الأثر الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على الأهمية الكمية النسبية لإمكانية هذه الطرق.[1]

2. على المستثمر الأجنبي:

إن الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر الأجنبي تمثل في:[2]

_مد السوق الداخلي للشراكة من خلال التدويل؛

_الاقتراب من الموارد الطبيعية وتنويع النشاط الإنتاجي؛

_ له الأولوية في الضمان أكثر من غيره ضد المخاطر غير تجارية؛

_ إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.

ثانيا: الانعكاسات السلبية

كما للاستثمار الأجنبي انعكاسات ايجابية له كذلك انعكاسات سلبية عل الدولة المضيفة وعلى المستثمر الأجنبي.

1.على الدولة المضيفة:

بالرغم من الايجابيات والمنافع التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة إلى أن له بعض الآثار السلبية تتمثل في:[3]

– يؤدي استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى منع إقامة المشروعات الوطنية وقتل القائم منها، نظرا لما يملكه المستثمر من إمكانيات مالية وإدارية وفنية وتكنولوجيا قد لا يقوى المستثمر المحلي على مواجهتها دفعة واحدة؛

– تكاليف منح الحوافز اللازمة لاجتذاب المستثمر الأجنبي، وضرورة امتداد بعض من هذه الحوافز للمستثمر المحلي، قد تلجا الحكومات الدول النامية لاجتذاب المستثمر الأجنبي إلى إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنحه العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية؛

بالإضافة إلى:[4]

– آثار سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل، بسبب المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة

---

[1] معاويا احمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 125.

[2] أنور بدر منيف، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001–**، رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012، ص: 20.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص: 222 223.

[4] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر –**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2005، ص ص: 133_135.

التكامل الراسي مع فروعها، بالإضافة إلى الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمع لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التقييدية؛

– التأثير على هيكل السوق المحلي حيث تتمتع الشركات الأجنبية بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، لذا من الآثار السلبية على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها؛

– تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابلتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا.

2.على المستثمر الأجنبي:

– في حالة القيام بالاستثمار المشترك حيث يعتبر هذا الأخير من بين أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم خصوصا بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة الأم.[1]

– وفي حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، تعتبر أكثر عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت تقع في إطار ما يسمى الصناعات الاستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالنوع الأول مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة بهذا الشكل من الاستثمارات، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.[2]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار. سنقوم بعرض هذه النظريات وفق التقسيم التالي:

الفرع الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية – الإطار العام –**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 154.

[2] محمد العيد بيوض، **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية – دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب –**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص ص 36 37.

أولا: النظرية الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، إما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائدة تجنيها الشركات المتعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة مبررات والتي من بينها:[1]

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل اكبر قد ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل تكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

3. أن ما تنتج الشركة متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا يتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

5. وجود شركات أجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

أوضح (ألبير) في سنة 1970 أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تنتقل الشركات من الدول ذات العملة القوية إلى الدول ذات العملات الضعيفة، إذ أن شركات الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة اقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة.[2]

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هي افتراض إدراك الشركات المتعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.[3]

---

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2011، ص ص: 11 12.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص: 46.

[3] منور اوسرير، نذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثاني، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 108.

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية

انطلاقا من نظرية عدم كمال السوق التي تقوم على افترا غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة.[1]

يرى (هاربرت هايمر) أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.[2]

الفرع الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث و الابتكار، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العلمي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقلية والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية، ولحاسبات الآلية منها بشكل خاص.[3] والشكل الموالي يبن لنا المراحل الأربعة لدورة حياة المنتوج:

الشكل رقم (01 – 02): دورة حياة المنتوج

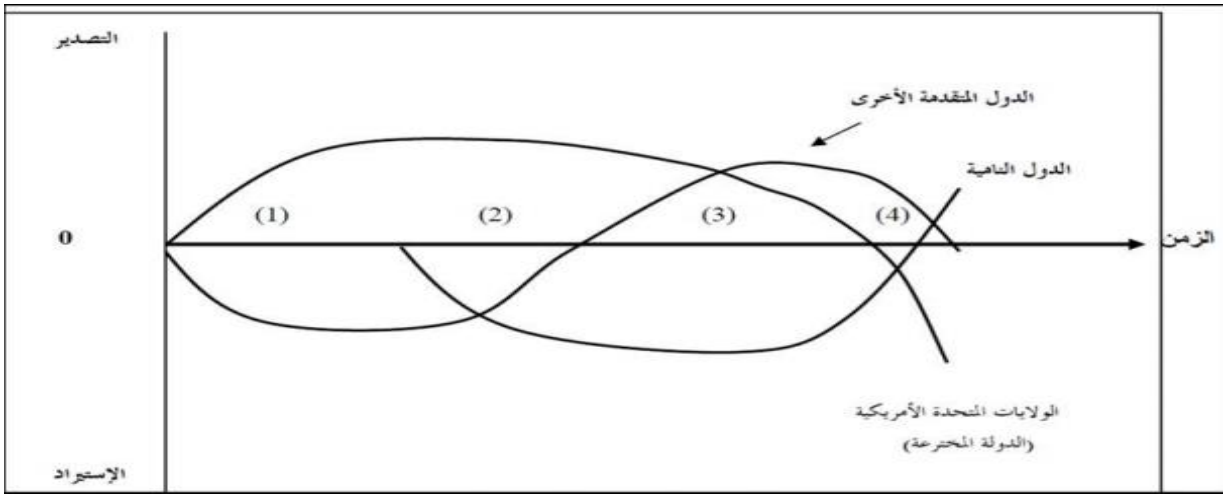

المصدر: عبد السلام ابو قحف، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، مؤسسة الشهاب، الاسكندرية، مصر، 2004،ص: 204.

[1] زينب عوض الله، صفوت عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص: 14.

[2] رضا عيد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[3] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004،ص: 182.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.[1]

ثانيا: نظرية توزيع الخطر

ركز (كوهين) 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات التي تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي توجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة (بعدم وضع البيض كله في سلة واحدة)، فربما تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.[2]

ثالثا: النظرية الانتقائية

يرى (جون دنينج)، انه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر ثلاث شروط تتمثل في:[3]

- المزايا الملكية أو الاحتكارية، التي تحوزها المشروعات المستثمرة مثل التفوق التكنولوجي، ضخامة المبالغ المنفقة على البحث والتطوير.
- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، مثل تحقيق عائد الاستثمار أعلى وتخفيض تكلفة المعاملات وتخطي القيود والإجراءات الحكومية.
- مزايا الموقع، وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة مثل انخفاض أسعار المدخلات (مواد أولية).

حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشئات المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عند الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[4]

رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

رواد هذه المدرسة هما (كوجيما واوزاوا)، حيث تؤكد هذه المدرسة على أن السوق غير قادرة على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجيا المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من

---

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46 47.

[3] احمد نصير، **اثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص: 42.

[4] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 50.

خلال السياسات التجارية، كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل لتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.[1]

المطلب الثالث: المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أقسام وهي عوامل جذب متعلقة بالدولة المضيفة، وعوامل مرتبطة بالمستثمر الأجنبي، وعوامل خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة

وتتمثل في محددات سياسية واقتصادية وقانونية.

أولا: المحددات السياسية

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، وطبيعة التغييرات السياسية المحتملة وغيرها من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.[2]

ثانيا: المحددات الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي* والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.[3]

ثالثا: محددات تنظيمية وقانونية

التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و به الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما

---

[1] كريمة قويدي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة ، العرق، 2008، ص: 94.

* هو تخفيف اللوائح والقيود الحكومية على الاقتصاد لزيادة مشاركة الكيانات الخاصة، أي إزالة الضوابط من اجل تشجيع التنمية الاقتصادية.

[3] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1] والجدول الموالي يمثل التغيرات التنظيمية في اللوائح و القوانين الوطنية في العالم من الفترة 2000 إلى غاية 2011.

جدول رقم(01 – 04): التغيرات التنظيمية في اللوائح و القوانين الوطنية 2000 – 2011

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد البلدان التي أدخلت التغيرات	45	51	43	59	80	77	74	49	41	45	57	44
عدد التغيرات التنظيمية	81	97	94	126	166	145	132	80	69	89	112	67
الأكثر إيجابية للاستثمار	75	85	79	114	144	119	107	59	51	61	75	52
الأقل إيجابية للاستثمار	5	2	12	12	20	25	25	19	16	24	36	15
محايد/غير محايد	1	10	3	0	2	1	0	2	2	4	1	0

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، ص: 19.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر راجعة للمستثمر ألاجني

من أهم المحددات التي يبني عليها المستثمر قرار الاستثمار ما يلي:[2]

أولا: التكنولوجيا

يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة وحديثة، بالمقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي للدولة المضيفة، أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، القدرة على الدخول والتحكم في سوق الدولة المضيفة، من خلال عمليات الإنتاج وتزويد السوق بمنتجاتها، وبما أن هنالك جزء كبير من التكنولوجيا يعتبر رأسمال بشري، بالتالي يعتبر ذلك من النقل المعرفي من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.

ثانيا: قدرة التسويق

يلعب التسويق دورًا هامًا في الاستثمارات الدولية بصفة عامة، إذا يساعد التسويق الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك هذه الشركات القدرة التسويقية العالية والجودة المتطورة، وبالشكل الذي يمكن هذه الشركات من تمييز منتجاتها في السوق، وبالتالي سهولة الدخول في الأسواق المختلفة، وفي المقابل اتساع حجم سوق الدول المضيفة مقاساً بعدد السكان وارتفاع الدخول يمثل كذلك محدد هاماً في القدرة التسويقية لهذه الشركات.

---

[1] محمد مراس، قياس **علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، جوان 2005، ص: 123.

[2] لمياء عبد العزيز فهد فليح، نشوى مصطفى علي، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية**، بحث مقدم في إطار مقرر مشروع تخرج لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013، ص: 11.

ثالثا: معدل العائد على الاستثمار

يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لداخل الدول المضيفة، حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج، إلا إذا توقع أن العائد على الاستثمار مرتفع بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، وذلك لضمان ربحية المستثمر الأجنبي من الاستثمارات الخارجية.

رابعا: تكاليف الإنتاج

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين الأجانب للقيام بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة، حيث يستطيع المستثمر الأجنبي من خلال إنتاجه الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة أرباحه.

خامسا: البنية التحتية

تساهم البنية الأساسية كالطرق ووسائل النقل والمطارات وشبكات الكهرباء، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فوجود بنية أساسية تودي إلى خفض التكاليف، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر الأجنبي ولذلك قد تواجه بعض الدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة صعوبات في جذب المستثمرين إليها.

سادسا: سعر الفائدة

إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، إذ يوجد لكل مستوى من الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتدفق معه، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد إن تدفعه الشركة للحصول على الأموال ألازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة.

سابعا: سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف بأنه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ان استقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر أمر مهم جداً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لان استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المتحصلة من الاستثمارات في البلد المضيف محولة للبلد الأم، بكلام أخر إن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المستثمر تكون اقل ثم اقل وهكذا ويعد هذا خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات، من هنا تنشأ العلاقة السلبية أما استقرار سعر الصرف فسوف ينعكس بعلاقة موجبة مع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

[1] انمار أمين البراوري، **محددات ال in world fdi مع إشارة خاصة لمخاطر التغير في سعر الصرف دراسة مقارنة لعينة من الدول**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص: 05.

ثامنا: معدل التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر بالأسعار، وتعكس معدلات التضخم العالية بيئة استثمارية غير جيدة، وبالتالي تنشأ علاقة سلبية عكسية بين معدل التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الثالث: المحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية

وهي متمثلة في حوافز تمويلية، وحوافز جبائيه، وحوافز غير مباشرة كما يلي:[2]

أولا: الحوافز التمويلية

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل كبير مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.

ثانيا: حوافز جبائيه

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تتضمن تحت هذا النوع مثل: الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من الرسوم الجمركية على الصادرات، وإعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية، إمكانية استخدام الاهتلاك المتسارع والاستفادة من تقنية القرض الضريبي.

جدول رقم (01 - 05): الحوافز الضريبية للاستثمار في بعض الدول

	ائتمان ضريبة الاستثمار	اهتلاك متسارع لرأس المال	الحوافز القطاعية	حوافز التصدير	الحوافز الإقليمية	تأجيل الخسارة بالسنوات	فترة الإعفاء الضريبي بالسنوات
كوريا	10-6	نعم	نعم	نعم	لا	3	5
البرازيل	لاشي	نعم	نعم	نعم	نعم	4	15
المكسيك	25-19	لا	نعم	نعم	لا	4	8 - 5
مصر	لا شي	نعم	نعم	لا	لا	4	8 - 5
سنغافورة	50 -33.3	نعم	نعم	نعم	لا	5	10 - 5
فلبين	100- 75	لا	نعم	نعم	لا	6	6 - 4

المصدر: احمد هاشم خاطر، **أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، العدد الأول، مصر، 1996، ص 124.

ثالثا: حوافز غير مباشرة

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار اقل من أسعارها الجارية، أو منحها امتيازا بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضليه بخصوص مشتريات الحكومة أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، أو تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائيا وخاصة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء.

[1] نفس المرجع والصفحة.

[2] محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120 121.

المطلب الرابع: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول، أدى إلى ضرورة حتمية لصياغة اطر قانونية تحكم وتنظم العلاقة بين الأطراف المختلفة في عمليات أنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشان معاملة الاستثمارات الأجنبي

هناك جملة من القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، تم إعدادها عام 1991من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، بالاستناد إلى المعاهدات الثنائية للاستثمارات وكذا تشريعات في الدول المختلفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات محاكم التحكيم الدولي، وكتابات فقهاء القانون الدولي. ويشمل نص القواعد الإرشادية بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، خمس مواد تمثل في بعضها نصوصا ما هو مقبول بصفة عامة من القانون الدولي المعاصر، وتمثل في بعضها الآخر إضافات يقصد منها تطوير هذا القانون بما يستجيب للحاجة إلى حماية أفضل للمستثمرين الأجانب.[1]

الفرع الثاني: الاتفاقيات المتعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة

في الواقع لا يوجد لحد ألان في نطاق المنظمة للتجارة OMC اتفاق متعدد الأطراف يتعلق بمسائل الاستثمارات، حيث تعتبر جولة الارغواي من أهم الجولات التي شاهدتها GATT نظرا لأنها شملت جوانب التجارة الدولية، مثل التجارة في السلع وخاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وكذلك التجارة الدولية في قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والأمور المتعلقة بالاستثمار وإرساء قواعد عامة للتجارة الدولية.[2]

أولا: الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات*

حيث حددت سكارتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية OMC 12 قطاع خدمي رئيسي ينبثق عنها قطاعات فرعية أخرى (خدمات الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية)، خدمات الاتصالات، التشييد والخدمات الهندسية ذات صلة، خدمات التوزيع، خدمات التعليم، خدمات البيئة،خدمات الصحة، الخدمات المالية(التامين، بنوك)،خدمات السياحة والسفر،خدمات الترفيه والثقافة والرياضة،خدمات النقل، خدمات أخرى).[3]

---

[1] داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة ، العرق، 2008، ص: 94.

[2] صفية احمد بوبكر، **مداخلة بعنوان اثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التامين العربي**، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، يومي 6 8 أكتوبر 2003، الدوحة، قطر، ص 103.

* تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد الخدمة من خلال أربع أشكال على النحو التالي:

_ انتقال الخدمة عبر الحدود، انتقال الخدمة من إقليم دولة إلى أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة.

_ استهلاك الخدمة في الخارج، توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة للحصول على الخدمة في إقليم دولة أخرى.

_ التواجد التجاري، انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخل أراضي دولة أخرى لتوريد الخدمة.

_ انتقال أشخاص طبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة أخرى.

[3] وزارة التجارة والصناعة السعودية، **اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس)**، مقال متاح على الموقع: www.mci.gov.sa ، تاريخ الاطلاع 31 جانفي 2017، على الساعة 13.33.

يمكن توضيح الأحكام والمبادئ العامة في اتفاقية الخدمات في ملحق رقم 03.

ثانيا: الاتفاقية التجارية المتعلقة بحقوق الملكية* TRIPS

تنص الاتفاقية التجارية المتعلقة بحقوق الملكية بما في ذلك التجارة في السلع المقلدة، على التزامات تفوق بكثير ما كانت ترتئيه مفاوضات جولة الارغواي في مراحلها المبكرة، وقد كان ذلك نتيجة للجهود الملحة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المتقدمة الأخرى، حيث تؤيد الاتفاقية ما جاء في اتفاقيات برن** وباريس*** وروما**** فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وتعتبره ملزما للجميع. وتدمج النظم القائمة تحت حماية الملكية الفكرية التي تندرج أساسا تحت لواء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كما تدع إلى المواءمة بين مختلف القوانين الوطنية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، فهي تلزم البلدان النامية الأعضاء في منضمة التجارة العالمية بتطبيق إجراءات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك يتم على فترة انتقالية طويلة بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا،[1] إن اتفاقية تريبس تعتبر الاتفاقية الأحدث والأوسع لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وتتبنى هذه الاتفاقية تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية عبر 73 مادة ،كما اشرنا سابقا فان اتفاقية تريبس سبقتها مجموعة من المعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية نذكر منها:

_ اتفاقية باريس 1883 التي تحمي البراءات والماركات التجارية؛

_ اتفاقية برن 1886 حول المؤلف؛

_ الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الحديثة للنباتات UPOV؛

_ معاهدة البراءة الأوروبية 1983 (معاهدة إقليمية) ؛

_ اتفاقية حماية تصميمات النموذج الخاص بالأشياء الدقيقة 1989؛

_ منظمة الملكية الفكرية الإقليمية الإفريقية APRIPO؛

_ المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية OAPI .

* تشير حقوق الملكية الفكرية أي ابد عات الفكر البشري وهي تعبير قانوني عن امتيازات التي تمنحها الدولة لاستعمال تلك الإبداعات، تتألف حقوق الملكية الفكرية من حقوق الملكية الصناعية، حقوق التأليف والنشر، حق ملكية الاختراعات (براءة الاختراع)، العلامة التجارية.

** تتناول اتفاقية برن التي اعتمدت سنة 1886 حماية المصنفات وحقوق مؤلفها، وتتيح هذه الاتفاقية للمبدعين مثل المؤلفين وموسيقيون ورسامين ...الخ تحكم في طريقة استخدام مؤلفتهم ومن يستخدمها وبأية شروط.

*** تطبق اتفاقية باريس التي اعتمدت سنة 1889 على الملكية الصناعية بأوسع مفاهيمها، بما في ذلك براءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الخدمة والأسماء التجارية والبيانات الجغرافية، وقمع المنافسة الغير مشروعة.

**** تتضمن اتفاقية روما حماية أداء الفنانين وتسجيلات المنتج وبرامج هيئات الإذاعة.

[1] محمد طوبا اونغون، **اتفاقيات الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، أنقرة، تركيا، البلد، 2002، ص ص: 113 114.

ثالثا: اتفاق تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS

أسفرت جولة الأورغواي* عن اتفاقية، ركزت في الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار وليس في التشريعات الوطنية، وعرفت باسم تريمس، واستهدفت تحرير التدريجي للتجارة الدولي، وتسهيل الاستثمار عبر الحدود الدولية، لفرع مستوى النمو الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية الأعضاء، وضمان تحقيق المنافسة الحرة، واقتصرت على التجارة في السلع فقط، دون تجارة الخدمات.[1] وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يسمح للبلدان استخدام خمسة تدابير متصلة بالتجارة، حيث أنها تعطي أفضلية المنتجات المحلية على الواردات، ومن ثم فإنها تخالف مبدأ المعاملة الوطنية، وتشمل هذه التدابير ما يلي:[2]

– الالتزام بشراء منتجات من منشأ محلي، أو أي مصدر محلي، أي ضرورة استخدام قدر من المدخلات المحلية في الإنتاج.

– أن يكون شراء أو استخدام منتجات مستوردة من جانب مؤسسة ما مرتبطا بحجم أو قيمة المنتجات المحلية التي تقوم بتصديرها، أي تشترط أن تكون الواردات مساوية لنسبة معينة من الصادرات (متطلبات التوازن التجاري).

– إلزام الشركة الأجنبية باستيراد منتجات تستخدم في إنتاجها المحلي أو ترتبط به عموما، بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة الإنتاج المحلي الذي تصدره.

– إلزام الشركة الأجنبية لمنتجات تستخدم في إنتاجها أو ترتبط به بتقييد حصولها على العملة الأجنبية، على مبلغ يتناسب مع تدفقات العملة التي ترجع لتلك الشركة.

– قيام الشركة الأجنبية بتصدير منتجات أو بيعها للتصدير، حيث تشترط بعض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي أن يصدر كمية معينة من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه المحلي الكلي، ويطلق عليه شرط "حدود التصدير".

الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية و مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار

في إطار الأهمية التي عني بها الاستثمار الأجنبي المباشر تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية، بالإضافة إلى بروز مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار، يمكن إبرازها كما يلي:[3]

---

* تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً و تأزماً، و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 ولكنها لم تبدأ إلا في 20 سبتمبر 1986، و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة. و قد جاءت هذه الدورة في فترة اقتصادية حاسمة

[1] مقال متاح على الموقع: http://www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع 31 جانفي 2017، على الساعة 14.34.

[2] حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري _ دراسة حالة شركة الكندي للأدوية_**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص: 60 61.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 57 58.

أولا: الاتفاقيات الثنائية

إن رغبة الحكومات في تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تجسد في ازدياد ملحوظ للاتفاقيات الثنائية، لحماية وترقية الاستثمار، خاصة خلال سنوات التسعينات .ففي مطلع جانفي 1997 تم تسجيل 1330 اتفاقا ثنائيا يجمع 162 دولة مقابل 440 في بداية التسعينات، أما في نهاية سنة 2002 فقد تم عقد 2181 اتفاقا ثنائيا بشأن مسائل الاستثمار، ونحو 2256 اتفاق بشأن الازدواج الضريبي *وقد تزايد عدد الاتفاقيات حيث بلغ حوالي 2500 اتفاقية بنهاية 2005 وحسب التقديرات، يمس هذا النوع من الاتفاقيات نحو 7 % من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر و 22% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وبلدان وسط وشرق أوروبا، كما أن اتفاقيات الازدواج الضريبي والتي تستهدف تجنيب المهنيين ممن دفع الضرائب مرتين، تغطي 87% من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وبلدان وسط وشرق أوروبا نشير هنا إلى أن ما يقارب من 62 % من الاتفاقيات الثنائية تم عقدها بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يأتي على رأس البلدان المتقدمة كل من :فرنسا، ألمانيا، هولندا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.كما أن البلدان النامية ضاعفت من الاتفاقيات الثنائية فيما بينها، ففي عام 1997 تم تسجيل نحو 11 % من اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين الدول النامية ويأتي على رأس البلدان النامية كل من :الجزائر، الشيلي، الصين وجمهورية كوريا.

ثانيا: مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار MAI

فتحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال ماي 1995 مفاوضات تهدف، إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمارات، ولقد أشارت هذه المنظمة منذ بداية المفاوضات إلى أن الدول غير الأعضاء وإن كان لا يحق لها الدخول كطرف في المفاوضات إلا أنه يمكن أن تنظم إلى اتفاقية "ماي"، يهدف مشروع OCDE الى السماح للمستثمرين بحماية أفضل ضد المصادرة، وضد إجراءات تعسفية أخرى، وإلى إنشاء آليات تسوية النزاعات وإلى خلق مجموعة قواعد موحدة، تقوم على حماية المستثمرين، وعلى دخولهم السوق والتي ليست متضمنة في المعاهدات الثنائية حول الاستثمار، إن خلق التوافق بين القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشجعة من طرف OCDE، يستهدف القضاء تدريجيا على التصرفات التمييزية لبعض الحكومات اتجاه الشركات متعددة الجنسية بصورة يتم معها دخول المؤسسات التجارية الأجنبية الأسواق في نفس ظروف المؤسسات التجارية الوطنية، بهذا المعنى فإن هدف اتفاقية (ماي) هو تحرير الاستثمارات أكثر من خلق إطار حقيقي لتنظيم هذه الاستثمارات. هذا وتركز اتفاقية (ماي) على محاور ثلاثة رئيسية هي:

– تحقيق مستويات عالية لحماية المستثمر؛

* هو فرض أكثر من ضريبة على نفس رأس المال أو الدخل، وقد أبرمت العديد من الدول اتفاقيات اقتصادية فيما بينها، ويمكن تقسيمها إلى اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف، وكلها نتيجة لمجموعة من الاكراهات التي تحيط كل الاقتصاديات الناشئة وحتى القوية، من بينها بعض (الاتفاقيات) المكملة على رأسها المتعلقة بالضرائب خاصة الإعفاء الضريبي أو الازدواج الضريبي نظرا لارتفاع نسبة الإحصائيات لهذه الأخيرة عملت مجموعة العشرين على وضع قائمة للبلدان التي تتهمها بأنها ملاذات ضريبية، ويجب على كل دولة أن توقع أتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي ليتم شطبها من القائمة الرمادية التي وضعتها دول مجموعة العشرين.

- تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار؛
- توفير نظم لتسوية وفحص المنازعات.

المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية

تدرك الدول العربية أهمية الجهاز المصرفي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا الأخير الذي يقوم بإحداث تنمية لاقتصادياتها ، لذلك فهي تتسابق من اجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد اكبر من المستثمرين.

المطلب الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

نحاول من خلال هذا المطلب بتسليط اضو على أهم تطورات الجهاز المصرفي التونسي، وكذلك حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عدة سنوات متتالية.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي تونسي

رجع بدايات الجهاز المصرفي في تونس إلى نهاية القرن الـ 19، حيث أسست مصارف عدة مثل البنك الفرنسي التونسي 1879 والبنك التونسي 1884 في خضم هيمنة الرأسمال الفرنسي في إطار الكومسيون المالي* ثم في إطار الحماية. وسخر القطاع آنذاك أساساً لمصلحة المعمّرين وتطوير الأنشطة المرتبطة بالشركات الفرنسية. لم يظهر أول بنك ذي رأس مال تونسي إلا عام 1922 عندما أسس عدد من التجار، شركة قرض تعاونية. بعد الاستقلال، أنشئ البنك المركزي التونسي للإشراف على القطاع، وأصدر الدينار ليكون العملة الوطنية، كذلك أنشأت الحكومة الشركة التونسية للبنك 1957 والبنك القومي التونسي 1959 بهدف تونسة الجهاز فيما بقيت بعض فروع البنوك الأجنبية نشطة في البلاد.[1]

اولا: هيكلة الجهاز المصرفي التونسي

ويمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي

* هو لجنة مالية دولية تشكلت بتونس عام 1869، تحت ضغط بعض الدول الأوربية، في ظرفية اشتدت فيها الأزمة المالية التونسية واستحال على الدولة تسديد ديونها الخارجية التي بلغت آنذاك 125 مليون فرنك. وقد وضعت هذه اللجنة تحت رئاسة الوزير المصلح خير الدين باشا، وآلت في فترة لاحقة إلى مصطفى بن إسماعيل، كما كانت تضم ممثلي أهم الدول الدائنة، وهي إيطاليا وإنجلترا وفرنسا. فكان الكومسيون المالي أحد مظاهر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية من خلال إخضاع ماليتها للرقابة الدولية. وقسمت مداخيل البلاد إلى قسمين خصص أحدهما لنفقات الدولة والآخر لتسديد ديونها، ووقع تقييد الباي فلم يعد بإمكانه أن يمنح أي امتياز أو يعقد أي اتفاقية قرض إلا بموفقة الكومسيون المالي الذي اشتغل وكأنه وزارة للمالية. ولم يقع إلغاؤه إلا سنة 1884 أي بعد انتصاب الحماية الفرنسية بتونس.

[1] الشاذلي العيار، **القطاع المصرفي التونسي عملية واسعة للصلاح والتطوير**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 105، بيروت، لبنان، اوت 2014، ص: 24.

الشكل رقم (01 - 03): هيكل الجهاز المصرفي التونسي

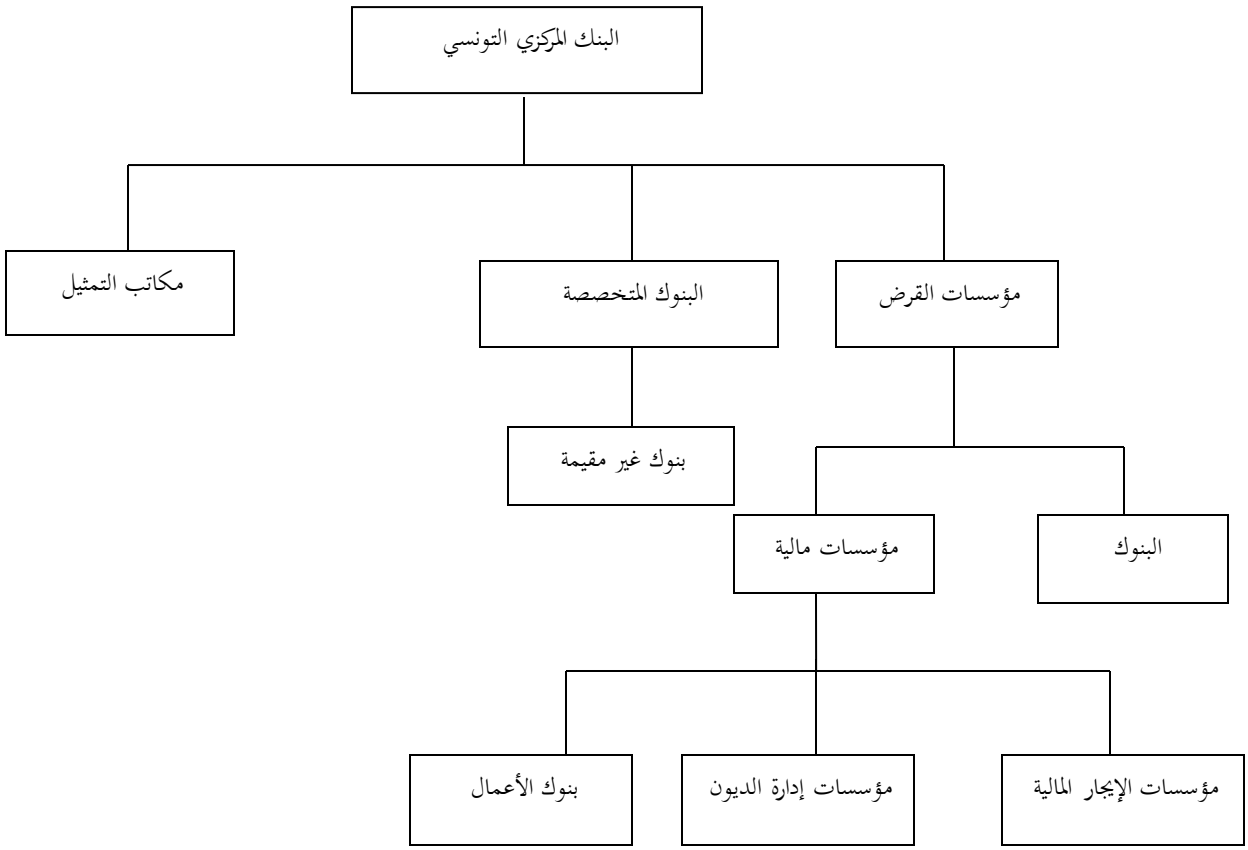

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على البنك المركزي التونسي، متاح على الموقع :
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod_o/arabe/politique/structures.jsp تاريخ الاطلاع 23 جانفي 2017، عل ساعة 15.12.

لقد عمدت السلطات التونسية إلى إتخاذ سلسلة تدابير لمعالجة الثغرات في الجهاز المصرفي، وقد وضع البنك المركزي التونسي منذ ثلاث سنوات برنامجاً لإعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال عمليات تدقيق في حسابات المصارف الحكومية الرئيسة (وهي الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان التونسي والبنك الوطني الفلاحي). وجرى التركيز عليها لأهميّتها وكونها تستحوذ على أكثر من 42 % من موجودات اكبر 10 مصارف تونسية وتمثل 40 % من حجم تداولات الاقتصاد التونسي وتساهم بنسبة 3 % من الناتج الداخلي ، كما أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي في أوت 2014 قانون المالية التكميلي الذي تضمن رفع السرية عن الحسابات المصرفية في خطوة لمحاربة التهرب الضريبي مما سيمكن تونس من بناء نظام مالي وجبائي شفاف.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفي التونسي

من خلال تطور الجهاز المصرف سوف نتعرف على أهم التطورات التي حدثت في الميزانية المجمعة للمصارف، بالإضافة إلى تطور مؤشرات الأداء المالي لها.

1.تطور الميزانية المجمعة للمصارف التونسية:

يمكن إبرازها من خلال البياني التالي:

الرسم البياني رقم (01 – 01): تطور الميزانية للمصارف التونسية

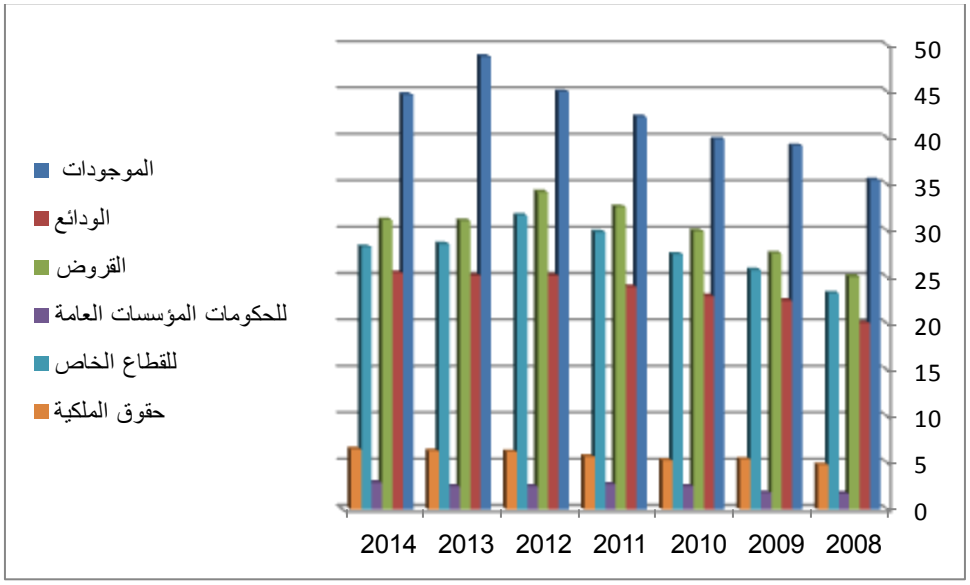

المصدر:من اعداد الطالبات بالاعتماد على: الشاذلي العيار، القطاع المصرفي التونسي عملية واسعة للصلاح والتطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 105، بيروت، لبنان، اوت 2014، ص: 27.

_ بلغ حجم الموجودات المجمعة للمصارف التجارية التونسية حوالي 35.5 مليار دولار بنهاية العام 2008، وارتفع إلى 39.2 مليار دولار بنهاية العام 2009 بزيادة بنسبة 10.4 %، و39.9 مليار دولار عام 2010 بزيادة بنسبة 1.8%، و42.3 مليار دولار بنهاية العام 2011 بزيادة بنسبة 6% ، و45.0 مليار دولار عام 2012 بزيادة بنسبة 6.4% ، ليصل الى 45.8 مليار دولار بنهاية العام 2013 بزيادة 1.8%، ولكنه إنخفض بنسبة طفيفة بلغت 2.4% خلال الشهرين الأولين من العام 2014 وبالنسبة إلى الودائع فقد بلغت نحو 25.5 مليار دولار بنهاية شهر فيفري 2014، محققة نسبة نمو 1.2 % عن نهاية العالم 2013 مع الإشارة إلى أن هذه الودائع سجلت نسبة نمو بلغت 5% خلال العام 2012، 4.3% عام 2011، 2.2 %عام 2010، و11.9% عام 2009، ونشير إلى أن ودائع غير المقيمين في المصارف التونسية قد شهدت ارتفاعا خلال الأعوام الستة الماضية من 2.38 مليار دولار عام 2008 إلى 3.23 مليار دولار في فيفري 2014 محققة زيادة 35.7 %خلال الفترة المذكورة.

_ وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي التونسي للقطاعين العام والخاص نحو 31.2 مليار دولار بنهاية شهر فيفري 2014، بزيادة 0.3 %عن نهاية العام 2013، مع الإشارة إلى أن القروض سجلت انخفاضا بنسبة 9.1 % عام 2013، في مقابل زيادة بنسبة 4.9 % عام 2012، و8.7 % عامي 2011 و2010 و10 % عام 2009، وبالنسبة إلى تقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام خلال العام 2014، فقد نال الأول نسبة 92.3 % من مجمل الائتمان، في مقابل 8.7 % للثاني، أخيراً بلغ مجموع حقوق الملكية للقطاع المصرفي التونسي حوالي 6.5 مليار دولار بنهاية شهر فيفري 2014، بزيادة 3.2 % عن نهاية العام السابق، وكان

رأس المال المجمع قد سجل نمواً بلغ 1.6 % خلال العام 2013، 8.8 % عام 2012، 7.5 % عام 2011، ثم انخفاض 1.9% عام 2010 ونمو12.5% عام 2009.

2.تطور المؤشرات المالية في الجهاز المصرفي التونسي

ويمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01 – 06): تطور المؤشرات المالية في الجهاز المصرفي التونسي

%

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض والسلفيات/الأصول	70.71	70.41	74.19	77.07	76.00	67.90	69.80
القروض والسلفيات/ الودائع	124.88	122.67	130.43	135.83	135.71	123.4	122.35
القروض والسلفيات للقطاع الخاص/ الودائع	115.92	114.67	119.57	124.58	125.79	113.49	110.98
الموجودات السائلة/ مجموع الموجودات	15.69	16.75	13,54	13.54	11.89	12.43	12.40
حقوق الملكية/ الأصول	13.52	13.78	13.28	13.48	13.78	13.76	14.54

المصدر: الشاذلي العيار، القطاع المصرفي التونسي عملية واسعة للصلاح والتطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 105، بيروت، لبنان، اوت 2014، ص: 28.

تمثل مجمل القروض والتسليفات (أي تلك الممنوحة للقطاع الخاص والحكومة) نسبة كبيرة من الودائع، والتي بلغت بنهاية شهر فيفري 2014 حوالي 122.4 % كما أن القروض والتسليفات للقطاع الخاص شكلت نحو 111 % من الودائع في التاريخ نفسه. وتمثل الأصول السائلة نسبة منخفضة من مجموع الأصول عام 2014 12.4 %، الأمر الذي قد يدل على إرتفاع في مخاطر السيولة تواجه المصارف التونسية. وهذا الأمر دفع البنك المركزي إلى التدخل في الأسواق المالية في أكثر من مناسبة لضخ سيولة في السوق بلغت حوالي 2.8 مليار دولار خلال العام 2013، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري للمصارف من 2 % إلى 1 %.

الفرع الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

تونس كغيرها من دول العالم تسعى إلى استقطاب اكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية، لذلك حاولت تهيئة بيئة ملائمة من اجل تشجيع هذا الاستثمار والدخول إلى حدوده أن فهي تعرف جيدا أهميته بالنهوض بالاقتصاد الوطني، من بين أهم الحوافز التي اعتمدها تونس لجذب الاستثمار نذكر مايلي:[1]

أولا: حوافز ضريبية ومالية

_ إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.

_ تمتع واردات الشركات والتي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل من السلع الرأس مالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

[1] وهيبة بن دودية، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أفريقيا خلال الفترة – 1995 2004 – مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب**، تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، 2005، ص ص: 123 124.

_ إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات.

ثانيا: حوافز تنظيمية وتشريعية

_ يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك 100 % من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة.

_ يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من اجل المعاملات الجارية.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي تتلخص أساسا في :

_ حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة.

_ عدم الازدواج الضريبي.

_ الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

_ تغطية المخاطر الغير تجارية.

الفرع الثالث: أهمية الجهاز المصرفي التونسي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

سوف نقوم من خلال لفرع بدراسة دور الجهاز في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التحكم في معدلات التضخم واسعار الصرف.

أولا: معدلات التضخم

يمكن إدراج معدلات التضخم في تونس وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين سنة 2008 إلى 2015 من خلال الجدول الموالي:

رسم بياني رقم (01 - 02): تغيرات معدل التضخم و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس ما بين2008 إلى 2015

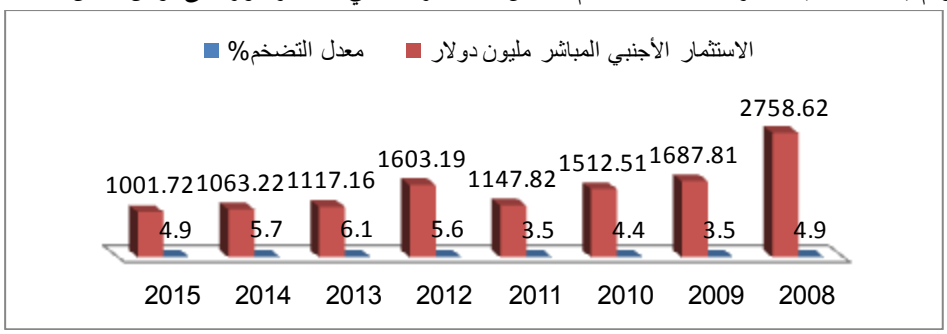

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،، ابوظبي، الإمارات، 2016، ص: 39.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الصفاة، الكويت، 2016، ص: 14.

نلاحظ من خلال الرسم أعلاه:

إن تونس تعرف معدلات تضخم متذبذبة نوعا ما وحالة عدم استقرار، حيث بلغ معدل التضخم سنة 2008 4.9% وقابله تدفق 285862 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ثم يتراجع التضخم سنة 2009 إلى 3.5 % قابله تدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقيمة 168781 دولار، وبالتالي نلاحظ بالرغم من انخفاض معدل التضخم إلى أن تدفق الاستثمار قد تراجع هو الأخر، وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي كان يمر بها العالم في تلك الفترة (الأزمة الاقتصادية العالمية)، ثم يبدأ معدل التضخم في الارتفاع ابتدأ من سنة 2010 وهذا بسبب ارتفاع الضغوط التي شهدتها الأسعار بفعل الزيادة في بعض المواد الغذائية وارتفاع أسعار السكن والنقل والترفيه إلى غير ذلك، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 4.4 % قابله تدفق ما قيمته 151251دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تعاود التراجع سنة 2011 ليبلغ التضخم نسبة 3.5 % مقابل 114782 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ثم يرتفع معدل التضخم ليبلغ أقصى مستوى له سنة 2013 بمعدل 6.1 % مقابل 111716دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تتراجع سنة 2014 و2015 ب 5.7 % و4.9% على التوالي، مقابل 106322 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2014 و 100172 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة2015، ونلاحظ بالرغم من انخفاض التضخم هناك تراجع في تدفق الاستثمار وهذا راجع إلى الأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة التي عرفتها تونس بداية من سنة 2011، وبالتالي نستنتج انه ليس لتضخم فقط تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فالظروف الاقتصادية والسياسية الأمنية المحيطة بها اثر كبير على تدفق الاستثمار للدول.

ثانيا: اسعار الصرف

من خلاله سوف نحاول دراسة تغيرات اسعار الصرف وتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2008 الى 2015، والرسم البياني التالي يوضح لنا ذلك:

رسم بياني رقم (01 - 03): تغيرات اسعار صرف الدينار التونسي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي

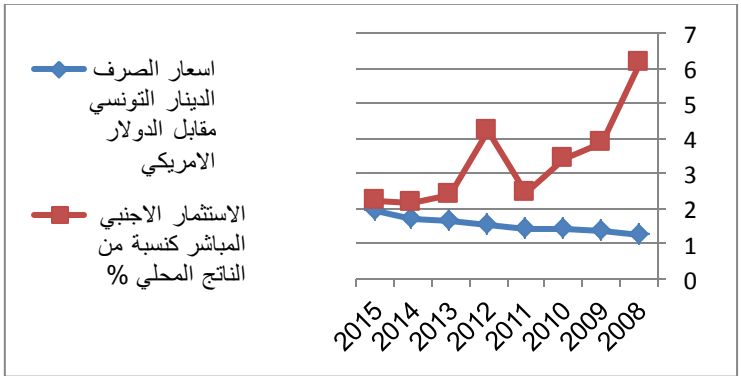

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- لرسم البياني رقم 01 - 02.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها، العدد الثاني والثلاثون، الصافاة، الكويت، افريل 2014، ص: 13.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2015، ص: 507.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2016، ص: 53.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار في حالة ارتفاع مستمر بداية من سنة 2008 حيث بلغ 1.23 مقابل 1 دولار الى غاية سنة 2015 حيث بلغ 1.96 مقابل 1 دولار، في المقابل نلاحظ ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي يتراجع بداية من سنة 2001 حيث بلغ 6.16 % الى غاية سنة 2011 حيث بلغ 2.48 % ثم يرتفع فقط سنة 2012 بنسبة 4.22 %، ثم يبدا في التراجع من جديد الى غاية 2015 بقيمة 2.21 %، أي ان العلاقة بين سعر الصرف وتدفق الاستثمار في تونس عكسية.

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء اضو على الجاز المصرفي العراقي، من حيث النشأة والهيكل، بالإضافة إلى بعض مؤشراته المالية، بالإضافة إلى التعرف على أهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي العراقي

شهد العراق تحولات كثيرة ومراحل عديدة في الجهاز المصرفي، بحيث يمكن إدراجها على المراحل التالية:[1]

_المرحلةالاولى1890- 1935: كانت العلامات البارز، هي تأسيس أول فرع لمصرف أجنبي يعمل في العراق، وتأسيس فروع أخرى أجنبية معظمها كانت عثمانية ثم انجليزية، وتميزت بسيطرة المصارف الأجنبية على النشاط الاقتصادي في العراق، وكان هدفها تحقيق الربحية السريعة التي تخدم بلادها.

_المرحلة الثانية1935 - 1941:كانت بداية ظهور الصيرفة الوطنية في العراق وأول مصرف كان (المصرف الزراعي، الصناعي العراقي الحكومي).

_ المرحلة الثالثة 1941- 1964: بدأت المرحلة بتأسيس أول مصرف تجاري عراقي هو مصرف الرافدين، وازدياد نشاط تأسيس المصارف سواء حكومية أو خاصة، بالإضافة إلى بدا ظهور الصيرفة المركزية في العراق بتأسيس(المصرف الوطني العراقي 1947)، وفي سنة 1956 سمى البنك المركزي العراقي.

_المرحلة الرابعة 1964 - 1988: العلامة البارزة في هذه المرحلة هي صدور قانون تأميم المصارف بموجب القانون رقم 100 لسنة 1964.

_ المرحلة الخامسة 1988 إلى يومنا هذا: شهدت هذه المرحلة تطور واضحا لوجود نوع من الانفتاح والتوسع في الجهاز المصرفي، والعلامة البارزة كانت التعددية في العمل المصرفي.

[1] ازدهار عبد الصبار، **اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للفترة – 2000 2012**–، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، العراق، دون ذكر السنة، ص 268.

اولا: هيكل الجهاز المصرفي العراقي

يمكن إبرازه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01 - 04): هيكل الجهاز المصرفي العراقي

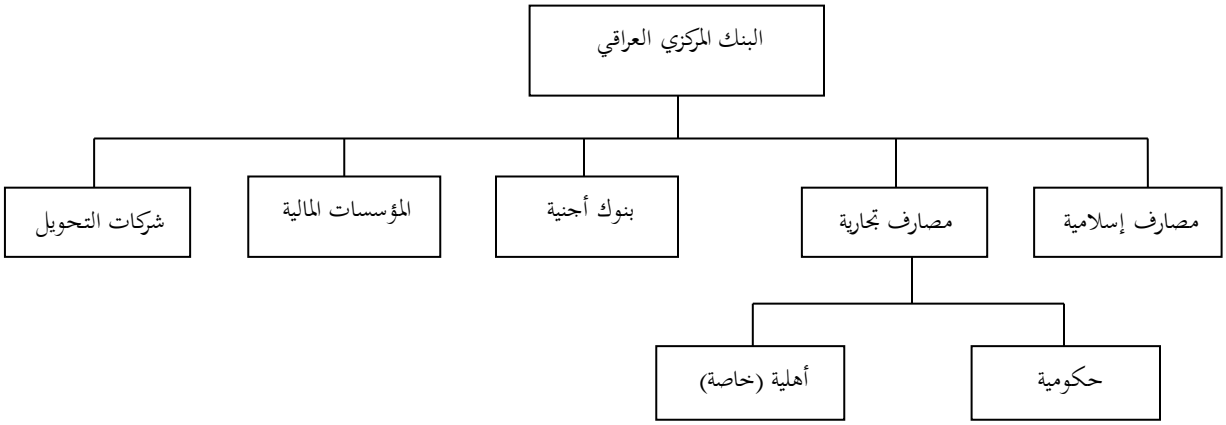

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، متاح على الموقع: http://www.cbi.iq ، تاريخ الاطلاع 25 جانفي 2017 على الساعة 10.00.

حيث يبلغ حاليا عدد البنوك التجارية العاملة في العراق، حوالي 6 مصارف حكومية، و 24 مصرف أهلي (خاص)، و16 مصرف إسلامي، و19 مصرف أجنبي وثلاث قيد التأسيس، و6 مؤسسات مالية، و31 شركة تحويل مالي و10 قيد التأسيس.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفي العراقي

سوف نتطرق إلى تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العرقية، بالإضافة تطور مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي.

1.تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العراقية:

ويمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01 - 07): تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العراقية

مليون دولار

السنة	الموجودات	الودائع		القروض		رأس المال
		الحكومة	القطاع الخاص	الحكومة	القاع الخاص	
2007	220.27	13.045	8.733	2.889	2.837	2.462
2008	250.027	18.24	12.688	2.469	3.930	3.360
2009	268.320	19.403	18.857	2.958	4.587	4.663
2010	281.247	16.292	29.267	7.13	8.045	5.344
2011	99.738	18.394	35.764	10.026	11.119	7.180
2012	107.153	26.799	36.452	9.954	17.832	7.659

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مقال متاح على الموقع: http://www.uabonline.org ، تاريخ الاطلاع 23 جانفي 2016، على ساعة 13.53.

بلغ حجم الموجودات المجمعة للمصارف التجارية العراقية حوالي 107.2 مليار دولار بنهاية العام 2012، بزيادة 7.4 %عن العام السابق. مع الإشارة إلى أن تلك الموجودات انخفضت بنسبة 64.5 %خلال العام

2011 نتيجة الإنخفاض الكبير في موجودات مصرفي الرافدين والرشيد، بعد عملية إعادة تقييم لها. وقد سبق هذا الإنخفاض في الموجودات المجمعة للمصارف التجارية العراقية زيادات بلغت نسبتها 4.8 %عام 2010، 6.9 %عام 2009 و14 %عام 2008

2.تطور مؤشرات الأداء المالي في الجهاز المصرفي العراقي:

يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01 - 08): تطور مؤشرات الأداء المالي في الجهاز المصرفي العراقي

	2011	2012	2013	2014
معدل كفاية رأس المال (%)	141.0	107.2	138.0	112.0
القروض المتعثرة إلى الإجمالي (%)	8.0	6.2	17.0	14
مخصصات القروض المتعثرة إلى القروض (%)	701.0	169.0	99.0	236.0
صافي الأرباح(مليون دولار)	775	1356	1487	1048
معدل العائد على الأصول (%)	_	1.8	4.0	7.0
معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	_	5.2	21.0	8.0

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ، 2012، ص 147 148.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2013، ص 144 145.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ،2014، ص 150 151.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2015، ص 173 174.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2016، ص 206 207.

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

_ ان معدلات كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي العراقي تعرف استقرار ملحوظ خلال السنوات الأربع محل الدراسة، فهي لاتزال اعلي من الحدود الدنيا المطلوبة وفقا لمقررات لجنة بازل، حيث تراوحت معدلات كفاية رأس المال ما بين 141% سنة2011 و 107.2 % سنة 2012، و138.0 % سنة 2013 و112 % سنة 2014، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في رأس مال المصارف العراقية.

_ وفيما يتعلق بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة ارتفاع ملحوظ من سنة 2011 حيث بلغت 8 %، إلى سنة 2012 حيث بلغت 6.2 % ثم سنة 2013 بلغت 17 % و2014 حيث تراجعت الى14 %، وقد يرجع ذلك الى حالة الاضطراب الذي تشهده البلاد.

_ وتطبيقا لسياسة تدعيم المخصصات المتعلقة بالقروض المتعثرة الذي تتبعه معظم المصارف العراقية، فقد شهدت نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة أقصى مستوى لها سنة 2011 لتبلغ نسبة 701 %، وهذا راجع لتدعيمها بشكل أساسي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، ثم تتراجع سنة 2012 و 2013 لتبلغ نسبة 169.1 % و 99.0 % على التوالي، لتعاود الارتفاع سنة 2014 وتبلغ نسبة 236 %.

_ تظهر لنا البيانات المتوفرة عن المصارف العراقية نمو وارتفاع ملحوظ في صافي الأرباح خلال السنوات 2011 و 2012 و 1013 لتبلغ 775، 1356، 1487مليون دولار على التوالي، ثم تتراجع سنة 2015 لتبلغ 1048 مليون دولار.

_ كما شهدت معدلات العائد على الأصول ارتفاعا، حيث بلغت سنة 2012 نسبة1.8 %، و2013 نسبة 4.0%، وسنة 2014 نسبة 7.0%.

_ كذلك معدل العائد على حقوق المساهمين، فقد عرفت هذه المعدلات ارتفاع خلال السنوات 2012، 2013، 2014، نسب 5.2 %، 21.0 % ،8.0 %على التوالي.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر من زيادة أرباحه وتقلص تكاليفه، مما لاشك فيه أن العراق يتمتع بجملة من المزايا التي تجعله محط أنظار المستثمرين الأجانب، نذكر منها:[1]

_ **الثروات الطبيعية:** يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية من الموارد الطبيعية بوفرة نسيبة من الموارد الطبيعية، حيث يحتل المرتبة الحادية عشر في إنتاج الغاز الطبيعي، فضلا عن ذلك توفر المعادن مثل الكبريت والفوسفات والمواد البناء الأولية، وكذلك الأرضي الصالحة للزراعة والمراعي حيث تبلغ حوالي ثلث مساحة العراق الكلية، ويأتي في مقدمة تلك الثروات النفط الذي يشكل والي 11 بالمئة من إجمالي الاحتياطي العالمي.

_ **السكان والقوى العاملة:** يمتلك العراق ثروة هامة وهائلة من القوى البشرية، حيث أن حجم السكان يمارس اثرين أساسين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ينصب الأثر الأول على جانب الطلب إذ يؤدي نمو السكان بمعدلات عالية إلى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، أما الأثر الأخر فينصب على انخفاض تكاليف الإنتاج وذلك من خلال انخفاض الأجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل.

_ **الحوافز والضمانات التي يقدمها العراق:** أن الحوافز التي تتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية، وكذلك الضمانات القانونية المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي تسهل وتحمي الاستثمارات الأجنبية كقانون حرية التملك وحماية الملكية وفض النزاعات وقوانين المنافسة كلها تؤثر في القرار الاستثماري.

الفرع الثالث: اهمية الجهاز المصرفي العراقي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

سوف نقوم من خلال هذا الفرع بإبراز اهم التغيرات التي حدثت على مستوى معدل التضخم واسعار الصرف في العراق ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولا: معدلات التضخم

يمكن إبراز تغيرات معدلات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في لعراق من خلال الرسم البياني التالي:

[1] حير عليون شامي الساعد، **الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث والثلاثون، العراق، 2015، ص ص: 86 87.

رسم بياني رقم (01 – 04): تغيرات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق خلال فترة من 2008-2015

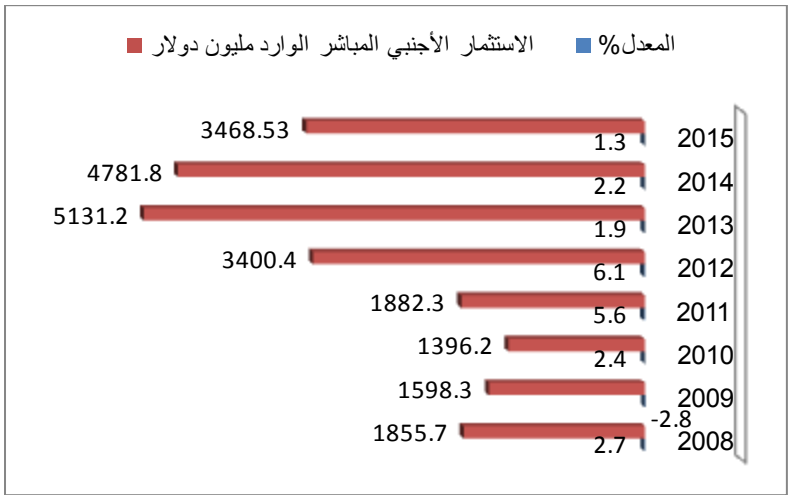

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص: 39.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الصفاة، الكويت، 2016، ص: 21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

خلال الفترة 2008 إلى 2010 بلغ التضخم 2.7% و 2.4 % على التوالي، وتعتبر منخفضة جدا مقارنة بسنة 2006 حيث سجل فيها التضخم معدل 53 % ويعود هذا الانخفاض إلى سعي من قبل البنك المركزي إلى التقليل من معدل التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية ومالية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، وبالتالي قابله ما قيمته 185570 و 139620 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال سنتي 2008 و2010 على التوالي، ثم تبدا معدلات التضخم حالة الارتفاع، سنة 2011 و 2012 حيث بلغت 5.6 % و 6.1% على التوالي لكن قابل هذا الارتفاع في التضخم ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق بقيمة 188230 و 340040 دولار على التوالي، ويأخذ التضخم في التراجع لبلغ أدنى مستوى له سنة 2015 بنسبة 1.3% مقابل 346853 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

ثانيا: أسعار الصرف

الرسم البياني التالي يوضح لنا تغيرات التي طرأت على الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2008 الى 2015 وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي.

رسم بياني رقم (01 – 05): تغيرات أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي

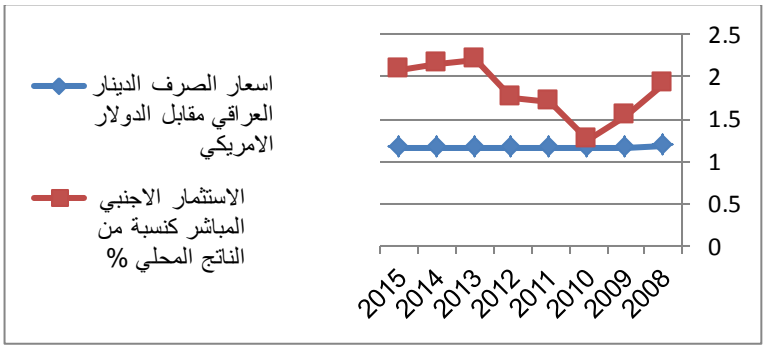

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على :

- الرسم البياني رقم 01 - 04.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها، العدد الثاني والثلاثون، الصافاة، الكويت، افريل 2014، ص: 12.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2016، ص: 530.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ:

يعرف العراق اسعار صرف ثابته الى حد كبير حيث تتراوح خلال الفترة 2008 الى 2010 ما بين 1.19 و 1.23 دينار مقابل 1 دولار ثم تعرف حالة ثبات بداية من سنة 2011 الى غاية 2015 حيث تبلغ 1.16 دينار مقابل 1 دولار، وهذا راجع الى جهود السلطة النقدية والاستقلالية السياسة في البنك المركزي، وهذا راجع الى عائدات النفط المرتفعة خلال هذه الفترة التي تسمح للبنك المركزي بالتدخل ووفي الوقت المناسب وبالحجم المناسب لضبط اسعار الصرف، في المقابل نلاحظ ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لما كانت اسعار الصرف مرتفعة خلال الفترة 2008 الى 2010 كانت نسب مساهمته في الناتج المحلي منخفضة، ما بين 1.92% الى 1.26%، وبمجرد انخفاض اسعار الصرف واستقرارها اخذت هده النسب في الارتفاع الى ان تبلغ سنة 2015 2.08%.

المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت

يعتبر الجهاز المصرفي الكويتي احد أعمدة الاقتصاد الوطني متمثل بعدد من البنوك المحلية وأخرى أجنبية، كلهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، ويمثل ثاني اكبر قطاع اقتصادي بعد النفط، لذلك تسعى من خلاله الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل تدعيم اقتصادها.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي الكويتي

رجع تاريخ البنوك في الكويت إلى عام 1941عندما أنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين، وقد كان هذا البنك امتداد لفروع أخرى في العراق وإيران، وبعد سنتين تغير اسم البنك إلى

البنك البريطاني في إيران والشرق الأوسط، وفي في الخمسينيات من القرن 20 ونتيجة لتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيران، ثم تغير اسم البنك إلى البريطاني لشرق الأوسط، وفي عام 1971، ثم تم تأميم البنك وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط، وبعد سن قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت، أما أول بنك كويتي فهو بنك الكويت الوطني 1952، وفي عام 1960انشئ كل من بنك الخليج والبنك التجاري الكويتي، مما ألزم الحكومة الكويتية بإنشاء جهة رقابية تشرف على عمل البنوك، فتم تشكيل مجلس النقد الكويتي والذي شكل نواة تأسيس بنك الكويت المركزي سنة 1968.

اولا: هيكل الجهاز المصرفي الكويتي

يمكن ادراجه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01 - 05): هيكل الجهاز المصرفي الكويتي

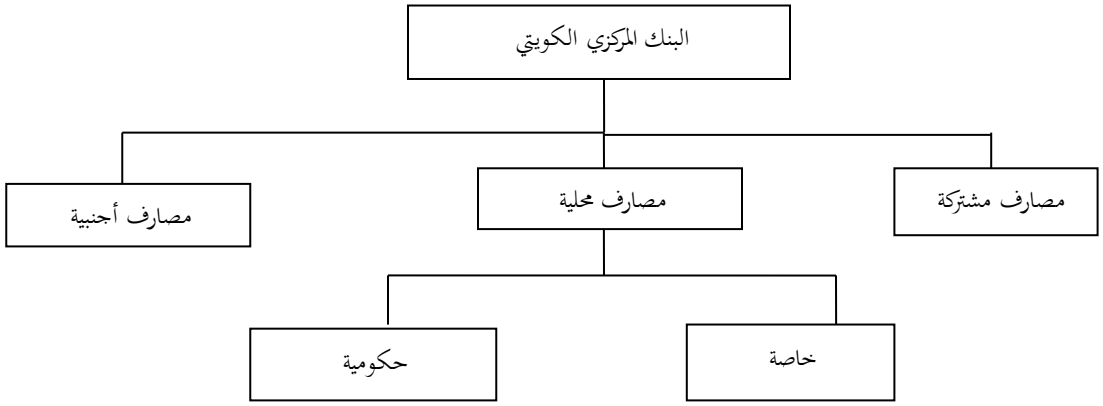

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: اتحاد المصارف العربية، للمزيد من المعلومات انظر الموقع التالي: http://www.uabonline.org ، تاريخ الزيارة 23 جانفي 2016، على ساعة 20.21.

حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت 23مصرف، تشتمل على مصرفين حكوميين و 21 مصرف خاص، وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف المحلية، مشتركة، أجنبية.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفي الكويتي

سوف نتطرق إلى تطور الميزانية المجمعة للمصارف التجارية الكويتية، بالإضافة تطور مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي.

1.تطور الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الكويتي:

ويمكن إبرازها من الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (01 – 06): تطور الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الكويتي خلال الفترة 2008-2014

الوحدة مليار دولار

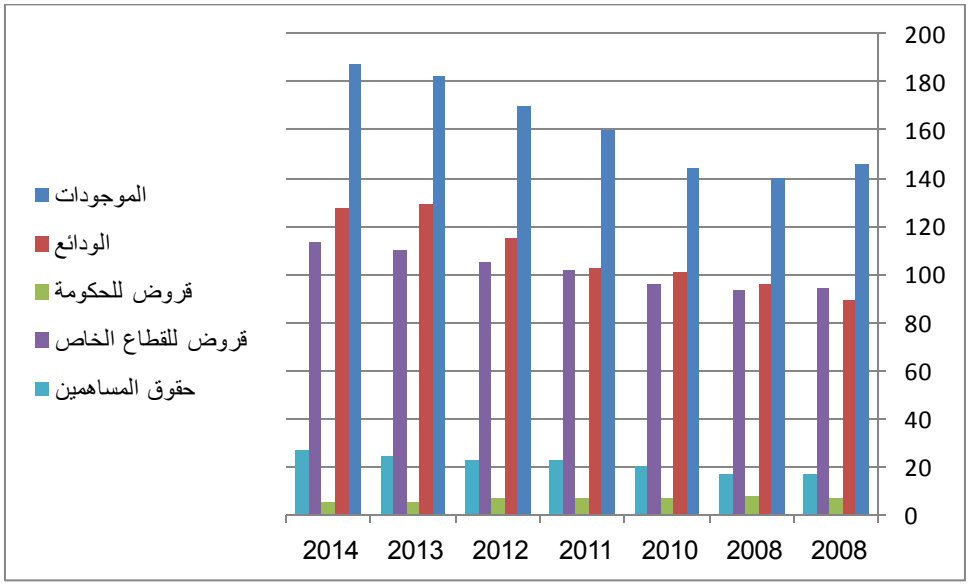

المصدر: من اعدا الطالبات بالاعتماد على: اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع: http://www.uabonline.org ، تاريخ الزيارة 23 جانفي 2016، على ساعة 13.53

يظهر لنا الرسم البياني رقم 06 الارتفاع الكبير في موجودات القطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية. فقد زادت تلك الموجودات من حوالي 146 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 187 مليار بنهاية الفصل الثالث من عام 2014 أي بزيادة 28.2%. كما زادت الودائع من حوالي 90 مليار دولار إلى حوالي 127 مليار أي بزيادة 41.1%. أما مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي 94.7 مليار دولار إلى حوالي 113 مليار أي بزيادة 19.3%. أخيراً، زاد رأسمال المصارف الكويتية المحلية من حوالي 17.1 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار بزيادة 56.6%.

2.تطور مؤشرات الأداء المالي في الجهاز المصرفي الكويتي

ويمكن إظهارها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01 – 09) : مؤشرات الأداء المالي في الجهاز المصرفي الكويتي

	2011	2012	2013	2014
معدل كفاية رأس المال (%)	20.4	21.7	18.9	16.9
القروض المتعثرة إلى الإجمالي (%)	8.5	5.0	3.6	2.9
مخصصات القروض المتعثرة إلى القروض(%)	70.0	94.8	134.6	163.9
صافي الأرباح (مليون دولار)	1733	2059	1940	2242
معدل العائد على الأصول (%)	1.1	1.2	1.0	1.0
معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	7.9	9.2	7.4	8.0

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

–صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ، 2012، ص 147 148.

–صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2013، ص 144 145.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ،2014، ص 150 151.
-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2015، ص 173 174.
-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2016، ص 206 207.

نلاحظ من خلال الجدول السابق:

_ شهدت معدلات كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الكويتي استقرار ملحوظ خلال السنوات الأربع محل الدراسة، فهي لاتزال أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة وفقا لمقررات لجنة بازل، حيث تراوحت معدلات كفاية رأس المال ما بين 20.4 % و 21.7% سنة 2011 و 2012 على التوالي، ثم تتراجع سنة 2013 لتبلغ 18.9 %وتواصل هذا التراجع سنة 2014 لتبلغ 16.9%.

_وفيما يتعلق بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، فقد شهدت تراجع وانخفاض خلال سنوات الأربع محل الدراسة من سنة 2011 حيث بلغت 8.5 % إلى 5.0% و 3.6% و 2.6% لسنة 2012، 2013 ،2014على التوالي.

_ وتطبيقا لسياسة تدعيم المخصصات المتعلقة بالقروض المتعثرة الذي تتبعه معظم المصارف الكويتية، فقد شهدت نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ارتفاع ملحوظ من 70.0 % سنة 2011 إلى 94.8 % سنة 2012 و 134.6% و 163.9% سنة 2013 و 2014 على التوالي.

_أما عن صافي الأرباح في هي الأخرى تشهد ارتفاع ملحوظ ونمو، حيث بلغت 17.33 مليون دولار سنة 2011 و 2059 سنة 2012، وتتراجع سنة 2013 لتبلغ 1940 مليون دولار، ثم تعاود الارتفاع سنة 2014 لتبلغ 2242 مليون دولار.

_أما عن معدلات العائد على الأصول فهي متقاربة جدا خلال سنوات الأربع محل الدراسة، حيث بلغت 1.1% لسنة 2011 و 1.2 %سنة 2012 وحافظ على نفس النسبة سنة 2013 و2014 بنسبة 1.0 %.

_كذلك معدل العائد على حقوق المساهمين متقارب جدا خلال السنوات الأربع محل الدراسة، حيث بلغ 7.2% سنة 2011 و 9.2% سنة 2012 و 7.4 % سنة 213 و 8.0 % سنة 2014.

الفرع الثاني: أهم الاجراءات والحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت

من منطلق تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت ودوره في مشروعات التنمية الاقتصادية ، وسد الفجوة في الموارد والإمكانيات والحصول علي التقنية المتطورة والخبرات الإدارية والتسويقية التي تملكها الشركآت الدولية لتوسيع القاعدة الاستثمارية والحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلي الخارج وخلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص بما يساهم في معالجة مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة ، فقد قامت الكويت بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي من خلال المرسوم بالتنفيذي رقم10 لسنة1999.

1. إنشاء لجنة استثمار رأس المال الأجنبي[1*]

2. للمستثمر أن يستفيد من كل أو بعض المزايا التالية:[2]

ـ الإعفاء من ضريبة الدخل أو من أي ضرائب أخرى لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلي في الكيان الاستثماري المرخص فيه.

ـ إعفاء كل توسع في الكيان الاستثماري، يرخص فيه وفق أحكام هذا القانون، من نفس الضرائب المنصوص عليها في الفقرة السابقة، لمدة لا تقل عن مدة الإعفاء الممنوحة للكيان الاستثماري الأصلي .وذلك من تاريخ بدء الإنتاج أو التشغيل الفعليين في هذا التوسع.

ـ يعفى كليا أو جزئيا من الضرائب و الرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى قد تستحق على الواردات اللازمة لأغراض الاستثمار المباشر ما يلي:

أ.الآلات والأدوات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأجهزة التكنولوجية.

ب. قطع الغيار ومستلزمات الصيانة اللازمة لما ورد في البند السابق.

ج. المستلزمات السلعية، المواد الأولية، البضائع المصنعة جزئياً، ومواد التغليف والتعبئة.

د. الانتفاع بالأراضي والعقارات المخصصة للهيئة أو التي تخضع لإشرافها أو إدارتها، وذلك وفقاً للأسس والقواعد التي يضعها المجلس في هذا الشأن.

هـ. استخدام العمالة الأجنبية اللازمة للاستثمار، وذلك وفقاً للأسس والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بشأن

3. حوافز اخرى وتتمثل فيما يلي:

ـ للمستثمر الأجنبي تحويل استثماره لمستثمر أجنبي آخر أو لمستثمر وطني أو التخلي عنه في حالة المشاركة علي أن يتم ذلك وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة الكويت واشتراطات الترخيص.[3]

ـ للمستثمر أن يحول إلى الخارج أرباحه أو رأسماله أو حصيلة تصرفه في حصصه أو نصيبه في الكيان الاستثماري ، كما أن للعاملين في الكيان الاستثماري تحويل مدخراتهم ومستحقاتهم إلى الخارج[4].

ـ تكون المحاكم الكويتية وحدها هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ بين مشروعات الاستثمار والغير أيا كان .ويجوز الاتفاق على

---

* تقوم بالمهام التالية:

ـ دراسة طلبات الاستثمار والتوصية بالرأي فيها.

ـ الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة وأخذ زمام المبادرة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ـ منح الحوافز لتشجيع المستثمر الأجنبي ومع مراعاة تشجيع القطاع الخاص الكويتي.

ـ تسهيل إجراءات الترخيص للمشروع وتسجيله وتجاوز العقبات التي قد تواجه إنشاءه.

ـ وضع آلية لرصد أداء الاستثمارات الأجنبية ، بغية التعرف علي أي عقبات قد تتوخاها والعمل علي تذليلها.

ـ بحث ما يقدمه المستثمرون الأجانب وغيرهم من ذوي الشأن من شكاوى أو ما يثور بينهم من منازعات ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ورفع توصياتها في هذا الشأن إلي جهات الاختصاص.

ـ توقيع الجزاءات على مستثمر الأجنبي في حالة المخالفات.

[2] **المادة 27، قانون رقم 116 لسنة 2016**، بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

[3] **المادة 10من مرسوم رقم 10 لسنة 1999**، بشان تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت.

[4] **المادة 22، قانون رقم 116 لسنة 2016**، بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

الالتجاء في هذا النزاع إلى التحكيم[1].

الفرع الثالث: أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت

سوف نقوم بالوقوف على اهم التغيرات التي حدثت على مستوى معدلات التضخم واسعار الفائدة وعلاقتها بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الكويت.

أولا: معدلات التضخم

يمكن إبراز التغيرات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الكويت في الجدول التالي:

جدول رقم (01 - 10): تغيرات معدلات التضخم و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الكويت خلال الفترة 2008 – 2015

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	10.6	4.0	4.5	4.9	3.2	2.7	2.9	3.3
الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	-595	111359	130463	325707	287258	143363	95348	29350

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

_صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص: 39.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الصفاة، الكويت، 2016، ص : 25.

نلاحظ من الجدول أعلاه:

إن معدلات التضخم في الكويت تعرف حالة عدم استقرار، حيث بلغت سنة 2008 مانسبته 10.6 % ، ويرجع ذلك الارتفاع إلى زيادة السيولة في الاقتصاد وارتفاع ضغوط الطلب المحلي لقطاعي السكن والأغذية وبالتالي تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الكويت إلى 11154و 595- دولار على التوالي سنتي 2007 و 2008، ثم يبدأ معدل التضخم في التراجع التدريجي بداية من سنة 2009 بنسبة 4.0 % قابله ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقيمة 111359 دولار، ثم يرتفع معدل التضخم سنة 2010 و 2011 بنسبة 4.5% و 4.9 % على التوالي، لكن قابله ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقيمة 130463 و 325707 دولار على التوالي، وبالتالي لم يؤثر ارتفاع معدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، وهذا ما يعني تعارض مع الواقع الاقتصادي الذي يثبت وجود علاقة عكسية بين التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي نستنتج وجود أسباب أخرى غير التضخم تؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من معدل التضخم العالي، ثم تبدأ في الاستقرار التدريجي بداية من سنة 2012 إلى 2015 ما بين نسبة 3.3 % إلى 2.7% فكانت أعلى نسبة خلال هذه الفترة لسنة 2015 بنسبة 3.3 % فتراجع فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 29350 دولار.

ثانيا: أسعار الصرف

ويمكن ادراجها مع تغير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي في الجدول التالي:

[1] **المادة 26، قانون رقم 116 لسنة 2016** ، بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

رسم بياني رقم (01 – 07): تغيرات أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي

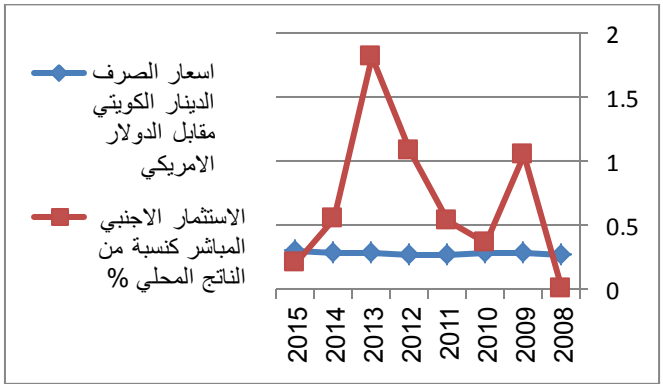

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- جدول رقم01 - 10.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها، العدد الثاني والثلاثون، الصافاة، الكويت، افريل 2014، ص: 21.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2016، ص: 530.

تبنت الكويت سنة 2003 نظام صرف ثابت مقابل الدولار الامريكي في اطار الاستعداد لوحدة نقدية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، لكن مع بداية سنة 2007 اتخذ البنك المركزي قرار بالتخلي عن هذا النظام والاعتماد على تحديد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل دولار الولايات المتحدة على اساس سلة من العملات العالمية الرئيسية التي تعكس العلاقات التجارية والمالية مع دولة الكويت، حيث عرف حالة من التذبذب خلال الفترة 2008 الى 2015 حيث تراوح سعر الصرف ما بين 0.26 دينار مقابل الدولار سنة 2008 الى 0.37 سنة 2010، كذلك نلاحظ ان تدفقات الاستثمار تعرف حالة تذبذب هي الاخرى حيث بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي 0 % سنة 2008 ثم ترتفع سنة 2013 لتبلغ اقصى نسبة لها ب 1.81 % ثم تتراجع الى 0.21 %سنة 2015.

المطلب الرابع: نظرة حول الجهاز المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية كغيرها من دول العالم تنافس وتتسابق من اجل جذب اكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشر، فهي تدرك جيدا أهمية الجهاز المصرفي في مساهمته في جذب الاستثمارات، لذالك تعمل جاهدة على تهيئة قطاعاها المصرفي، للقيام بتلك العملية من اجل تحقيق معدلات نمو عاليا في اقتصادها.

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية

بدأت نشأته مع اكتشاف النفط في عام 1939 والارتفاع اللاحق في إيرادات النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي ذلك الوقت، تم السماح لعدد كبير من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة، وهي بنك هولندا العام، وبنك الهند–الصينية، والبنك العربي المحدود والبنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك الأهلي

الباكستاني، بالإضافة إلى عدد من الصيارفة المحليين، وبدأ النظام المصرفي مساره الحديث مع نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1951. وفي العام التالي تم السماح لعدد من المصارف الأجنبية الجديدة بفتح فروع لها بالمملكة كما تم ترخيص إنشاء مصرفين محليين كبيرين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، وفي فترة الستينات تركز الاهتمام على وضع وصياغة الأنظمة واللوائح المصرفية في ظل اتساع الأعمال المصرفية وقبول المملكة إمكانية تحويل الريال بالكامل في عام 1961، وتم في عام1966 إصدار نظام مراقبة البنوك الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة. وخدم هذا النظام المملكة بصورة جيدة لما يربو عن ثلاثة عقود لأنه تضمن أحكاماً صارمة بخصوص كفاية رأس المال، والسيولة ومتطلبات الاحتياطي، وتركز القروض وغير ذلك. وينص النظام على أنه يتعين على المصارف تقديم بيانات وإحصائيات مالية دورية للمؤسسة وأن تمارس المؤسسة الرقابة المصرفية من داخل المصارف وخارجها.[1]

اولا: هيكل الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودي

يمكن ادراج هيكل الجهاز المصرفي في الشكل الموالي:

شكل رقم (01 - 06): هيكل الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية

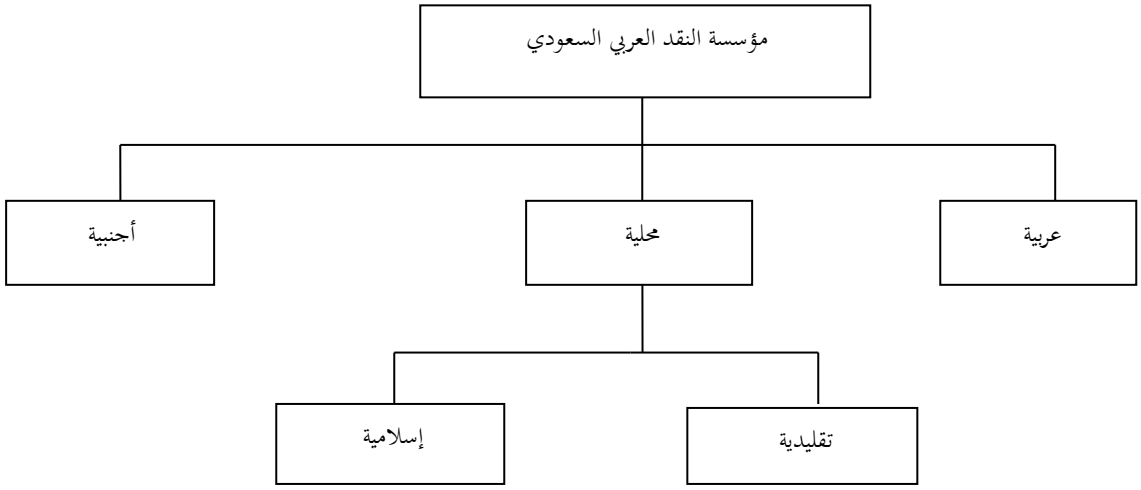

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على اتحاد المصارف العربية http://www.uabonline.org ، تاريخ الزيارة 23 جانفي 2016، على ساعة 17.17.

يبلغ عدد المصارف العاملة في السعودية 24 مصرفاً تدير شبكة من الفروع بلغت 2,005 فرعاً بنهاية الفصل الثاني من العام 2016 بالإضافة إلى 17,291 ماكينة صراف آلي، وتشمل المصارف الـ 24، على 12 مصرفاً محلياً و7 مصارف أجنبية و5 مصارف عربية، كما يتكون الجهاز المصرفي المحلي في السعودية من 8 مصارف تقليدية و4 مصارف إسلامية.

[1] محمد بن سليمان الجاسر، **تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل**، مداخلة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020،وزارة التخطيط بالرياض، السعودية، يومي 19 23 اكتوبر2002، ص ص 05 06.

ثانيا: تطور الجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية

1.تطور بيانات الجهاز المصرفي:

بلغت الموجودات المجمعة للجهاز المصرفي السعودي بنهاية العام 2014 حوالي 568.7 مليار دولار محققة نسبة نمو 12.6% عن نهاية العام 2013، كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 420.2 مليار دولار، والقروض حوالي 361.4 مليار دولار، وحقوق الملكية حوالي 76.9 مليار دولار، وفي نهاية العام 2015، بلغت الموجودات المجمعة للمصارف السعودية 589.0 مليار دولار، كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 427.9 مليار ، والقروض حوالي 399.2 مليار، وحافظت المصارف السعودية على متانة قواعدها الرأسمالية، فقد بلغت في نهاية العام 2015 حوالي 83.6 مليار دولار بزيادة 8.8% عن نهاية العام 2014، أما بالنسبة للفصل الثاني من العام 2016، فتشير البيانات إلى تخطي الموجودات المجمعة للمصارف السعودية عتبة 601.9 مليار دولار، بزيادة 2.2% عن نهاية العام 2015، والقروض 438.2 مليار دولار ، وحقوق الملكية حوالي 87.1 مليار دولار، في المقابل انخفضت الودائع بنسبة 0.8% لتصل إلى 424.5 مليار دولار، نتيجة التراجع الملحوظ في تدفقات الودائع من القطاعين العام والخاص عقب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط. كما بلغت أرباح المصارف التجارية حوالي 3.04 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من العام 2016، محققة انخفاضاً بنسبة 1.8% على أساس سنوي.

2.تطور مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي:

ويمكن ادراجها في الجدول التالي:

جدول رقم (01 – 11): تطور مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية

	2011	2012	2013	2014	2015
معدل كفاية رأس المال (%)	17.1	18.7	17.9	17.9	8.5
القروض المتعثرة إلى الإجمالي (%)	3.0	1.9	1.3	1,1	1.3
مخصصات القروض المتعثرة إلى القروض(%)	116.0	145.1	147.4	182.9	164.4
صافي الأرباح (مليون دولار)	8429	9414	9518	10709	11382
معدل العائد على الأصول (%)	_	1.2	2.5	2.5	1.9
معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	_	9.2	18.2	18.2	14.2

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ، 2012، ص 147 148.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2013، ص 144 145.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات ،2014، ص 150 151.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2015، ص 173 174.

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الإمارات، 2016، ص 206 207.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

_ إن معدلات كفاية رأس المال حافظت على استقرارها نوعا ما، خلال سنوات محل الدراسة، فهي بقيت أعلى من المعدل المطلوب وفقا لمقررات لجنة بازل فتراوح المعدل بين 17.1% سنة 2011 إلى 18.5 % سنة 2015.

_ وفيما يتعلق بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، فهي تعرف حالة عدم استقرار، فبلغت سنة 2011 أعلى مستوى لها سنة بنسبة 3.0 %، ثم تبدأ فالتراجع التدريجي إلى 1.9% سنة 2012 ثم تبلغ أدنى مستوى لها سنة 2014 بنسبة 1.1%.

_كذلك مخصصات القروض المتعثرة، شهدت ارتفاع من سنة 2011 بنسبة 116.0% إلى 145.1 %سنة 2012 ثم 147.4%سنة 2013، وأعلى مستوى لها سجل سنة 2014 بنسبة 182.9%، ثم تتراجع سنة 2015 إلى 164.4% وهذا راجع إلى زيادة التركيز على تدعيمها بشكل أساسي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

_ تظهر لنا البيانات المتوفرة عن الجهاز المصرفي السعودي، نمو في صافي الأرباح خلال السنوات الخمس محل الدراسة، حيث سجلت سنة 2011 أرباح بقيمة 8429 مليون دولار، ثم تبدأ في النمو التدريجي إلى 9414 و9518 ،10709مليون دولار خلال سنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي، وتبلغ أقصى مستوى لها سنة 2015 بقيمة 11382 مليون دولار، وهذا راجع إلى الانخفاض في مخصصات القروض المتعثرة.

_ أما بالنسبة لمعدلات العائد على الأصول فحافظ على استقرارها النسبي، فهي تتراوح بين 2.0% سنة 2012 إلى 2.5% سنة 2013 و 2014، وأدنى مستوى سجل سنة 2015 بنسبة 1.9 %.

_ أما بالنسبة لحقوق المساهمين فهي تعرف تذبذب نوعا ما، بين 18.8% كأقصى مستوى لها سنة 1014 و 14.2% كأدنى مستوى لها سنة 2015.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة إلى جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي للمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة، عن طريق تهيئة المناخ من خلال منح التسهيلات والمزايا والحوافز، التي من شانها إن تعزز الاستثمار المحلى وتجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أولا: الأسباب الداعية للاستثمار في المملكة العربية السعودية

هناك العديد من الأسباب الداعية للاستثمار في المملكة السعودية منها: [1]

– المملكة العربية السعودية ضمن الاقتصاديات العشرين الأكبر في العالم ، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما تحتل المركز 22 ضمن 185 دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفقاً لتقرير (ممارسة أداء الأعمال) لعام 2013 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

– المملكة العربية السعودية هي أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط.

– توفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى عدد من الموارد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين.

[1] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، متاح على الموقع التالي: http://www.chamber.sa/mainpage/astthmar/Pages/nsam.aspx تاريخ الزيارة 25 فيفري 2017، على الساعة 11.28.

ثانيا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

وهي تتمثل في حوافز تنظميه وقانونية وضريبية.

1.حوافز تنظميه وقانونية

1.1. تأسيس الهيئة العامة للاستثمار* تتمتع بالشخصية الاعتبارية و ترتبط بالرئيس ، ويكون مقرها الرئيسي مدينة الرياض .[1]

2.1. تتمتع منشات الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشاة الوطنية ومنها على سبيل المثال:[2]

– الحوافز المنصوص عليها في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 50 وتاريخ 1381/12/23هـ.

– تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 1421/4/17هـ.

– المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة.

– عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلا أو جزءا إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلا أو جزءا إلا للمصلحة العامة وتعويض عادل.

– إعادة تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج والتصرف فيها بأية التزامات مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

– حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم .

– كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين تكون على المنشأة المرخص لها .

– الحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية .

_ ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها .

2.حوافز ضريبية: بهدف تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة قامت بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 30%.

---

* الغرض الاساسي منها:

_ إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية و زيادة الاستثمار المحلي و الأجنبي ورفعها إلى المجلس و تطوير قواعد المعلومات و إجراء المسوحات الإحصائية لمباشرة اختصاصها .

_ اقتراح الخطط التنفيذية و القواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة و رفعها إلى المجلس.

_ متابعة و تقييم أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي و إعداد تقرير دوري بذلك و تحدد اللائحة عناصر التقرير.

_ إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في المملكة و الترويج له و التنسيق و العمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يكمن الهيئة من أداء مهامها.

[1] **المادة02، من المرسوم رقم 20 بتاريخ 5جانفي 1421هـ**، بشان الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.

[2] **المادة السابعة من المرسوم الملكي رقم م/1 تاريخ 5 جانفي 1421 هـ**، الخاص بنظام الاستثمار في المملكة، المملكة العربية السعودية.

الفرع الثالث: أهمية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

يمكن ادراج معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية في الرسم البياني الموالي:

رسم بياني رقم (01 – 08): تغيرات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى السعودية خلال الفترة 2008-2015

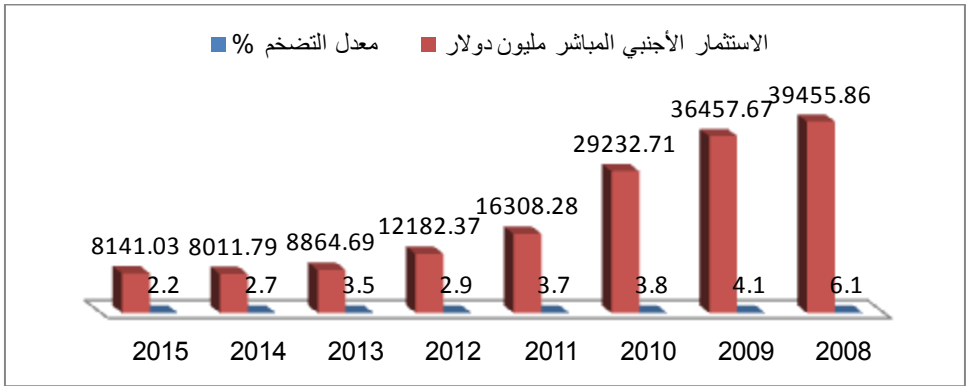

المصدر من اعداد الطالبات بالاعتماد على

-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 39.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الصفاة، الكويت، 2016، ص 17.

نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق:

بلغ معدل التضخم في السعودية خلال سنة 2006 أدنى مستوى له خلال سنوات العشر محل الدراسة، بمعدل 1.9%، هذا قابله ما قيمته 18293.17 دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يبدأ معدل التضخم في الارتفاع ابتدأ من 2007 بنسبة 5.0 % ويبلغ ذروته سنة 2008 بمعدل 6.1%، وتعد الأزمة المالية العالمية من أهم أسباب نشوء ضغوط التضخمية خلال هذه الفترة، إلا انه هناك العديد من الأسباب المحلية من أبرزها أن الأسعار ي السوق السعودية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية خلال الفترة السابقة لسنة 2007، ولكن رغم ارتفاع في معدل التضخم خلال هذه الفترة إلا انه قابله ارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية بقيمة 24318.56 و 39455.86 دولار خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، وهذا تعارض مع الواقع الاقتصادي، لكنه إثبات لوجود دوافع وعوامل أخرى أقوى تساهم في تدفق الاستثمار إليها خلال هذه الفترة بالرغم من معدل التضخم المرتفع، ثم يبدأ معدل التضخم في تلاشي تدرجيا بداية من سنة 2010 بنسبة 3.8 % إلى غاية سنة 2015 حيث يبلغ معدل التضخم 2.2 %، وبالرغم من هذا نلاحظ وجود تراجع كذلك في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالرغم من انخفاض معدل التضخم، حيث بلغ التدفق سنة 2010 ما قيمته 29232.71 دولار و سنة 2015 ما قيمته 8141.03 دولار، وهذا أيضا تعارض مع الواقع الاقتصادي، فبالرغم من الانخفاض في معدل التضخم إلا انه هناك أيضا تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على وجود عوامل أخرى أثرت عليه بعيدا عن معدل التضخم، ولعلى أهم تلك العوامل هو التوتر والصراع وحالة عدم الاستقرار الأمني الذي تشهده منقطة الشرق الأوسط.

ثانيا: أسعار الصرف

من خلاله سوف نحاول دراسة تغيرات اسعار الصرف وتطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى السعودية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2008 الى 2015، والرسم البياني التالي يوضح لنا ذلك:

رسم بياني رقم (01 – 09): تغيرات أسعار صرف الريال السعودي مقابل الدولار وتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي

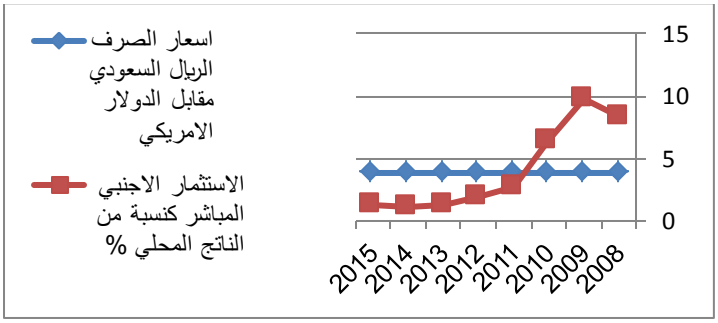

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- رسم البياني رقم 01 -08.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها، العدد الثاني والثلاثون، الصافاة، الكويت، افريل 2014، ص: 15.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2016، ص: 530.

تعتمد السعودية منذ سنة 1986 نظام صرف ثابت، فقيمة الريال ثابتة مقابل الدولار عند 3.75، وهذا ما نلاحظه في الشكل السابق، وبالتالي فان التذبذب الحاصل في نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي تفسره عوامل اخرى غير تغير اسعار الصرف في السعودية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تبين لنا أن وجود جهاز مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض الاستثمارية والتنموية من المتطلبات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا راجع احتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية من مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، فوجود هذه الاستثمارات يساعد على توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وبالتالي فان للجهاز المصرفي السليم يؤدي إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال (محاربة التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف اللذان يعتبران من المحددات ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي كآلية لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي كآلية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر

تمهيد:

أصبح الجهاز المصرفي يكتسي أهمية بالغة خاصة في الفترات الأخيرة، بسبب الاعتماد عليه في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصادي الوطني، فهو كأداة من أدوات الاستثمار يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر نشاطه على مزاولة الأعمال المصرفية يتعداه إلى توفير بعض الخدمات الأخرى السريعة والمتميزة، ومن اجل تحقيق ذلك النمو المرغوب في الاقتصاد، يتطلب ذلك إجراء إصلاحات جوهرية في الجهاز المصرفي من اجل مواكبة التطورات العالمية.

وعلى اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل احد أهم رؤوس الأموال بسبب الدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا وتقنيات الحديثة والمساهمة في تركم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري، وبسبب ماله من أثار ايجابية على عمليات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر، وبسبب ادارك الدول خاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر، المغرب ومصر بأهمية الجهاز المصرفي في المساهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت هذه الدول بإجراء مجموعة من الإصلاحات المصرفية هدفها تحسين وتطوير أداء جهازها المصرفي، وكذلك سن مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، ومنح العديد من الحوافز والضمانات من اجل تشجيع المستثمر الأجنبي على الدخول إلى السوق المحلي، ومن اجل تحليل فعالية الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حاولنا تقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي في الجزائر المغرب مصر؛**
- **المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر؛**
- **المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر.**

المبحث الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي في الجزائر المغرب مصر

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في دعم الاقتصاد وتطويره عبر التمويلات التي يقدمها لتنفيذ وانجاز المشاريع المختلفة، والوصول إلى أوضاع تنافسية عالية لذلك تسعى اغلب دول العالم إلى تطوير وإصلاح جهازها المصرفي لمواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ على مستوى الأجهزة المصرفية عالميا، فالجزائر و المغرب ومصر كغيرها من الدول تسعى إلى تدعيم اقتصادياتها من خلال تفعيل أجهزتها المصرفية.

المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها للاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

الفرع الأول: نشأة الجهاز المصرفي في الجزائر

سوف نقوم بدراسة نشأة الجهاز المصرفي الجزائري عبر مرحلتين وهي:[1]

أولا: الجهاز المصرفي الجزائري ما قبل الاستقلال

منذ سنة 1830 عرف الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات ميزت المرحلة الاستعمارية آنذاك، حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر وهي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدا هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848، ولكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري* من تلك السنة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت les comption national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان (أي تتمتع بجمع إصدار النقود)، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع، إما ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'algèrie سنة 1851 برأس مال قدره ثلاث ملايين فرنك مقسمة إلى ستة ألاف سهم وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا بنصف قيمة رأس ماله المدفوع أي 1.050.000 فرنك، وربطته بقيود تخص مقدار احتياطي وحق تعيين المدير، حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية. وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة 1880-1900 نتيجة اصرافه في منح القروض الزراعية والعقارية، مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه وذلك بنقل مقر البنك إلى باريس، وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس، تغيير أسس الإصدار والتغطية، تخصيص ثلاث ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي، تعيين محافظ ونائبه مع 15 عضو، وتفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة،

[1] علي بالطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص : 29 30.

* إقصاء الملك لويس فيليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية

وقد تأمم البنك سنة 1946 وفي 1958/09/19 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه بنك الجزائر مجددا ووصل عمله إلى غاية 1962 ليتحول اسمه بعد ذلك إلى البنك المركزي الجزائري.

ثانيا: الجهاز المصرفي الجزائري ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962، ومن اجل عملية تنمية وطنية والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، وبعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص لتمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تميز الجهاز المصرفي خلال الفترة 1963-1967 بالازدواجية الاول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء الجهاز المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

الفرع الثاني: إصلاحات الجهاز المصرفي * الجزائري

لقد عرف الجهاز المصرفي عدة إصلاحات وهذا من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي في العالم ومحاولة جذبها للاستثمارات الأجنبية لتحريك الاقتصاد وتطويره ومن اجل ذلك مرت بمسارات معينة واتبعت عدة استراتيجيات معتمدة على البيئة الاستثمارية الموجودة

أولا: الإصلاح المصرفي والمالي 1971

ولقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل من خلالها أسندت للبنوك مهم تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية، وبالتالي إعادة تنظيم الهياكل المالية.

ثانيا: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فان أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح مهام ودور البنك

* يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية.

المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ الجهاز المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجة الاقتصاد الكلي وليس للاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الإسمي المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان، وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية.[1]

ثالثا: إصلاحات 1988 (القانون التكميلي):

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.[2] والذي تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل.

رابعا: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 90- 10

على الرغم من إصدار قانون (86-12) والقانون(88- 06) المعدل والمتمم له، تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون (90-10)* بتاريخ 10 افريل 1990، ليتبنى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير الجهاز المصرفي من القيود المفروضة عليه وتشمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور الجهاز المصرفي وتنظيمه، وبهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية.

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 494.

[2] حجيلة قميري، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 35.

* ويهدف قانون النقد والقرض 90- 10 إلى تحقيق ما يلي:
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية(المادة 04.58.59 من القانون)؛
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

كما جاء قانون 90-10 بمبادئ جديدة يرتكز عليها الجهاز المصرفي، ونوردها في النقاط التالية:[1]

– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية. – إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان.

– إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

– وضع نظام بنكي على مستويين.

ولقد أجريت بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 90 - 10 المؤرخ في 14 افريل 1990 انظر (الملحق رقم 04).

الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري واهم مؤشرات أدائه

أولا: هيكل الجهاز المصرفي

بعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001، لم تتغير هذه التركيبة بعد عشر سنوات أي نهاية 2011، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و 14بنك خاص، وبقى الوضع على ما هو عليه إلى غاية الزمن الحالي أي نهاية 2016، وعموما يتكون الجهاز المصرفي الحالي من:

1. بنك الجزائر: يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 هو (مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)، وبالتالي منذ صدور هذا القانون اصبح يسمى بنك الجزائر.

2. البنوك الوطنية العمومية: حيث تسيطر البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي الجزائري إذ تستحوث على نحو 80 %من موجودات القطاع المصرفي، و 85 % من القروض، و 90 % من الودائع.

3. بنوك أجنبية ومختلطة وخاصة: فهي تنقسم إلى بنوك تقلديه وإسلامية، فتستحوذ الجزائر على 3 بنوك إسلامية من بينها بنك واحد مختلط، برأس مال جزائري وأجنبي، وهو بنك البركة، وبنكان إسلاميان أجنبيان وهم السلام والمؤسسة العربية المصرفية، و10 بنوك تقليدية أجنبية وخاصة.

4. المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل: يتكون الجهاز المصرفي من 8 مكاتب تمثيل و6 بمؤسسات مالية، تنقسم إلى مؤسستان خاصة و4 مؤسسات مالية عمومية.

يمكن إدراج هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي:

[1] ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، **إدارة السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للنظام المصرفي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، يومي 8- 9 مارس 2005، ص: 196 - 198.

الشكل رقم (02 - 01): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، متاح على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/docs.htm تاريخ الاطلاع 15 مارس 2017 على الساعة 14.00.
- عادل زقرير، تحديث **الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص : 134.

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

يمكن إدراج أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011 إلى2015 في الجدول التالي

جدول رقم (02 – 01): أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011 – 2015

%

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الملاءة الإجمالية	23.77	23.62	21.50	15.98	18.69
نسبة الملاءة على الغير	17.00	17.48	15.51	13.27	15.86
معدل صافي المستحقات المصنفة	4.02	3.54	3.36	3.20	3.81
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	72.15	69.79	68.19	65.22	61.21
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	54.89	64.23	69.45	68.51	6682
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	50.16	45.87	40.46	37.26	27.17
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64

المصدر: تقرير بنك الجزائر السنوي، 2016.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ ان الجهاز المصرفي الجزائري يتمتع بملاءة رأسماليه جيدة تفوق المعدل المطلوب وفق لجنة بازل هدا يجعلها تتمتع بوضع مالي سليم حيث تتراوح هدا المعدل بين 23.77% سنة 2011 الى 15.98% سنة 2014 كأدنى نسبة خلال فترة الدراسة، كما يقوم بالاحتفاظ بمعدلات مؤونة مرتفعة نسبيا تتراوح بين 72.15% كأعلى نسبة سنة 2011 و 61.21% ادنى نسبة سنة 2015 خلال سنوات الدراسة، كما يتمتع بمعدلات سيولة مناسبة نوعا ما تتراوح بين 50.16 %سنة 2011 الى 45.87% سنة 2012 و40.46 % و 37.26% و 27.17 %خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 على التوالي.

الفرع الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل

يمكن أن نستعرض مدى مسايرة الجهاز المصرفي الجزائري للاتفاقيات بازل حسب تطورها كما يلي:[1]

1.اتفاقية بازل الاولى:

ـ أول مسايرة للاتفاقية بازل 1 في المنظومة المصرفية الجزائرية، كانت بصدور التنظيم رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/04 والمتعلق بنسبة الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث جاء في

[1] سليمان ناصر، ادم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015 ص: 20- 23.

مادته الرابعة ما يلي: ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة المحددة على هذا النحو(أي بعد تحديدها في المواد السابقة)، نسبة تغطية الإخطار لا تقل على 8 بالمئة.

– ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم 01-09 بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص في مادته الثانية على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك، والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، ولكن لم يحدد هذه النسبة.

– جاءت بعد التنظيم رقم 91-09 التعليمة رقم 34-91 بتاريخ 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع إخطاره في مادتها الثالثة ب8 %، وذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 91-09، وتأكيد لما ورد في التنظيم رقم 90-01، وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدريج إلى 8 % كما حددتها النسبة العالمية أي نسبة بازل وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (02 - 02) : رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر سنة 1991

التاريخ	النسبة %
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر 1993	5
بداية شهر جويلية	8

المصدر: سليمان ناصر، ادم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد الثاني، جوان 2015 ص: 21.

_ ثم جاءت التعليمة رقم 74- 94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال اكبر أو تساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي، وحددت آخر اجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، وذلك وفق المراحل الآتية:

الجدول رقم (02 - 03):رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1994.

التاريخ	النسبة %
نهاية شهر جوان 1995	4
نهاية شهر ديسمبر 1996	5
نهاية شهر ديسمبر	6
نهاية شهر ديسمبر	7
نهاية شهر ديسمبر	8

المصدر: سليمان ناصر، ادم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015 ص:21.

يلاحظ بالنسبة للاتفاقية بازل 1 تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها، ويبدو أن هذا التأخر في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة، وبالنسبة لتعديلات بازل1 فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد وهو سنة 1998 أو بعدها بقليل، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.

2. اتفاقية بازل الثانية:

ـ صدور التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، يشير إلى مخاطر التشغيل (الخطر العملياتي كما يسميه في النسخة العربية) ويعرفه في مادته الثانية بخطر ناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك أو المؤسسة المالية المعدنية،

ـ كما اصدر بنك الجزائر بعد ذلك، التنظيم رقم 11-3 بتاريخ 2011/05/24 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك الخاصة التي تمت في السوق النقدية.

3. اتفاقية بازل الثالثة: لم يرد لحد الأن أي تنظيم أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة لما ورد في اتفاقية بازل 3، لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية نص على رفع نسبة الملاءة من 8 إلى 9.5 % ابتداء من أول أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7 % على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5 % من الأموال الخاصة القاعدية للبنك سماه (وسادة الأمان).

المطلب الثاني: واقع الجهاز المصرفي في المغرب

يعد الجهاز المصرفي المغربي حديث النشأة الى حد كبير، حيث تعود نشأته الى مطلع القرن العشرين، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب بدراسته بجوانبه المختلفة بداية من النشأة وصولا الى الالتزام بالمعايير الدولية مقررات لجنة بازل.

الفرع الأول: لمحة حول نشأة الجهاز المصرفي في المغرب

يمكن أن ندرج نشأة الجهاز المصرفي المغربي عبر مرحلتين:[1]

[1] محمد الشرقي، **عراقة النظام المصرفي المغربي على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، مقال متاح على الموقع: http://daharchives.alhayat.com/7/1/1999/ تاريخ الاطلاع 23 مارس 2017 على الساعة 10.00.

1. قبل الاستقلال: يعود تاريخ الجهاز المصرفي في المغرب إلى سنة 1906 عندما أجاز مؤتمر الجزيرة الخضراء اسبانيا للدول الكبرى فتح فروع مصارف أجنبية في بعض المدن المغربية، خصوصاً طنجة والدار البيضاء وغيرهما بهدف التجارة والمبادلات.ولعبت المصارف الكبرى التي كانت تساند الشركات الاستعمارية الأم في شمال إفريقيا مثل باريبا بنك باريس والأراضي المنخفضة دوراً في تمهيد فرض الحماية الفرنسية على "المملكة الشريفة" عام 1912 بعد عجز المخزن الخزينة عن تسديد الديون الخارجية المستحقة وصعوبة تمويل التجارة والمشتريات الأوروبية.وطوال هذه الفترة ارتبطت المغرب بنظام الصرف الفرنسي، وتأسست مصارف أجنبية عدة بعد الحرب الأولى وخصوصاً بعد الثانية. ويعتبر البنك التجاري المغربي الأقدم في المغرب، إذ أسس عام 1911 على يد عائلات يهودية في الدار البيضاء وكانت له تحالفات قوية. كما أسست فروع مصارف أجنبية مثل "بنك اف اميركا" و"بانكو اسبانيول" و"كريديه ليوني" و"الجمانينك" الهولندي و"ورمس "و"البنك العربي" الذي جاء يعزز الانتماء القومي في تلك الحقبة في وجه المصارف الأوروبية المستعمرة. وانتشر نشاط محلات الصرافة بكثافة في بعض المدن المفتوحة مثل طنجة التي كانت تتمتع بنظام دولي خاص جعلها منطقة حرة وميناء عبور إلى أوروبا. وأضحت المدينة التي كانت تضم أكبر جالية أجنبية بمن فيها الآسيويون والأميركيون واليهود الشرقيون النازحون من وسط أوروبا والسرفاديون الأندلسيون، مركزاً مالياً وملاذاً روفيج لنقل مدخرات عائلات يهودية كانت تفكر بالهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا في الأربعينات والخمسينات ومطلع الستينات. وكانت زوجة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان عاشت حياتها الأولى في مدينة البوغاز التي كانت لا تتوقف فيها حركة البواخر في الخمسينات، وكان والدها قاضياً دولياً في النزاعات التجارية والمالية بين الشركات التي كانت في طنجة.

2. بعد الاستقلال: غداة الاستقلال عام 1956 أنشئ بنك المغرب المركزي ومعهد الإصدار، وسُنت قوانين جديدة للنشاط المالي والمصرفي طالت مناطق شمال البلاد على البحر الأبيض المتوسط التي كانت تحت النفوذ الاسباني أو الحماية الدولية. ورأى بعض المصارف في هذه الإجراءات الصادرة عن الرباط تضييقاً على نشاطه وفضل توقيف نشاط الفروع أو نقلها إلى الخارج، إذ انتقل بعضها إلى جبل طارق وهونغ كونغ وسبتة التي بقيت تحت الاحتلال، أدت عملية إخراج الأموال والعملات الأجنبية والذهب التي تمت في السنوات الأولى لاستقلال المغرب انسحاب أو تصفية شركات أجنبية ورحيل معمرين بعد بيع ممتلكاتهم إلى تدخل الدولة لفرض رقابة على النظام المصرفي المحلي بما في ذلك المصارف الأجنبية التي حافظت على حرية أوسع من مثيلاتها المحلية، وقام المغرب بطبع عملة جديدة وطنية قيمتها الأعلى كانت من فئة مئة درهم تضم صورة الملك الراحل محمد الخامس بالزي التقليدي، وكان المغاربة يسمونها "الزربية" لجمال زركشتها وكبر حجمها. وتبع ذلك قرار بالانسحاب من نادي الفرنك الفرنسي الذي كان يضم المستعمرات الإفريقية التي بقيت تتعامل بالفرنك الإفريقي، ومنذ ذلك الحين أصبحت قيمة الدرهم الاثراية في نظام الصرف الجديد تحدد من قبل المصرف المركزي على أساس سلة من العملات الأوروبية والدولار الأميركي تعكس حجم التجارة والمبادلات الخارجية. واعتبر التحكم المالي والنقدي

استقلالاً عن التبعيات التي فرضها الاستعمار، اعتبر ظهور قانون 30 حزيران يونيو 1959 بمثابة ولادة جديدة للنظام المصرفي والمالي في المغرب، وقام على فلسفة تطوير الاقتصاد الوطني، وصيانة العملة المحلية، وحماية المودعين والدائنين. ووضعت الدولة عبر المصرف المركزي مؤسسات القرض المصارف تحت الأشراف المباشر لوزارة المال بما فيها التراخيص وحجم رؤوس الأموال ونظام الإيداع والفائدة وشروط الاقتراض ونظام الصرف واذونات الخزينة.

الفرع الثاني: مسيرة إصلاحات الجهاز المصرفي في المغرب

ركز الإصلاحات في المغرب في الجانب الأكبر منها على إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية ولعلى أهمها ما يلي:[1]

- بتاريخ 11 مارس 1943 وهو تاريخ ظهور المهنة البنكية بالمغرب، اصدر مدير المالية قرارا يعتبر بمثابة أول إطار قانوني لمراقبة النشاط البنكي بالغرب، وقد وضع هذا القرار شروطا ينبغي توفرها في من يرغب ممارسة المهنة البنكية واغلب نصوصه مقتبسة من القانون البنكي الفرنسي.

- صدور المرسوم الملكي بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والقرض في 21 افريل 1967 وهذا القانون يعتبر أول قانون يخضع ممارسة المهنة البنكية للحق العام.

- صدور الظهير بمثابة قانون 6 جويلية 1993 المتعلق بمؤسسات الائتمان ومراقبتها، واهم ميزة في هذا القانون انه وحد الإطار القانوني لكل من البنوك وشركات التمويل، وأصبحت تسمى (مؤسسات الائتمان)،كما تخضع هذه المؤسسات لنفس القواعد القانونية التي تخص الإنشاء والمراقبة والجزاءات المفروضة عليها في حالة مخالفته لاحاكم هذا القانون والنصوص التنظيمية، وبالتالي يعتبر إصلاح شامل للمنظومة البنكية.

- صدور قانون بنكي جديد في 16 فيفري 2006 وميثاق للبنك المركزي، حيث يفرض القانون السابق السلطة الإشرافية لبنك المغرب في نشاطات مؤسسات الائتمان ففي حين يعزز الميثاق الجديد للبنك المركزي المغربي استقلال السياسة النقدية للبنك المركزي ويوضح مهامه وسلطاته فيما يتعلق بساسة الصرف، وتامين أدوات المدفوعات، كما أن البنك المركزي المغربي قد تخلى عن دوره الإداري وقام ببيع أسهمه المتبقية في رأس المال في جميع مؤسسات الائتمان التي كان يشارك فيها من قبل،[2] ومن مستجدات هذا القانون انه وضع من نطاق تطبيقه ليشمل إلى جانب البنوك وشركات التمويل وهيئات أخرى وأطلق عليها اسم (الهيئات المعتبرى في حكم مؤسسات الائتمان).

- صدور القانون رقم 103.12 المعدل للقانون البنكي 2006 ودخل حيز التنفيذ سنة 2013، ويحمل عدة مستجدات من أبرزها تنظيم البنوك وإضافة هيئات أخرى تعتبر في حكم مؤسسات الائتمان.

---

[1] عمر بجبو، **مظاهر حماية حقوق الزبناء في ظل القانون البنكي المغربي**، بحث لنيل الإجازة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، المملكة المغربية، 2014، متاح على الموقع: http://www.marocdroit.com تاريخ الاطلاع 25 مارس 2017 على الساعة 10.55.

[2] Amor tahari,Abdelhak senhadli And others, **Financial sector reforms and the prospects for integration in the Maghreb** , Working paper FMI, 2007,p 23.

الفرع الثاني: هيكل الجهاز المصرفي المغربي واهم مؤشرات أدائه

أولا: هيكل الجهاز المصرفي

بلغ عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المرخص لها في المغرب 83 مؤسسة، تشمل 19 بنكا من بينها 5بنوك القطاع العام، بالإضافة إلى 34 شركة تمويل و6 بنوك أوف شور، كذلك يضم 13 جمعية للقروض الصغرى و9 شركات للوساطة في مجال تحويل الأموال، وعلى رأسهم بنك المغرب (المركزي).[1]

والشكل الموالي يوضح لنا هيكل الجهاز المصرفي في الموالي:

شكل رقم (02 - 02): هيكل الجهاز المصرفي المغربي

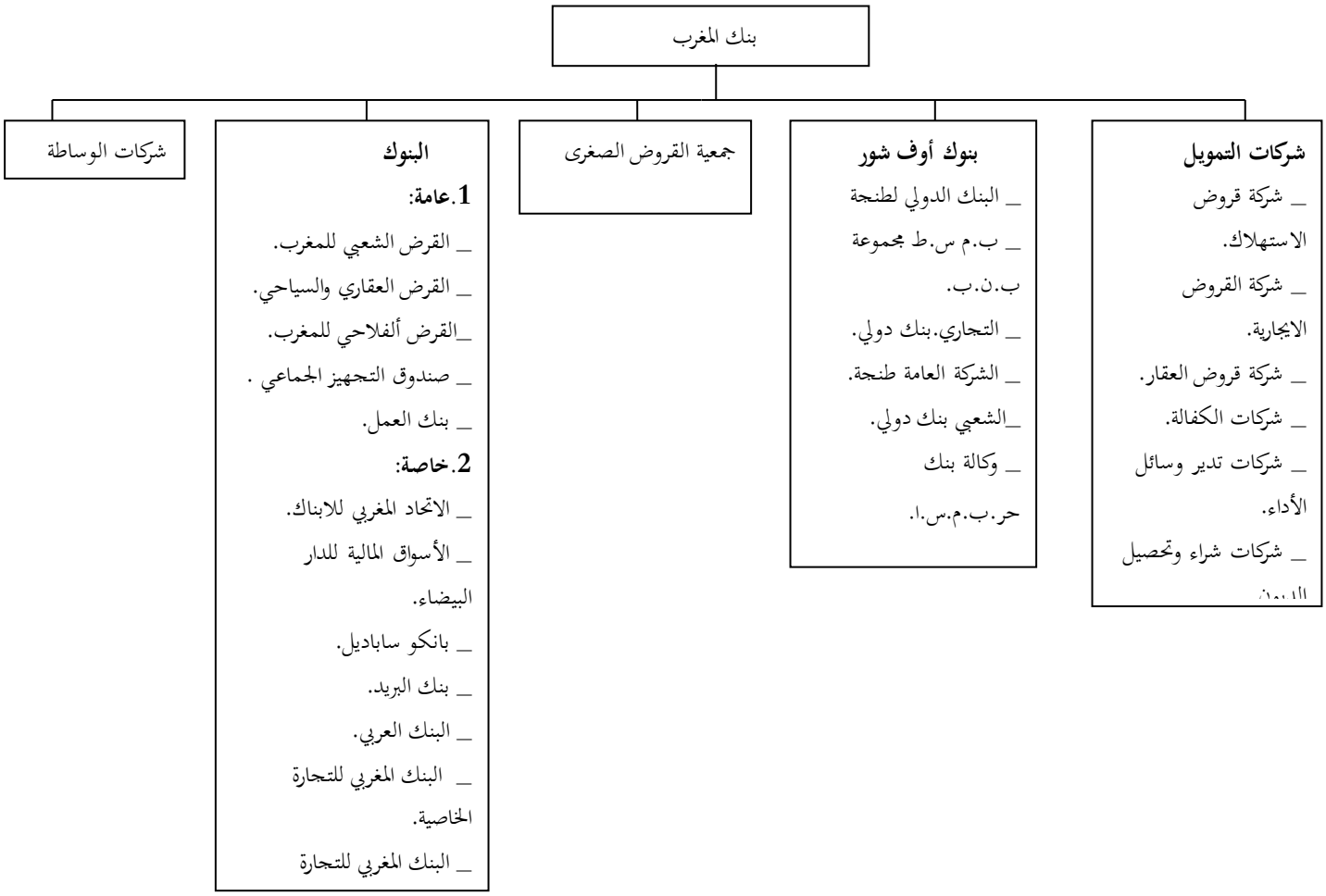

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

_ بنك المغرب، متاح على الموقع: 17566http://www.bkam.ma/ar/content/view/full/ تاريخ الاطلاع 23 مارس 2017 على الساعة 13.35.

_ عبد الطيف الجوهري، **القطاع المصرفي المغربي استراتيجية للتوسع في الخارج**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 405، أوت 2014، ص: 19.

[1] بنك المغرب متاح على الموقع: 17566 http://www.bkam.ma/ar/content/view/full/ تاريخ الاطلاع 23 مارس 2017 على الساعة 13.35.

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي المغربي

الجدول التالي يوضح لنا أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي المغربي خلال الفترة 2010 الى 2015:

جدول رقم (02 – 04): أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي المغربي خلال الفترة 2010 - 2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل كفاية رأس المال %	12.3	11.7	12.3	13.2	13.5	13.7
القروض المتعثرة إلى الإجمالي%	4.8	4.8	4.9	5.9	7.0	7.4
مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة%	70.0	69.0	68.0	64.0	65.0	68.0
صافي الأرباح مليون دولار	1161	1173	1186	1178	1194	1119
معدل العائد على الأصول %	_	1.3	1.0	0.9	1.0	0.8
معدل العائد على حقوق المساهمين%	14.2	15.0	11.3	10.6	10	9.1

المصدر:

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص ص: 138 139.

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2012، ص ص: 147 148.

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2013، ص ص: 144 145.

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2014، ص ص: 150 151 .

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص ص: 173 174.

_ صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص ص: 206 207.

من خلال البيانات المتوفرة عن الجهاز المصرفي المغربي نلاحظ:

إن معدل كفاية رأس المال في الجهاز المصرفي المغربي يعرف حالة من الاستقرار نوعا ما فهو يتراوح بين 13.7 % كأعلى نسبة سنة 2015، و11.7 % كأدنى نسبة سنة 2011، فهذا يعني أنها تتجاوز النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفيما يتعلق بنسبة القروض المتعثرة إلى الإجمالي، تشهد هذه النسبة حالة ارتفاع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية حيث بلغت سنة 2010 نسبة 4.8 % ثم تبدأ في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2012 حيث بلغت 4.9 % و 5.9 %سنة 2013 وأعلى نسبة سجلت سنة 2015 ب 7.4 %، أما نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تشهد حالة من التذبذب في الجهاز المصرفي المغربي لكنها تبقى مرتفعة نوعا ما حيث بلغت سنة 2010 نسبة 70 % كأعلى نسبة خلال الفترة المشار إليها، ثم تبدأ في الانخفاض التدريجي إلى 69 % و 68 % و64 % خلال سنوات 2011 و 2012، 2013 على التوالي ثم تبدأ في الارتفاع التدريجي إلى 65 % سنة 2014 و68 % سنة 2015، وفيما يخص الأرباح فهي تحافظ على استقرارها نوعا ما حيث بلغ أقصى ربح سنة 2011 ب 1194 مليون دولار، وأدنى ربح كان سنة 2015 ب 1119 مليون دولار سنة 2015، أما عن معدل العائد على حقوق المساهمين فقد بلغ 14.2 % سنة 2010 ثم

يرتفع إلى 15 % سنة 2011، ويبدأ في التراجع بداية من سنة 2012 ب 11.3 % إلى 10.6% سنة 2013 و 10% سنة 2014، وأخيرا أدنى نسبة 9.1 % سنة 2015.

الفرع الرابع: التزام الجهاز المصرفي المغربي بمقررات لجنة بازل

يعمل بنك المغرب باستمرار على تعزيز الإطار الاحترازي للبنوك وكذا منظومة تدبير المخاطر وذلك في إطار تشاوري دائم مع القطاع المصرفي.يتعين على البنوك منذ 2007 تطبيق قواعد بازل حسب المقاربة المعيارية وقد تم في هذا الإطار رفع سنة الحد الأدنى لمعامل الملاءة من 8 إلى 10 بالمائة 2008، كما أصدر بنك المغرب مجموعة من النصوص التنظيمية تتعلق بالركن الثاني المرتبط بالمنظومة الإضافية والثالث المتعلق بالشفافية واحترام معايير السوق وتستعد مجموعة من البنوك للمرور في أفق سنة 2013 لتطبيق معايير المقاربة المتقدمة وفق النص التنظيمي الذي نشر في هذا الشأن من طرف بنك المغرب سنة 2010 ولتمكين البنوك من احترام القواعد الجديدة المدرجة في إطار منظومة بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية، قام بنك المغرب، برفع الحد الأدنى لمعامل الملاءة إلى 12 بالمائة مع تحديد الثلث الأول في 9 في المائة.[1]

المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي المصري

تعد مصر من أوائل الدول العربية التي خاضت تجربة البنوك، ولذا سنحاول من خلال هذا المطب بالتعرف على الجهاز المصرفي المصري بجوانبه المختلفة.

الفرع الأول : نبذة عن الجهاز المصرفي في مصر

بدأت تجربة تأسيس البنوك في مصر قبل حوالي 150 سنة في منتصف القرن التاسع عشر وكانت قائمة في الأساس على مصارف يمتلكها أجانب ويديرها أجانب وخصوصاً في مناصب الإدارة العليا والفنية، ولم يبدأ المصريين في تملك البنوك وإدارتها ألا مع تجربة طلعت حرب في بنك مصر سنة 1920 لكن كان هذا بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة، ومع توقيع حكومة الوفد لمعاهدة 1936 وما ترتبت عليها من إلغاء الامتيازات الأجنبية في 1937 بدأت بوادر تفكك القبضة الحديدية للأجانب على هذا القطاع وذلك على استحياء، وبدأ تمصير صناعة البنوك رويداً إن لم يكن في الملكية فعلى الأقل في الإدارة، ثم في 1957 جاء قانون التمصير ومن ضمنه تمصير قطاع البنوك وأصبحت جميع البنوك العاملة في مصر شركات مساهمه مصرية يمتلكها مصريون ثم جاءت القرارات الاشتراكية في 1960 فتم تأميم ملكية جميع البنك العاملة في مصر فأصبحت جميعها مملوكة للدولة، ثم تم تأسيس البنك المركزي المصري بقرار جمهوري في 1961 وكان البنك الأهلي المصري يقوم قبل هذا التاريخ بأغلب مهام البنك المركزي، ثم جاء قرار تنظيم قطاع البنوك في 1964 فتم دمج عشرات البنوك التي تم تأميمها في 8 بنوك فقط 4 منها بنوك تجارية (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية

[1] عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج الى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية، الكويت، 01 اكتوبر 2012، ص: 17.

) 3 بنوك متخصصة (البنك الزراعي، البنك العقاري، البنك الزراعي) بالإضافة إلى بنك ناصر الاجتماعي، وفي عام 1971 تم اتخاذ قرار بتخصيص نشاط اقتصادي محدد لكل بنك من البنوك التجارية الأربعة لكي يقوم بتمويله.[1]

الفرع الثاني: اهم محطات الإصلاح في الجهاز المصرفي المصري

تشهد مصر عملية إصلاح وتطوير مستمرة لقطاع البنوك من أجل رفع مستوى أدائه ودوره في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز أهم محطات الإصلاح كما يلي:[2]

المرحلة الأولى 1973- 1982: بعد حرب أكتوبر 1973 وكنتيجة لإنهاك الاقتصاد المصري تحت وطأة الحروب المتتالية كان توجه الدولة تدريجياً في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1974 وكان أول القرارات هو إلغاء التخصيص القطاعي للبنوك التجارية الأربعة وأصبح مسموح لكل بنك منهم بالتعامل الائتماني مع كل قطاعات الاقتصاد، وتم السماح بإنشاء بنوك الاستثمار كما تم السماح بإنشاء بنوك تعمل خارج مظلة البنك المركزي المصري (المصرف العربي الدولي وبنوك المعاملات الإسلامية) كما تم تشجيع تأسيس فروع للبنوك الأجنبية في مصر. وهذه المرحلة وبالرغم من إيجابيتها المتمثلة في تشجيع التنافس بين البنوك وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي بما فيه القطاع المصرفي ألا أن سلبياتها تمثلت في أن هذا الانفتاح كان غير مدروس وسمح بدخول الكثير من المغامرين هذا فضلاً عن ندرة الكوادر المصرفية المصرية المدربة، واستمرت هذا المرحلة حتى عام 1982.

المرحلة الثانية 1983- 1990: بداية من هذا التاريخ بدأت محاولات مرتبكة لإصلاح الجهاز المصرفي إلا أنها لم تؤتى ثمارها وكانت أبرز ملامح هذه المحاولات هي محاولة تقوية دور البنك المركزي المصري واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1990، ألا أن تلك المرحلة شهدت استمرار سلبيات مرحلتي الستينيات والسبعينيات متمثلة في استمرار سيطرة الدولة على القرار الائتماني للبنوك واستمرار إنشاء بنك استثمارية على أسس غير متينة (بنك المهندس، بنك التجاريون، المصرف الإسلامي للتنمية، البنك المصري الأمريكي، البنك المصري التجاري، بنك الإسكندرية التجاري البحري، بنك النيل ... الخ)، كما أن هذه الفترة شهدت بداية ظاهرة بنوك المعاملات الإسلامية بما لها وما عليها.

المرحلة الثالثة 1991- 1999 : قامت مصر في عام 1991 بتبني برنامج للإصلاح الهيكلي بالتعاون مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأحتل الإصلاح المصرفي الأولوية الأولى في هذا البرنامج، فكانت البداية بتحرير سعر الفائدة البنكية وتحرير سعر الصرف (والذين كان يتم تحديدهما مسبقاً وفقاً لقرار سياسي وليس وفقاً قرار فني مهني) وإنشاء آلية جديدة لتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال أذون الخزانة وذلك بديلاً لاقتراض

[1] محمد مليجي، **10 سنوات على بداية الإصلاح المصرفي في مصر**، مقال متاح على الموقع http://www.alborsanews.com/2013/12/24/498258 ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017 على الساعة 10.18.

[2] نفس المرجع السابق.

الدولة مباشرة من الجهاز المصرفي والسماح للبنوك بإنشاء صناديق الاستثمار والسماح لها كذلك بطرح أسهمها في البورصة ومما دعم هذا البرنامج قيام دول الخليج وأوربا وأمريكا بإعفاء مصر من حوالي 40 % من ديونها الخارجية وذلك بعد مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت ، ونجحت مصر في الفترة من 1991 وحتى 1997 في تثبيت سعر الصرف والقضاء – المؤقت – على السوق السوداء لتجارة العملة. واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية التسعينيات ولكن نتيجة غياب الكفاءات المصرفية المحلية وكذلك نتيجة تردد الدولة في اتخاذ قرارات إصلاح جذرية ووجود ظاهرة الأيدي المرتعشه لدى قيادات البنوك (نتيجة قيام الأجهزة الرقابية بتحويل القضايا المصرفية للقضاء وسجن العديد من قيادات البنوك) بالإضافة إلى عدم التطبيق الكامل للمعايير المصرفية وتأثيرات ظواهر الوساطة والمحسوبية والرشوة اللتان يعانى منها المجتمع المصري عامة والمال العام خاصة كل هذا قلل من تأثيرات محاولات الإصلاح المصرفي.

المرحلة الرابعة 2004- 2008 : أهم الإصلاحات المصرفية التي قاموا بها خلال هده الفترة متمثلة في التالي:[1]

1. في عام 2004 أُنشئت إدارة بالبنك تتبع السيد نائب المحافظ لتتولى مهام التطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وقد تم وضع خطة من أربعة محاور بغرض تعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي بحيث يكون قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة بما يهدف إلى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وقد أتم البنك المركزي المصري المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفي بنجاح كبير والتي بدأت في 2004 وانتهت في ديسمبر 2008 وتضمنت تلك المرحلة أربع ركائز أساسية:

_ إجراء بعض عمليات الخصخصة والدمج بالقطاع المصرفي؛

_ مواجهة مشكلة الديون المتعثرة لدى البنوك؛

_ إعادة هيكلة بنوك القطاع العام مالياً وإداريا؛

_دعم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري.

2.تحققت خطة تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري من خلال برنامج يهدف إلى:

_ تطوير القطاع في إطار رقابي وإشرافي يتسم بالفاعلية والكفاءة والقدرة على مواكبه المعايير والمبادئ الدولية؛

_ التحول من الرقابة بالالتزام إلى الرقابة بالمخاطر وذلك لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفي؛

_ تنمية ورفع كفاءة الكوادر البشرية واستقطاب الخبرات اللازمة لمواجهه التحديات الحالية والمتوقعة خاصة في مجال إدارة المخاطر؛

_ الارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات في سبيل الحصول على معلومات دقيقة وبالسرعة المطلوبة في منظومة الرقابة بالمخاطر .

[1] البنك المركزي المصري، متاح على الموقع: aspx2http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase.، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017 على الساعة 10.47.

المرحلة الخامسة 2009 - 2012: بدأ البنك المركزي المصري في جانفي 2009 المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي والتي كان من المتوقع الانتهاء منها بنهاية 2011 وتم مدها حتى نهاية مارس 2012، وتتمثل الركائز الأساسية للبرنامج لتلك المرحلة في:[1]

_ إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، البنك العقاري المصري؛

_ إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، البنك العقاري المصري العربي، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري) ؛

_ تبني مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

_ المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلي المصري، مصر والقاهرة)، والتي أظهرت تحسن معدلات أدائها وأنها قد بدأت بالفعل تجني ثمار المرحلة الأولي من خطه التطوير وإعادة هيكله القطاع المصرفي لضمان استمرارية تحسن معدلات أداءها المالي والتنافسي؛

_ مراجعة وإصدار قواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري؛

_ تطبيق مقررات بازل 2 في القطاع المصرفي المصري.

الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي المصري واهم مؤشرات أدائه

أولا: هيكل الجهاز المصرفي

يضم الجهاز المصرفي المصري أربعين مصرفاً، تدير شبكة من الفروع تبلغ 3.683 فرعاً.

1.بنك مصر المركزي: البنك المركزي المصري شخص اعتباري عام مستقل يعمل طبقا للسلطات والصلاحيات المخولة له بموجب القانون رقم 88 لعام 2003، القرار الجمهوري الرئاسي رقم 65 لعام 2004.

2. مصارف القطاع العام: ويبلغ عدد المصارف العاملة في القطاع العام حوالي 8 مصرف.

2.مصارف أهلية: ويبلغ عدد المصارف الأهلية حوالي 12 مصرف.

4.مصارف عربية وأجنبية: ويبلغ عددها حوالي 20 مصرف.

والشكل الموالي يوضح هيكل الجهاز المصرفي المصري:

[1] البنك المركزي المصري، متاح على الموقع: aspx2http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase.، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017 على الساعة 12.17.

الشكل رقم (02 – 03): هيكل الجهاز المصرفي المصري

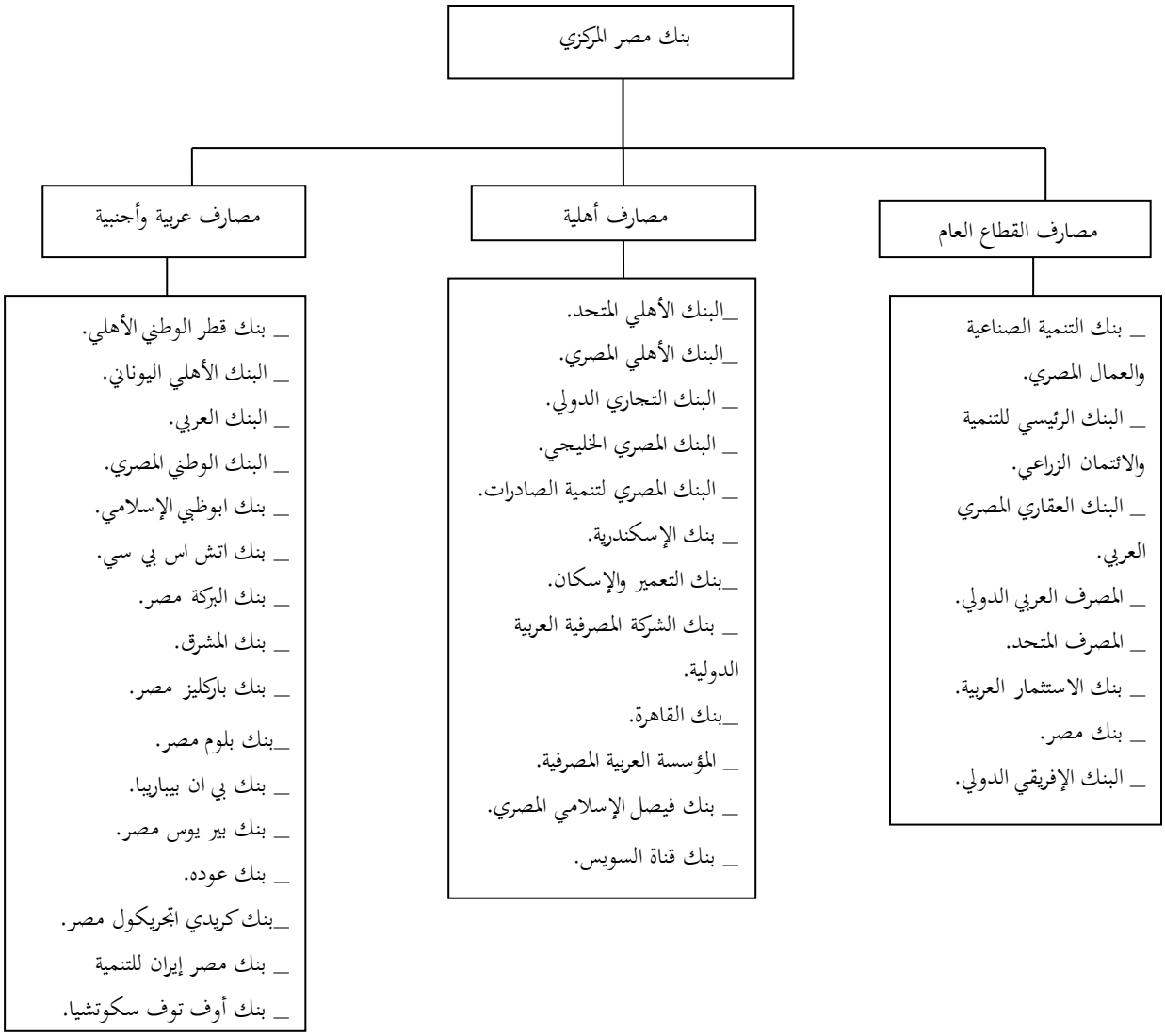

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: هشام رامز، هشام عز العرب، **القطاع المصرفي المصري نمو قياسي خلال عامي 2013- 2014**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 413، بيروت، لبنان، افريل 2015، ص: 54.

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي المصري

الجدول المالي يوضح لنا أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصري خلال الفترة 2011 إلى 2015

جدول رقم (02 – 05): أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي المصري خلال الفترة 2011 - 2015

%

	2011	2012	2013	2014	2015
كفاية رأس المال					
القاعدة الرأس مالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	15.9	14.9	13.7	13.9	13.5
الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	13.3	12.9	11.8	11.8	11.5
حقوق الملكية إلى الأصول	6.8	7.2	7.1	6.7	6.8
جودة الأصول					
القروض الغير منتظمة إلى إجمالي القروض	10.5	9.8	9.3	8.5	7.6
مخصصات القروض إلى إجمالي القروض الغير منتظمة	94.5	97.1	99.8	98.9	98.7
الربحية					
العائد على متوسط الأصول	0.8	1.0	1.0	1.3	1.3
العائد على حقوق الملكية	11.7	13.9	14.5	18.9	18.8
السيولة					
الودائع إلى الأصول	82.5	82.7	83.6	84.6	79.2
القروض إلى الودائع	50.2	48.1	44.1	40.8	41.4

المصدر: طارق عامر، **القطاع المصرفي المصري**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 422، جانفي 2016، ص: 18.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ ان المؤشرات المالية للجهاز المصرفي المصري تشير إلى سلامته المالية ومتانة ملحوظة في أداء المصارف المصرية ، فبالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى الأصول، فهي قد بلغت 6.8 % في سنة 2015، كما بلغت القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر 13.5 % ما يدل على متانة رأسمالية عالية للجهاز ، أما بالنسبة لنوعية الأصول، فتشير البيانات إلى انخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ب 3.7 %شكل تدريجي خلال السنوات الخمس الماضية من 10.5 % عام2011 لتصل إلى في سنة 2015، في المقابل عمدت المصارف إلى تعزيز مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من 94.5 % الى 98.7 % خلال الفترة نفسها، وبالنسبة لمعدلات الربحية، فقد سجل العائد على متوسط لأصول ارتفاعا من 0.8 % عام 2011 إلى 1.3 % خلال سنة 2015 أما العائد على متوسط حقوق الملكية فقد سجل ارتفاعا تدريجياً وملحوظاً منذ العام 2012 حتى سنة 2015 ليصل إلى18.9 % كما نلاحظ زيادة في صافي هامش العائد من 2.6 % عام 2011 إلى عامي 2014 و2015 وعمدت المصارف المصرية إلى زيادة سيولتها بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية، حيث زادت نسبة السيولة بالعملة المحلية من 55.6 % عام 2011إلى 63.1 % في سنة 2015 في المقابل ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية من 51.8 % عام

2011إلى 57.4 % عام 2014، لتعود وتنخفض بنسبة 13.4% إلى 49.7 % في سنة 2015 نتيجة انخفاض الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري وبالتالي لدى المصارف.

الفرع الرابع: الجهاز المصرفي المصري ومقررات لجنة بازل

مصر كغيرها من دول العالم تحاول مواكبة التطورات العالمية خاصة في المجال المصرفي، فقد حاولت تبني المعايير الدولية للعمل المصرفي والمعروفة بمقررات لجنة بازل كما يلي:[1]

_ خلال عام 2008 عقد سلسلة من الاجتماعات بشأن كيفية تطبيق مقررات بازل 2 بمصر بين كل من البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأوروبي ، والعديد من البنوك المركزية الأوروبية المحلية ، وكذا عدد من ممثلي البنوك المصرية وهيئة سوق المال وبعض الجهات القانونية ومكاتب المراجعة المصرية واتحاد البنوك المصرية ، والمعهد المصرفي المصري لمناقشة تفاصيل تطبيق تلك المقررات بالقطاع المصرفي المصري؛

_ تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك في 26 نوفمبر 2008 بين البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع سبع بنوك مركزية أوروبية لدول بلغاريا ورومانيا واليونان وفرنسا وايطاليا وألمانيا وجمهورية التشيك. وقد تم تحديد مدة زمنية للبرنامج قدرها ثلاث سنوات بدأت في يناير 2009 على أن تنتهي في ديسمبر 2011، وقد تقرر في مرحلة لاحقة امتدادها حتى 31 مارس 2012 وذلك لوجود موارد إضافية ، ونظراً للظروف التي مرت بها مصر في مطلع عام 2011 وقد ساهم ذلك في اعتماد مجموعة من الأنشطة الجديدة لكافة الإدارات ذات الصلة بالرقابة والإشراف حتى يتسنى لتلك الإدارات المساهمة بفعالية في مرحلة تطبيق مقررات بازل 2؛

_ تم تعيين مدير للمشروع وتشكيل فريق عمل متفرغ لهذه المهمة داخل البنك المركزي المصري لتولى إدارة كافة جوانب تطبيق إطار بازل 2 حيث ضم ذلك الفريق خبرات ومهارات متنوعة لزيادة قدرته على مواجهة جميع الجوانب المتعلقة بهذا الشأن، بالإضافة إلى وجود منسق مقيم بمصر من البنك المركزي الفرنسي يتولى التنسيق مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبرنامج المذكور ؛

_ بتاريخ 18 ديسمبر 2012 قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري الموافقة على تعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات لجنة بازل 2، حيث ألزم البنوك العاملة في مصر ماعدا فروع البنوك الأجنبية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى 10 بين عناصر القاعدة الرأس مالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار)، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فتسري عليها الضوابط الواردة بتعليمات قرار مجلس الادارة فيما عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها سالفا؛[2]

---

[1] البنك المركزي المصري، متاح على الموقع: aspx2http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase.، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017 على الساعة 17.20.

[2] البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الثاني ، 2016،ص: 26، متاح على الموقع:

aspx2http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/ReformPhase.، تاريخ الاطلاع 4 مارس 2017 على الساعة 10.00.

_ كما بدأت البنوك المصرية في تطبيق مبادئ الحوكمة بداية من أول مارس 2012 وبحيث تلتزم البنوك بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديها، على أن يقوم كل بنك بتطبيق تلك التعليمات بما يتناسب مع حجم أعمالها ودرجة تعقيدها وسياساتها وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر.[1]

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المغرب مصر

تسعى دول شمال إفريقيا الجزائر، المغرب ومصر في الآونة الأخيرة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحسين وتطوير بيئة الأعمال من محاور متعددة وسن التشريعات وتنفيذ السياسات وتصميم الحوافز الجاذبة بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار.

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تشريع الدول محل الدراسة

نظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية والمتقدمة أصبح من الضروري إدراج تشريعات وقوانين تحكم وتنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المغرب ومصر كغيرها من الدول التي عملت على سن تشريعات تمنح حوافز لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها.

الفرع الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسالة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر ومن بين هذه القوانين:

أولا: قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر للمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار.[2]

لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها فيمايلي:[3]

_ ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها على خمس ملايين دج؛

_ تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريط أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة؛

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

[2] عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، ايام 23 24 25 مارس، بيروت، 2009، ص:04.

[3] احمد نصير، مرجع سبق ذكره ص: 161.

*قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 63، 1993.

_ يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاص طبيعيون أو معنويون.

_ حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

_ المساواة بين المستثمرون المحليون والأجانب.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 66- 284 المؤرخ في 15 جوان 1966*

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[1]

ثالثا: قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1986

يهدف هذا القانون إلى إقرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك في شكل الشركات المختلطة، بحيث تتم الشراكة إجباريا ما بين رأس المال الأجنبي من جهة والمؤسسات العمومية الجزائرية من جهة أخرى، وذلك على أساس تعاقد يربط بينهما، ومن هنا نلاحظ أن هذا القانون منح للمتعاملين الأجانب عدة حقوق منها ضمان مبدأ حرية تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب.[2]

خامسا: القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 افريل 1990

هو قانون خاص بالقرض والنقد واعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ في الفقرة 05 بمواد من 181الى 192 والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-30 الذي يحدد شروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من اجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتغطيتها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرضCMC ،« غير المقيمين مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من اجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة، وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون »[3]، كما الغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة

* قانون الاستثمار رقم: 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180.

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 64 .

[2] زينب بحري، **الاصلاحات المصرفية ودورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – 2001 2013-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص: 56.

[3] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص ص: 14 .15

المحلية الأجنبية 51 بالمئة و9 بالمئة وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأس مال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري.[1]

سادسا: قانون 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر

والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.[2]

ثامنا: القوانين الممتدة من 2000 إلى غاية اليوم

شملت هذه الفترة مجموعة من القوانين والتشريعات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية لجذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن أهم هذه القوانين:[3]

1.قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: لقد جاء هذا القانون من اجل إضفاء صبغة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستثمارات الوطنية وإعطاء نفس جديد لها واهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

ـ إلغاء التمييز بين الاستثمار العمومي والخاص؛

ـ عدم حصر الاستثمارات في بعض القطاعات وإهمال الباقي؛

ـ توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل العمليات المتعلقة بالخصخصة.

2.الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003: واهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

ـ سمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدها كما يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها في الجزائر؛

ـ السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 26 من الأمر رقم 03-11 رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإجراءات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

3.الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:جاء الأمر رقم 06-08 الموافق ل15 جويلية 2006 ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكننا ذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] عبد الرحيم الشيبي، محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[2] الزين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005 ص ص: 129-130.

[3] مريم رواص، **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، 1990- 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر،2015، ص: 97- 99.

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل انجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة؛
- ينشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بمسائل متصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات؛
- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع المغربي

تسعى المغرب إلى جذب الاستثمارات وذلك من خلال تهيئة إطار تشريعي مناسب لها ويتمثل قانون الاستثمار في المغرب في **صدور القانون 19 - 95** والذي يشكل ميثاق الاستثمار في معظم الأحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب، ويهدف هذا القانون إلى تحفيز على الاستثمار عن طريق:[1]

_ تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع والتجهيز والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار؛

_ تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح؛

_ سن نظام ضريبي تفصيلي لفائدة التنمية الجهوية؛

_ إنعاش المناطق المالية الحرة؛

_ تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن لقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة.

وتهدف التدابير المختلفة إلى:[2]

_ حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج بالنسبة لمن قام بالاستثمارات بالعملة الصعبة؛

_ توفير رصيد عقاري لانجاز مشاريع استثمارية وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز القطع الأرضية اللازمة للاستثمار؛

_ توجيه ومساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم وذلك بإحداث جهاز وطني موحد؛

_ تبسيط وتخفيف المسطرة الادارة المتعلقة بالاستثمارات.

[1] **المادة 01 من القانون إطار رقم 18 95 الصادر في 3 أكتوبر 1995**، ميثاق للاستثمارات، المملكة المغربية.

[2] **المادة 15 من القانون إطار رقم 18 95 الصادر في 3 أكتوبر 1995**، ميثاق للاستثمارات، المملكة المغربية.

أما في المادة 16 فقد نص على (يستفيد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وكذلك الأشخاص الطبيعيون المغاربة المستقرون بالخارج الذين ينجزون في المغرب استثمارات ممولة بعملات أجنبية وبالنظر إلى نظام الصرف، من نظام لقابلية التحويل يضمن لهم كامل الحرية للقيام بتحويل الأرباح الخالصة من الضرائب دون تحديد المبلغ أو المدة، وتحويل حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته كلا أو بعضا بما في ذلك زائد القيمة).

أما فيما يخص تسوية الخلافات في مجال الاستثمار فقد نصت عليه المادة 17 من نفس القانون كما يلي (يتم فض كل نزاع قد ينشا بين الدولة المغربية والمستثمر الأجنبي بخصوص الاستثمار، وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في ميدان التحكيم الدولي).

الفرع الثالث: قوانين ومراسيم الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر

تستحوذ مصر على مجموعة من القوانين التي تنضم إطار عمل الاستثمارات وتتمثل تلك القوانين في:[1]

أولا: قانون رقم 43 لسنة 1974 الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وكذلك إعادة تنظيم القطاع العام والتي بدأت سنة 1975 حين صدر القانون 111بالغاء المؤسسات العامة التي تقوم بدور الشركات القابضة التي تنسق وتخطط وتتابع أنشطة الشركات التابعة لها.

ثانيا: القانون118 لسنة 1975 الخاص بالاستيراد والتصدير، حيث ينص على أن يكون الاستيراد مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام وكذالك مجال التصدير، ونتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية، وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخاصة بتقرير الضمانات والامتيازات.

ثالثا: القانون 59 لسنة 1979 في شان إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والذي قرر بعض الإعفاءات الضريبية في هذا المجال، حيث أجاز للمستثمرين في تلك المجتمعات استزاد ما تحتاجه من معدات ومستلزمات دون ترخيص مع إعفائها من الرسوم الجمركية.

رابعا: قانون الضرائب على الدخل رقم 157 لسنة 1981 كمرحلة انتقالية نحو الضريبة الموحدة، حيث ألغى العمل بالقانون رقم 14 لسنة 1939 بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، كما قامت الحكومة المصرية عام 1987بعقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي.

خامسا: القانون 230 لسنة 1989 حيث قرر القانون لصالح رأس المال الأجنبي والعربي النازح إلى مصر ضمانات ليؤمن على نفسه من تقلبات النظام الاجتماعي في البلاد وما تحدثه من تغيرات في السياسة

[1] ماجدة شلبي، **التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 128 - 131.

الاقتصادية ويتمتع رأس المال الأجنبي بهذه الضمانات أيا كانت جنسية مالكيه أو محل إقامتهم وتتلخص الضمانات فيما يأتي:[1]

1. عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات بشكل كلي أو جزئي إلا للمنفعة العامة وطبقا للقانون ويتم التعويض عنها تعويضا عادلا ووفقا لقيمتها السوقية.

2. تعتبر الشركات التي تستثمر مالا أجنبيا أو عربيا من شركات القطاع الخاص ولو كان المال المصري المشارك مملوكا للقطاع العام أي يعني أن الشركات الوليدة تخضع لأحكام التشريعات الخاصة أي يحكمها القانون الخاص حتى ولو كان مالك الشريك المصري مال عام وذلك بتسهيل الإجراءات وإبداء المرونة اللازمة لنجاح المشروعات

3. ومن ضمن الضمانات عدم جواز الحجز على أموال المشروع المستثمر أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة القضائية إلا بإذن من القضاء وهذا يعني أن الحضر مقصور على الإجراءات غير القضائية أما ما يقع بحكم قضائي فهو جائز.

سادسا: القانون 231 لسنة 1989 الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة أتاح الفرصة لإضافة مجالات استثمار جديدة.

سابعا: قانون رقم 8 لسنة 1997 بشان ضمانات وحوافز الاستثمار وقد أشار هذا القانون إلى انه يمكن تأميم أو مصادرة الشركات والمنشئات، ولا يجوز فرض الحراسة على الشركات والمنشئات أو الحجز على أموالها، ولا يجوز لأي جهة إدارية التدخل في تسعير منشئات الشركات والمنشدات أو تحديد ربحيتها.

ثامنا: القوانين الصادرة بعد سنة 2000

وتتمثل في:

1. قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم 83 لعام 2002: يعمل هذا القانون على السماح ببناء مناطق زراعية، صناعية وخدمية يتوجه نشاطها للتصدير مع إعطاء تسهيلات للشركات العاملة في تلك المناطق وذلك من اجل التشجيع على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2. قانون تنمية المنشئات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004: والذي حدد الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة مسؤولة عن توفير ما تحتاجه هذه المشروعات من تمويل وخدمات وترويج.

3. قانون رقم 3 لسنة 2005: والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يهيئ المناخ العام للاقتصاد المصري، ويحفز على حماية وجذب المزيد من الاستثمارات.

4. قانون رقم 91 لسنة 2005: بشان تعديل قانون ضريبة المبيعات رقم 11 لسنة 1999، بهدف القانون إلى تخفيف العبء الضريبي على المستثمرين حيث يخصم من الضريبة المستحقة من قيمة مبيعاتهم من السلع والخدمات

[1] حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص 16، بحث متاح على الموقع http://www.iasj.net تاريخ الاطلاع 20 مارس 2017.

ما سبق تحميله من هذه الضريبة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار التي تستخدم في إنتاج سلعة أو أداء خدمن كما سمح بالترحيل الضريبي عند السداد إلى فترات ضريبية لاحقة لحين السداد الكامل.

5. قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005: حرص القانون الجديد على المعاملة الضريبة الموحدة لمصدر الدخل الواحد والعمل على تطبيق المعايير الدولية.

6. قانون رقم 19 لسنة 2007: بشان تعديل بعض أحكام قانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة1997 بإضافة باب جديد تحت عنوان مناطق الاستثمار والذي يسمح بإنشاء مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة لكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية.

7. قانون رقم 120 لسنة 2008:بإصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية بما يحقق وصول الحقوق لأصحابها على نحو ناجح مع كفالة حقوق الدفاع كاملة.

8. قانون رقم 68 لسنة 2009: الذي قام بتعديل المادة 116 من القانون رقم 159 لسنة 1981 بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، ويقضي بتعديل بان يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقا لما يحدده الشركاء في عقد تأسيسها ويقسم لحصص متساوية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثمار، وتتمثل هذه العوامل في مجمل الأوضاع السياسية، الاجتماعية، اقتصادية....الخ، تؤثر سلبا أو إيجابا في فرص نجاح المشروع الاستثماري، لذا خصصنا هذا المطلب لدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والمغرب ومصر.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمتع الجائر بمجموعة من المؤهلات التي تجعلها محط أنظار المستثمرين الأجانب تتمثل في:

أولا: الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الجزائر عرفت نوعية سياسية وأمنية سيئة في فترة التسعينات، ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر وتقليص درجة المخاطر، وحدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل.[1]

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص : 221.

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية

حيث قدر عدد سكان في الجزائر سنة 2016 ب 40.4 مليون نسمة، بعدما كان يقارب 30.4 مليون نسمة سنة 2999، وقدر نسبة السكان في سن العمل مابين 15 و 59 سنة ما نسبته 63.6 بالمئة، كما تتميز الجزائر بوفرة في اليد العاملة المؤهلة حيث بلغ عدد المتخرجين من الجامعة منذ سنة 196 إلى الآن حوالي 2500000 متخرج وحاصل على شهادة، وكذلك ما يقارب 643700 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200000 متخرجين من 1213 مؤسسة (معاهد ومراكز)، أما بالنسبة للتعليم في الجزائر فهو مجاني وهو حق دستوري بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 6 إلى 15 سنة، حيث جعلت الدولة الجزائرية من التعليم أولوية تخصص له كل سنة 20 بالمئة من ميزانيتها و 6.4 بالمئة من إنتاجها الداخلي الخام، ويمثل عدد الأطفال المتمدرسين 95 بالمئة من عدد السكان، وفيما يخص الصحة قدرت التغطية الصحية ب اختصاصي واحد لكل 3000 نسمة، وطبيب عام واحد لكل 969نسمة، و 1.88 ألف سرير لكل 1000 نسمة، وتقدر النفقة الوطنية للصحة ب 41 بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام، وتقدر الهياكل الاستشفائية بالنسبة للقطاع العام 224 مستشفى،31 مؤسسة استشفائية متخصصة، و13 مركز استشفائي جامعي، بطاقة استقبال مقدرة ب 54000 سرير، 504 عيادة متعددة الخدمات، 5368مركز طبي ومستوصف، 515 مركز طبي اجتماعي، 1121وحدة للكشف ومتابعة الصحة المدرسية.[1]

ثالثا: مؤشرات الاقتصاد الجزائري

يمكن إدراج أهم التطورات للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2016 في الجدول الموالي:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 29 مارس 2017 على الساعة 10.00.

جدول رقم (02 – 06): أهم المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011 - 2016

	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	198.8	204.3	206.1	219.5	227.6	197.6
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	%	2.4	3.2	2.7	4.3	4.1	3.9
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5528.4	5448.4	5437.9	5670.6	5766.6	4910.4
معدل التضخم	%	4.5	8.9	3.3	2.9	4.0	4.0
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	19.8	12.3	0.9	1.1	-29.4	-26.0
إجمالي الصادرات	مليار دولار	76.6	75.7	68.3	63.8	40.0	45.6
إجمالي الواردات	مليار دولار	57.4	62.7	65.7	68.5	65.6	68.1
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	182.2	190.7	194.0	187.2	156.6	136.4
الدين الخارجي	%	2.2	1.8	1.6	1.5	1.1	1.0
معدل البطالة	%	10	11.0	9.8	10.6	11.3	11.6

المصدر: _ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2013، ص: 98.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2016، ص: 120.

من الجدول السابق نلاحظ وجود تحسن في وضعية الاقتصاد الجزائري حيث:

_ حيث عرفت معدلات النمو في الناتج الحقيقي تحسن ملحوظ من سنة 2011 حيث بلغت 2.4 % إلى سنة 2014 بلغت أقصى مستوى لها بمعدل 4.3%، لكن تتراجع قليلا سنة 2016 لتبلغ معدل 3.9%.

_ كذلك بالنسبة للمعدلات التضخم عرفت تراجع ملحوظ بعد أن بلغت أقصى مستوياتها سنة 2012 بمعدل 8.9 % لتتراجع سنة 2014 إلى 2.9 %، ثم ترتفع قليلا ابتدأ من سنة 2015 وتحافظ على نفس المعدل إلى غاية سنة 2016 بمعدل 4.0 %.

_ ميزان الحساب الجاري فقد حقق فوائض خلال سنوات 2011 إلى 2014 وبلغ أقصى مستوى له سنة 2011بقيمة 19.8 مليار دولار، ثم يتراجع ليعرف عجزا ابتدأ من سنة 2015 إلى 2016 ليبلغ 29.4- و 26.0- على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

_ أما الدين الخارجي فقد عرف انحصار وانخفاض حيث بلغ سنة 2011 نسبة 2.2 %ويبدأ في التراجع ابتدأ من سنة 2012 ليبلغ 1.8 %،وثم يبلغ أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 1.0 %.

_ وفيما يخص البطالة فقد عرفت ثبات نوعي يتراوح ما بين 10.0 %سنة 2011 إلى 11.9% سنة 2016.

رابعا: الموارد الطبيعية والبنية التحتية

تمتلك الجزائر موارد طبيعية وبنية تحتية هامة تؤهلها لتكون محط انظار المستثمرين الاجانب.

1.الموارد الطبيعية: تتمثل في المعادن والطاقة:[1]

1.1.المعادن: الفوسفات، الزنك، الحديد، اليورانيوم، التغستين، الكاولين والسيلكون، وتحتل المرتبة الثالثة كأكبر حامل للاحتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السعودية ولبنان.

2.1.الطاقة: حيث يرتكز اقتصاد الجزائر على هذا القطع خاصة في مجال المحروقات، حيث تحتل المرتبة 18 علميا في إنتاج البترول و12 في تصدير البترول، والمرتبة 5 عالميا في إنتاج الغاز و3 في التصدير، وتتل المرتبة 4 عالميا كممون الطاقة للاتحاد الأوربي من الغاز، وكذلك تتميز بوفرة الطاقة الشمسية مدة أشعة الشمس تصل 3000ساعة سنويا.

2.البنية التحتية: وتتمثل في الاتصالات والنقل والموصلات.

1.2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال: يعتبر مدى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات الموصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الأجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما،[2]حيث سعت إلى الاستفادة من شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني cerisi، الذي أنشئ في شهر مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كان مهامه الأساسية آنذاك، هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية،[3]وفي نهاية 2007 بلغ عدد مستعملي الانترنت فيها حوالي 2.5 مليون مستعمل، أما بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال الفترة القليلة الماضية منذ سنة 2003 نتيجة لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي (تواجد أربعة متعاملين للهاتف االنقال)، إذ ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة ب 600000 مشترك سنة 2001.[4]

2.2. النقل والموصلات:

_ الطرقات 112039كلم تحتل به المرتبة 40 عالميا والثالثة أفريقا؛

_ السك الحديدية: 3973 كلم بما في ذلك مسافة قصيرة مكهربة؛

_ الموانئ: 45 مرافق وهياكل بحرية منها 11ميناء تجاري، 31 ميناء للصيد، 2 ميناء وميناء واحد للترفيه؛

_ مترو واحد في الجائر بطول 59 كلم مع ثلاث امتدادات بطول 4.9كلم في طور الانجاز؛

_ 3 تراموای (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة) و4 في طور الانجاز (ورقلة ، سيدي بلعباس، سطيف).

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 29 مارس 2017 على الساعة 11.00.

[2] ناجي بن حسين، **تحليل وتقيم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والثلاثون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص : 65.

[3] ابراهيم بختي، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص: 31.

[4] ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

خامسا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

تقدم الجزائر مجموعة من الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب من اجل تشجيعهم على الاستثمار داخل الجزائر.

1.الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب: إن عزم الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض 90 - 10 والمرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:[1]

1.1.الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: هذا المبدأ ينص على الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مرعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة كالصحة العمومية، التربية، التعليم.

2.1. مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93 - 12 والتي ورد فيها (يحظى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بيها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار).

3.1. ثبات القانون المطبق على الاستثمار: جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93 - 12 طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة (لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة).

4.1.ضمان حرية التمويل: للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة لتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93 - 12.

بالإضافة إلى:[2]

5.1. إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار من اجل تقديم المساعدة للمستثمرين وتسهيل الإجراءات أمامهم وذلك عن طريق إنشاء الشباك الموحد الذي يضم الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار.

6.1. إخضاع المنازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة الجزائرية للسلطة القضائية المختصة، وقد أعطى القانون الفرصة للأطراف المتنازعة لاختيار الطريقة التي تراها مناسبة لتسوية الخلاف بينهما بشرط مطابقتها لمبادئ

[1] عبد المجيد اونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ واقع وآفاق_**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص : 255 256.

[2] جمال بالخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي _ دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص ص : 135 136.

التحكيم الدولي، وتدعيمها لموقفها أمام المستثمرين الأجانب انضمت الجزائر إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية منها ما يلي:

_ اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

_ اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدولة ورعايا الدول الأخرى ؛

_ اتفاقية إنشاء الشركة الاسلامية لتامين الاستثمارات وائتمان الصادرات؛

_ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك؛

_ اتفاقية إنشاء المصرف ألمغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي؛

_ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

وقد قدت أيضا اتفاقيات ثنائية عديدة مع مجموعة من الدول بهدف حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، كان اغلبها مع الدول الأوربية بمجموع 19 اتفاقية والدول العربية 13 اتفاقية بحكم أن اغلب التعاملات التجارية تتم مع هذه الدول، كما أبرمت اتفاقيات أخرى مع قوى اقتصادية مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الصين وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا، وهذا من شأنه أن يسمح للجزائر بزيادة حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.

2. الحوافز الممنوحة للاستثمار: على ضوء الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار واستنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01 -03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجهما م ضمن النظامين العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:[1]

1.2. النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السيادة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

_ تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

_ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

_ الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2.2. نظام الاستثناءات: يتم منح لامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي :

[1] محمد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 320 321.

1.2.2. مرحلة بدا الانجاز للاستثمار:

تستفيد الاستثمارات المعنية من:

_ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

_ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

_الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛

_ تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2.2.2. مرحلة الانطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال ، تمنح المزايا التالية:

_ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني؛

_ إعفاء لمدة 10 سنوات ابتدأ من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

_ منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن و/أو تسهل لاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

وتجدر الإشارة انه في جويلية 2006، تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار يعدل ويتمم الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ويؤسس هذا النص الجديد منظومة جديدة وتوسيعا للامتيازات، ومنها الحوافز الضريبية، غير أننا لن نركز عليه لان أثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مستقبلية.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

تتمتع المغرب بمجموعة من العوامل المهمة والواجبة توفرها من اجل إقامة الاستثمارات وتتمثل هذه العوامل في:[1]

أولا: الاستقرار السياسي

أصدرت شركة "أون" العالمية للتأمينات سنة 2014 خريطتها السنوية للاستقرار السياسي في العالم، ومنحت المغرب المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا في مجال الاستقرار السياسي، وتعتبر الخريطة مرجعا لدى الشركات العالمية التي تريد الاستثمار في الخارج، نظرا لكونها صادرة عن ثاني أكبر شركة تأمينات في العالم، وقد حافظ المغرب على

[1] الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، متاح على الموقع: 21http://www.invest.gov.ma/?lang=ar&Id= ،تاريخ الاطلاع 1 افريل 2017 على الساعة 14.22.

التصنيف الذي حصل عليه خلال سنة 2013، حيث وضعته النسخة 16 من هذا التصنيف في خانة الدول التي لديها خطر متوسط في حدوث اضطرابات سياسية، ليكون بذلك أقل الدول الإفريقية والعربية تعرضا لخطر انعدام الاستقرار السياسي والأمني وقالت شركة التأمينات بأنه في عالم يعرف عددا من الاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية فإن المغرب استطاع الحفاظ على استقراره ولم يشهد أية أحداث خطيرة تهدد أمن البلد وهو جعله يحافظ على نفس تصنيف السنة.[1]

ثانيا: المعطيات الاجتماعية

حيث بلغ عدد سكان المغرب سنة 2016 حوالي 33.8 مليون نسمة، كما تمتع الموارد البشرية بالمغرب بكافة المقومات التي تجعل منها دعامة لاستثمار تنافسي ومدرّ للقيمة مستوى التكوين، الانفتاح الثقافي، الإلمام باللغات والتكنولوجيات الحديثة، التشبع بروح المقاولة، القدرة على التأقلم مع تغيرات الأنشطة، وتكلفة الأجور التنافسية،كما يتميز سكان بان اغلبهم فئة شابة ونشيطة ذلك أن الفئة العمرية 15- 34 سنة تشكل أكثر من نصف عدد السكان، وهو رقم يُعد من بين أعلى الأرقام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما ولي المغرب أهمية بالغة للنظام التربوي باعتباره وسيلة من وسائل تنمية العقول والمؤهلات البشرية. وينصب الاهتمام على تحسين جودة التعليم وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول إلى التمدرس ومتابعة الدراسة على أعلى المستويات، لضمان تعليم يسهم في بناء مجتمع حداثي منفتح وديمقراطي.كما يتميز سكان المغرب بقدرات لغوية هائلة 30 % ممن تفوق أعمارهم 10 سنوات يتحدثون اللغة الفرنسية على الأقل إلى جانب العربية، ثلثهم يتحدثون لغة ثالثة، وخاصة الإسبانية أو الانجليزية.297 مؤسسة للتكوين المهني تغطي جميع جهات المغرب، بحيث تكوّن 220.000 متدرب، تكوينات مرتبطة بقطاع الخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التسيير، الصحة وغيرها)، وبقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة (النسيج، تجهيزات السيارات، الميكانيكا الصناعية، والكهرباء والإلكترونيك) وفي الرسوم والتصاميم الصناعية، معهد التكوين في مهن صناعة السيارات، بكل من الدار البيضاء وطنجة والقنيطرة/مركز التكوين في مهن صناعة السيارات بطنجة المتوسط/معهد مهن صناعة الطيران/المدرسة المركزية/المدرسة العليا للإبداع والموضة.تكفّل الدولة بنسبة تصل إلى 70% من نفقات التكوين، و80% من نفقات الدراسة وإعداد مخطط المقاولة الخاص بالتكوين.

ثالثا: مؤشرات الاقتصاد المغربي

يمكن إدراج أهم مؤشرات الاقتصاد المغربي في الجدول الموالي:

[1] أيوب الريمي، **خريطة الاستقرار السياسي: المغرب أكثر الدول استقرارا في إفريقيا والشرق الأوسط**، مقال متاح على الموقع: http://www.maghress.com ، تاريخ الاطلاع 1 افريل 2017 على الساعة 15.08.

جدول رقم (02 – 07): مؤشرات الاقتصاد المغربي خلال الفترة 2011 - 2016

	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	99.2	97.5	107.1	110	103.1	108.1
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	%	5.0	3.0	4.5	2.4	4.5	2.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	3082.3	2998.9	3260.3	3315.6	3078.6	3195.6
معدل التضخم	%	0.9	1.3	2.5	0.4	1.6	1.5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	- 8.1	-9.4	-7.5	-6.2	- 1.4	-0.5
إجمالي الصادرات	مليار دولار	35.6	34.7	38.1	35.8	31.8	32.8
إجمالي الواردات	مليار دولار	49.5	49.2	52.0	49.4	39.6	39.0
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	20.6	17.5	17.7	20.5	23.4	29.7
الدين الخارجي	%	23.8	27.3	27.6	30.4	32.0	32.8
معدل البطالة	%	8.9	8.8	8.7	9.9	9.8	9.7

المصدر:

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2013، ص: 108.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2016، ص: 176.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

_ الناتج المحلي حقق ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة ما بين سنة 2011 إلى سنة 2016 حيث قدرت قيمة الناتج المحلي المحقق سنة 2011 ما قيمته 99.2مليار دولار، ثم يبدأ الارتفاع بداية من سنة 2013 حيث حقق ما قيمته 107.1 مليار دولار، ويواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2016حيث حقق 108.1 مليار دولار؛

_ ومعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت أقصى مستوى لها خلال الفترة من2011 إلى 2016 سنة 2011ب 5.0% وسنة 2015 نسبة 4.5 % وثم يتراجع سنة 2016 ب 2.3%؛

_ معدلات التضخم تعتبر منخفضة نوعا ما وتعرف حالة من الاستقرار حيث تتراوح معدلات التضخم ما بين أقصى معدل سنة 2015 ب 1.6 % وأدنى معدل له سجل سنة 2014 ب 0.4%؛

_ ميزان الحساب الجاري يعرف حالة من العجز خلال الفترة مابين 2011 إلى 2016 حيث قدر العجز سنة 2011 ب 8.1 مليار دولار، وسنة 2014 ب 6.2 مليار دولار وأدنى قيما سجلها العجز كانت سنة 2016ب 0.5 مليار دولار؛

_ الاحتياطات الرسمية تشهد حالة ارتفاع حيث قدرت سنة 2011 ب 20.6 وتبدأ الارتفاع إلى أن تبلغ سنة 2016 ب 29.7 مليار دولار؛

_ الدين الخارجي يعرف حالة من الارتفاع حيث بلغت نسبته سنة 2011 ب 23.8 % ثم سنة 2014 ب 30.4 % إلى سنة 2016 ب 32.8%؛

_ معدلات البطالة تعرف حالة من الاستقرار نوعا ما خلال فترة الدراسة مابين 8.7 % سنة 2013 و 9.9 %سنة 2014.

رابعا: بنية التحتية بمعايير دولية والموقع الجغرافي متميز

1.بنية تحتية بمعايير دولية: فيما يتعلق بالبنيات التحتية، فقد أطلق المغرب مشاريع ضخمة تروم تدارك التأخر على مستويي الحجم والمعايير، وهكذا استثمر المغرب في هذه البنيات التحتية بشكل مكثف منذ أكثر من عقد من الزمن:

_ دخل ميناء طنجة– المتوسط طور التشغيل منذ نهاية سنة 2007، بسعة إجمالية تفوق 8 ملايين حاوية وبعرض عقاري مهني يتجاوز 2000 هكتار، ويأتي هذا الميناء ليكمّل العرض الإجمالي الذي يضم 11 ميناء تستجيب للمعايير الدولية؛

_ شبكة من الطرق السيارة بلغت سنة 2015 ما يقارب 1800 كيلومتر لربط جميع المدن التي يتجاوز عدد سكانها 400 ألف نسمة بشبكة طرق سيارة؛

_ بفضل سياسة السماء المفتوحة التي ينهجها المغرب، فإن عدداً كبيراً من شركات النقل الجوي تؤمّن الربط بمطارات المغرب الدولية التسعة عشر (وهي أكبر قاعدة مطارات بالمنطقة) وتربطها بالعواصم الاقتصادية الرئيسية ومراكز الأعمال العالمية؛

_ شبكة وطنية من مناطق الأنشطة الاقتصادية؛

_ بنية تحتية للاتصالات بمعايير دولية. ذلك أن قطاع الاتصالات بالمغرب، الذي يقوده ثلاثة فاعلين شموليين (يوفرون خدمات الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت وربط الشبكات)، يسجل كل سنة نشاطاً مكثفاً ومطرداً، وتتوفر المملكة على شبكة من الألياف الضوئية تبلغ 7500 كيلومتر؛

_ يبلغ عدد المطارات الدولية في المغرب ب15 مطار؛

_ كما يبلغ عدد الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية ب13 ميناء و 6 موانئ للترفيه؛

_ السكك الحديدية يبلغ خط السكة مفرد حوالي2120 كلم و 600 كلم خط سكة مزدوج.

2. الموقع الجغرافي المميز: يطل المغرب، الذي يقع على بعد 14 كيلومتراً من السواحل الأوربية، على واجهتين بحريتين: البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية والمحيط الأطلسي من الجهة الغربية، مما يتيح له أن يتموقع كملتقى لأكبر طرق المبادلات الدولية التي تربط بين أمريكا وأوربا وإفريقيا والشرق الأوسط،.ويندرج هذا الانفتاح في إطار تنفيذ اتفاقات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا، لا سيما مع الاتحاد الأوربي، وكذا الاتفاقات المبرمة مع الدول العربية المتوسطية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا:

_ المغرب الاتحاد الأوربي :يُعتبر المغرب أول بلد من بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط يستفيد من الوضع المتقدم في علاقاته مع الاتحاد الأوربي؛

_ المغرب الولايات المتحدة الأمريكية :يندرج اتفاق التبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية (التي تُعد سادس شريك تجاري للمغرب) في إطار الاستراتيجية العامة للاقتصاد المغربي؛

_ اتفاقية أكادير: ينص اتفاق التبادل الحر، الذي وقعه كل من المغرب ومصر والأردن وتونس في فيفري 2004 ودخل حيز التنفيذ في شهر أبريل 2007، على الرفع الفوري للحواجز غير الجمركية وإقامة منطقة للتبادل الحر تدريجياً؛

_ المغرب تركيا : يواكب اتفاق التبادل الحر المبرم مع تركيا المبادلات التجارية بين البلدين التي تشهد تطوراً مطرداً، حيث بلغ حجمها السنوي، وفقاً لأرقام سنة 2009، 900مليون دولار مقابل 260 مليون دولار سنة 2003؛

خامسا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

تسعى المغرب الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ذلك من خلال تقديم مجموعة من الضمانات والحوافز للمستثمرين الاجانب في المغرب.

1.الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر: في إطار تنمية الاستثمار الخارجي، صادق المغرب على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار، ويتعلق الأمر أساساً بالاتفاقيات المتعلقة بإحداث الهيئات التالي:

_ لمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛

_ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

_ المنظمة العربية لضمان الاستثمار.

كما قامت المغرب بتوقيع عدد من الاتفاقيات من شأنها حماية وتشجيع الاستثمارات وتتمثل في:

_ الاتفاقات والاتفاقيات الخاصة بتنمية وحماية الاستثمارات: تهتم المقتضيات الرئيسية لهذه الاتفاقات والاتفاقيات الجوانب التالية: (معالجة الاستثمارات المقبولة، نقل رؤوس الأموال والدخل بحريّة، عدم نزع ملكية الاستثمار، ما عدا لأغراض المنفعة العامة وبقرار قضائي على أساس عدم التمييز والتعويض بشكل سريع ومناسب، تسوية المنازعات مع اللجوء إلى المحاكم الداخلية أو إلى التحكيم الدولي حسب اختيار المستثمر).

_ الاتفاقيات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي: وقّع المغرب مع عدد من الدول على اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي في مجال الضريبة على الدخل، وتضع هذه الاتفاقيات لائحة بالضرائب والدخول المعنية، وتحدد قواعد المساعدة الإدارية المتبادلة ومبدأ عدم التمييز.

2. الحوافز الممنوحة للاستثمار: تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائيه وجمركية تُمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرَم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة، ويتعلق الأمر بما يلي:

_ مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار صندوق إنعاش الاستثمارات*؛

_ مساهمة الدولة في بعض النفقات لتنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

_ الإعفاء من الرسوم الجمركية بمقتضى المادة 7 من قانون المالية رقم 12-98 (يمكن للمقاولات التي تلتزم بإنجاز استثمار بمبلغ يعادل أو يفوق 200 مليون درهم أن تستفيد، في إطار اتفاقات تبرمها مع الحكومة، من إعفاء من الرسوم الجمركية ومن الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز مشروعها والتي تستوردها هذه المقاولات مباشرة أو يتم استيرادها لحسابها، ويشمل هذا الإعفاء أيضاً الأجزاء وقطع الغيار والتوابع المستوردة في نفس الوقت مع السلع الإنتاجية التجهيزية والمعدات والآلات المعدّة لها، وينبغي إنجاز الاستثمار داخل أجل 36 شهراً التالية للتوقيع على الاتفاقية المذكور).

_الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد في إطار المادة 123ب 22 % من المدونة العامة للضرائب (تستفيد السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارية بمبلغ يعادل أو يفوق 200 مليون درهم، والتي يقتنيها الملزَمون خلال 36 شهراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط، من إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، وذلك في إطار اتفاق يبرَم مع الدولة، ويسري هذا الإعفاء أيضاً على الأجزاء وقطع الغيار والتوابع المستوردة في نفس الوقت مع تلك التجهيزات).

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي مصر

تستحوذ مصر على مجموعة من العوامل التي تجعلها سبب لإقامة استثمارات فيها وتتمثل هذه العوامل في:[1]

أولا: المعطيات الاجتماعية

بلغ عدد السكان في مصر حوالي 90.2 مليون نسمة خلال سنة 2015، وتقدر القوى العاملة في مصر بحوالي 28مليون عامل الأكبر في المنطقة على مدى عقود، وقد كان لمصر سمعة طيبة باعتبارها المصدر الإقليمي الرئيسي للعمال المتعلمين المهرة، لكن مع ارتفاع الطلب المحلي على العمالة الماهرة وزيادة عدد الشباب الباحثين عن فرص عمل بشكل اكبر، يتم تدريب العمال على برنامج وطني جديد للتدريب الصناعي وذلك بجامعات عالمية تكميلية وبمدارس فنية ويهدف ذلك البرنامج إلى تدريب العاملين لشغل حوالي 500000 فرصة عمل جديدة في

* يتولى صندوق إنعاش الاستثمارات تدبير العمليات المتعلقة بتكفل الدولة بتكلفة بعض المنافع والامتيازات الممنوحة للاستثمارات التي تستوفي المعايير المطلوبة، في إطار عقود، طبقاً لميثاق الاستثمار ومرسومه التطبيقي: الدعم العقاري ، البنيات التحتية الخارجية، التكوين.

[1] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح على الموقع: http://www.gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/ReasonsToInvestInEgypt.aspx تاريخ الاطلاع 2 افريل2017 على الساعة 12.00.

مجال التصنيع، يحصل حوالي 300000 مصري على شهادات جامعية، منهم 20000 مهندس متدرب و 15000 حصلوا على درجات علمية في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، حوالي 22500 خريج لديه مهارات لغوية.إن القطاعات التي تتطلب مهارات عالية والقطاعات القائمة على الخدمات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية والسياحة هي قطاعات تحتل فيها مصر دور الريادة، الأجور في هذه القطاعات تنافسية للغاية وأكثر استقرارا من مستويات الأجور في الدول المنافسة.

ثانيا: مؤشرات الاقتصاد المصري

يمكن إدراج أهم مؤشرات الاقتصاد المصري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02 – 08): أهم مؤشرات الاقتصاد المصري للفترة 2011 - 2016

	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	235.6	256.7	264.7	301.4	330.8	_
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	%	1.8	2.2	2.0	2.2	4.2	3.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	2930.1	3111.9	3145.6	3476.3	3740.2	_
معدل التضخم	%	11.1	8.6	8.2	10.1	11.0	9.6
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	- 6.1	-7.9	-5.5	-2.4	- 12.2	-
إجمالي الصادرات	مليار دولار	48.4	47.6	49.2	43.6	43.9	38.1
إجمالي الواردات	مليار دولار	61.6	67.2	67.7	69.0	71.9	70.9
إجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	26.4	15.2	15.5	16.3	19.5	18.3
الدين الخارجي	%	14.8	13.4	15.9	15.2	14.5	18.2
معدل البطالة	%	12.1	12.3	13.6	13.4	12.9	13.0

المصدر:

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2013، ص: 107.

_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة ، الكويت 2016، ص: 172.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ :

_ إن الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الفترة 2011 إلى 2015 قد شهد ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 2011 حوالي 235.6 مليار دولار كأقل قيمة، ثم يبدأ في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2012 ب 256.7 مليار دولار إلى سنة 2015 حيث قدرت قيمته ب 330.8 مليار دولار؛

_ وعن معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت سنة 2011 نسبة 1.8 % ثم تبدأ في ارتفاع بداية من سنة 2012 حيث قدرت نسبته ب 2.2 % ثم 4.2 % و 3.2 % سنة 2015 و2016 على التوالي؛

_ أما ميزان الحساب الجاري فقد حقق عجز متتالي ما خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2015 سجل العجز سنة 2012 ب 6.1 - مليار دولار وأقصى عز سجل سنة 2015 ب 12.2 - مليار دولار؛

_ وفيما يخص معدلات التضخم فهو يعرف حالة تذبذب نوعا ما حيث بلغ أقصى مستوى له سنة 2011 بمعدل 11.1 % ثم يتراجع بداية من سنة 2012 الى غاية سنة 2013 حيث بلغ 8.6 % و 8.2 % عل التوالي، ثم يبدأ الارتفاع بداية من سنة 2014 حيث بلغ 10.1 % و 11.0 % على التوالي ، ويتراجع سنة 2016 ب 9.6%؛

_ الاحتياطات الرسمية تشهد انخفاضا بداية من سنة 2011 حيث بلغت 26.4 مليار دولار إلى 19.5 مليار دولار سنة 2016؛

_الدين الخارجي يعرف حالة تذبذب نوعا ما ما بين 14.8 % سنة 2011 و 13.4 % سنة 2012 إلى 18.2 % سنة 2016؛

_ معدلات البطالة تعرف حالة ارتفاع بداية من سنة 2011 بنسبة 12.1 % إلى 12.3 % سنة 2012 و 13.6 % سنة 2013 و 13.0% سنة 2016.

ثالثا: البنية التحتية والانفتاح على الأسواق العالمية

1.البنية التحتية: يوجد بمصر قاعدة بنية تحتية عالمية المستوى، وتغطي ثلاث شبكات مستقلة للهاتف المحمول (الخلوي) ما يقرب من 100 ٪ من الأراضي التي تقطنها في البلاد، يوجد 15 ميناء تجاري في البلاد لخدمة المصدرين والمستوردين على حد سواء، وصلت شبكة الطرق الي 108784 كيلو متر ، كما وصلت شبكة السكك الحديدية الى 9570 كيلو متر و 20 مطار، كما توفر مصر أسعار تنافسية في الكهرباء والمياه و الغاز، كما تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية التي يمكن أن تلبي بسهولة احتياجات الأنشطة الزراعية والصناعية و التعدين.

2.الانفتاح على الأسواق العالمية: تعتبر مصر الخيار الأمثل للوصول إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط بالإضافة إلى إفريقيا والهند .فمصر هي الأقرب للأسواق الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية علي عكس الدول الرئيسية المصدرة الأخرى مثل الهند والصين والفيليبين، بالإضافة إلى موقعها المتميز في طرق الخدمات اللوجستية الدولية، تتميز مصر بوجود قناة السويس، والتي تعتبر اقصر رابط بين الشرق والغرب نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، حيث يعبر بها كل عام ما يقرب من 8% من سفن الشحن البحري في العالم توفر قناة السويس الكثير من المسافة والوقت وتكاليف الشحن للسفن التي تعبر خلالها من الشرق إلى الغرب أو العكس، يعتبر النقل البحري ارخص وسيله للنقل بما يزيد عن 80% من حجم التجارة العالمية التي يتم نقلها عبر الممرات المائية (

قانون التجارة المائية)، تمكنت مصر من الوصول إلى الأسواق الرئيسية الكبيرة من خلال مجموعه من الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذي استفاد منه مستثمري هذه الاتفاقيات، أفضل الاتفاقيات التجارية المصرية:

_ اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية؛

_ اتفاقية مصر –الرابطة الأوربية للتجارة الحرة؛

_ اتفاقية رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا) ؛

_ المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)؛

_ اتفاقية أغادير للتجارة الحرة؛

_ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى؛

_ اتفاقية التجارة الحرة العميقة العربية؛

_ اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)؛

_ اتفاقية مصر تركيا للتجارة الحرة؛

_ اتفاقية مصر وميركوسور للتجارة الحرة.

رابعا: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تقدم مصر مجموعة من الضمانات والحوافز من اجل جذب واستقطاب الاستثمارات إليها وتتمثل في:

1. الضمانات الممنوحة للاستثمار: على ضوء اللائحة التنفذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 فان المستثمر يتمتع بالضمانات التالية:

_ حسب المادة الثامنة من القانون رقم 8 الصادر في سنة 1997 فانه لا يجوز تأميم الشركات أو المنشاة أو مصادرتها؛

_ كذلك لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات و المنشآت أو الحجز على أموالها أو استيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها؛[1]

_ لا يجوز لأي جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات أو المنشآت أو تحديد ربحيتها؛[2]

_ لا يمكن لأي جهة إدارية إلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة أو المنشاة كلها أو بعضها إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص ويصدر قرار الإلغاء أو الإيقاف من رئيس مجلس الوزراء

[1] المادة 09 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

[2] المادة 10 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

بناءا على عرض الجهة الإدارية المختصة ولصاحب الشأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوم من تاريخ إعلانه أو العلم به؛[1]

ـ لشركات أو المنشآت الحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيه، أيا كانت جنسية الشركاء أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم؛[2]

ـ وفيما يخص تسوية المنازعات الاستثمار، يجوز الاتفاق بين الأطراف المعنية على تسوية هذه المنازعات في إطار الاتفاقية السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار الاتفاقية الخاصة بتسوية النازعة الناشئة عن الاستثمارات بين الدول وبين رعايا الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 90 لسنة 1971، وذلك بالشروط والأوضاع التي تسري فيها تلك الاتفاقيات أو وفقا لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم 27 لسنة 1994، كما يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات المشار ليها بطريق التحكيم أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.[3]

2.حوافز الاستثمار: بالإضافة غالى الضمانات التي تقدمها مصر من اجل جذب الاستثمارات فهي كذلك تقدم مجموعة من الحوافز الضريبية والجمركية تتمثل في:[4]

ـ تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على أرباح شركات الأموال حسب الأحوال، أرباح الشركات والمنشئات وأنصبة الشركاء فيها، وذلك لمدة خمس سنوات ابتدأ من أو سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشئات التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء وكذلك المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية؛

ـ الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشئات وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشئات؛

ـ يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم على سنة المحاسبة، ذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة وان تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالي؛

[1] المادة 11 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

[2] المادة 12 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

[3] المادة 07 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

[4] راجع المواد 16 20 21 23 من اللائحة التنفيذية لقانون الضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997.

_ تسري على الشركات والمنشئات أحكام المادة الرابعة من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنة 1986 الخاص بتحصيل الضريبة الجمركية بفئة موحدة قدرها 5 % من القيمة، ذلك عل جميع ما تستورد من الآلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تتبع تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر المغرب ومصر خلال الفترة 2001 الى 2015.

الفرع الاول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر

يوضح لنا الرسم البياني الموالي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر خلال الفترة 2001- 2015

رسم بياني رقم (02 - 01): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى الجزائر خلال الفترة 2001 – 2015

الوحدة : مليون دولار

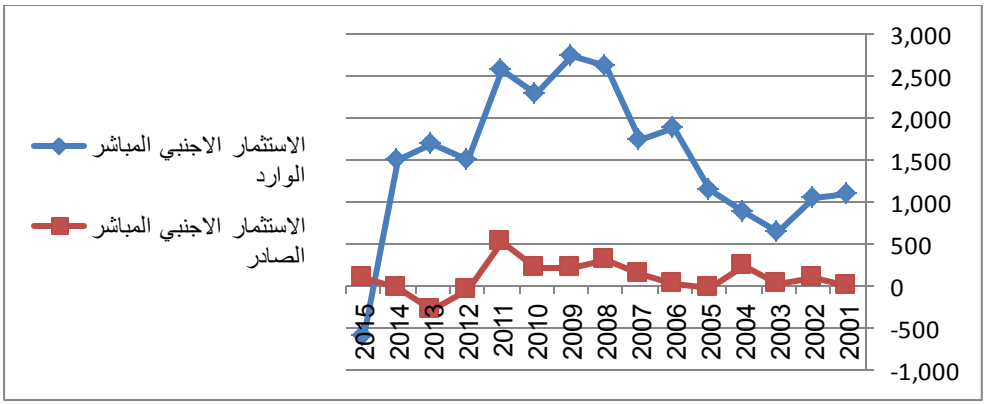

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص 14.
- لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 15.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 15.

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2004 عرف حالة تذبذب مع تدني في قيمته حيث بلغ ادنى قيمة له سنة 2003 ب 634 مليون دولار واعلى قيمة له كانت 2001 ب 1,108 وهذا راجع الى عدة اسباب منها الوضع الامني خاصة بعد فترة الارهاب، في مقابل ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر بين سنتي 2001 الى 2004 حيث بلغ سنة 2001 ما قيمته 9.3 مليون دولار كأدنى قيمة ويبدا في الارتفاع الى ان يباغ سنة 2004 حوالي 254 مليون دولار ، بعد هده الفترة بيدا تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في التحسن التدريجي بين سنة 2005 الى غاية سنة 2013

حيث بلغت سنة 2005 تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر بقيمة 1,145.34 مليون دولار واعلى قيمة سجلت سنة 2011 ب 2,580.35 مليون دولار وهذا راجع الى تحسن في الوضع الامني والسياسي خلال هذه الفترة بالإضافة الى وكذلك تعديل قوانين الاستثمار، وفي المقابل سجل الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر قيمة سالبة ب 20.19- مليون دولار سنة 2005، ثم يبدا في الارتفاع بداية من سنة 2006 ب 33.97 مليون دولار ويأخذ في الارتفاع الى غاية سنة 2011 حيث قدرت قيمته ب 533.51 مليون دولار، ثم يرجع الى القيمة السالبة بداية من سنة 2012 الى سنة 2014 حيث بلغ 41.30- و 268.29-و 18.30- مليون دولار على التوالي، اما عن سنة 2015 فلقد سجل الاستثمار الاجنبي المباشر قيمة سالبة قدرت ب587.31- في حين ارتفع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر ب 103.22 مليون دولار

الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى المغرب

يوضح لنا الرسم البياني الموالي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى المغرب خلال الفترة 2001- 2015

الرسم البياني رقم (02 - 02): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى المغرب خلال الفترة 2001 – 2015

الوحدة: مليون دولار

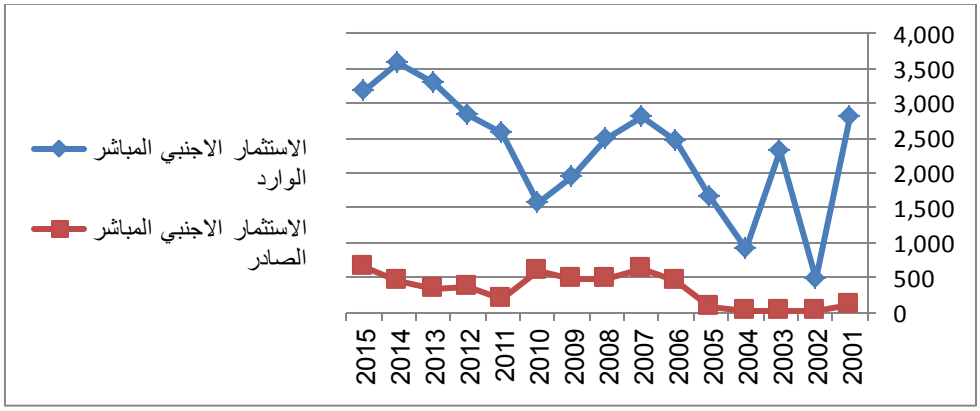

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص 24.
- لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 29.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل2016، ص: 29.

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة 2001 الى 2012 عرف حالة تذبذب وعدم استقرار، حيث قدر سنة 2001 ب 2,807 مليون دولار ثم يتراجع سنة 2002 الى 481 مليون دولار، ثم يبدا في الارتفاع سنة 2003 حيث بلغ 2,314مليون دولار ويتراجع مرة

اخرى سنة 2004 الى 895 مليون دولار، ثم يبدا في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2005 الى ان يبلغ سنة 2012 حوالي 2,836 مليون دولار، في المقابل يعرف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر حالة ارتفاع مستمرة بداية من سنة 2001 حيث يبلغ 97.05 الى غاية سنة 2010 حيث يبلغ 588.8 مليون دولار، و2015 يبلغ 648.99 مليون دولار، اما تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يبدا يعرف حالة من الاستقرار والارتفاع بداية من سنة 2013 حيث يفوق 3,000.00 مليون دولار ويبلغ اقصى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2014 بقيمة 3,582.3 مليون دولار، وبالرغم من هدا يعتبر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المغرب متواضع الى حد كبير وهذا راجع الى عدة اسباب من بينها مشكلة العقار والمتمثلة في قلة المعروض الاراضي المعدة للاستثمار وارتفاع تكلفتها، ارتفاع تكلفة التمويل، غياب سياسة اقتصادية وطنية واضحة المعالم بالإضافة الى انتشار انشطة السوق السوداء.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى مصر

يوضح لنا الرسم البياني الموالي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى مصر خلال الفترة 2001- 2015

رسم بياني رقم 02 - 03: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر الى مصر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليون دولار

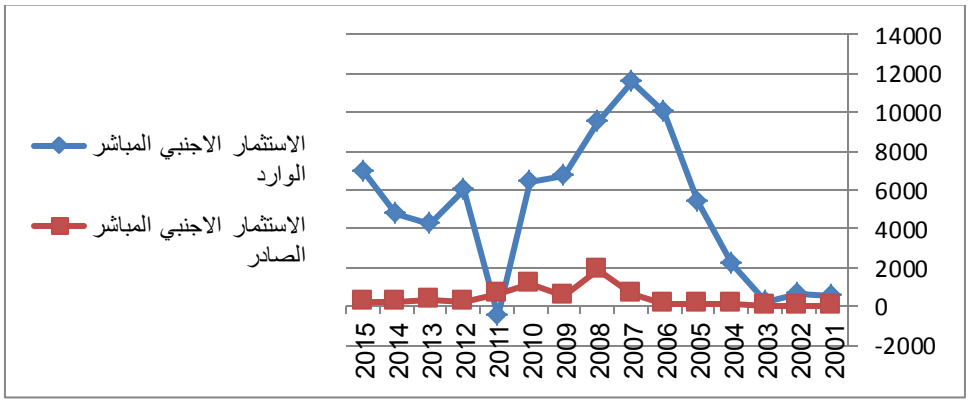

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص 23.
- لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 28.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 28.

من خلال معطيات الرسم البياني السابق نلاحظ ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر مرتفع الى حد كبير، حيث بلغ سنة 2001 حوال 510 مليون دولار ثم يبدا في الارتفاع بداية من سنة 2002 الى غاية سنة 2007 حيث بلغ 11,578.1 مليون دولار كأعلى قيمة وهذا راجع الى تحسين في تشريعات وقوانين

الاستثمار بعد سنة 2000 خلال فترة الدراسة، في المقابل يعرف تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر حالة تذبذب خلال الفترة 2001 الى 2008 حيث بلغ ادنى قيمة سنة 2001 ب 12.4 مليون دولار، وسنة 2008 اعلى قيمة ب 1,920.2 مليون دولار، ثم يبدا الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالتراجع بداية من سنة 2008 الى ان يبلغ قيمة سالبة خلال سنة 2011 حيث بلغ 483- مليون دولار وهذا راجع الى التوتر الامني والسياسي الذي عرفته مصر خلال تلك الفترة، ثم يبدا في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد التحسن التدريجي بداية من سنة 2012 الى غاية 2015 حيث بلغ 6,885.00 مليون دولار.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة

من خلال التوزيع الجغرافي سوف نتعرف على اهم عشر دول مستثمرة في كل من الجزائر، المغرب، مصر، والتعرف على القطاعات التي تستثمر فيها من خلال التوزيع القطاعي.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين 2003 و 2015:

جدول رقم (02 - 09): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة من أهم 10 دول إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات	26	15,280
اسبانيا	24	7,860
فرنسا	81	5,950
سويسرا	12	4,538
مصر	11	4,178
المملكة المتحدة	24	3,738
الولايات المتحدة	34	3,303
الصين	12	2,658
تونس	22	1,132
السعودية	13	933

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 15.

من معطيات الجدول السابق، نجد ان دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار في الجزائر بقيمة 22,086 مليون دولار وبإجمالي مشاريع تقدر ب 141 مشروع خلال الفترة ما بين 2003-2015 ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بحجم استثمار يقدر ب 3,303 دولار وبإجمالي مشاريع تقدر ب 34 مشروع وتأتي

الدول العربية مجتمعة كثالث مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحجم 21,523 مليون دولار خلال نفس الفترة وب 72 مشروع، وتعتبر الإمارات أكبر مستثمر فيها بقيمة 15,280 مليون دولار، تليها مصر بقيمة 4,178 مليون دولار ثم تليها تونس كذلك كدولة عربية مستثمرة في الجزائر بقيمة 1,132 مليون دولار، ومن الدول النامية المستثمرة في الجزائر نجد الصين بحجم استثمارات بقدر 2,658 مليون وب 12 مشروع، ونستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يعود معظمهم في الأصل إلى الدول المتقدمة، والباقي إلى الدول العربية، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة في الصين وبالتالي فان حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من الدول المتقدمة في العالم يعني ضمان استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يوضح لنا الجدول الموالي التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر:

جدول رقم (02 – 10): التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2015

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13
البناء	121	17.90	98996	4.01
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03
الصحة	06	0.89	13573	0.55
النقل	21	3.11	13172	0.53
السياحة	11	1.63	420657	17.02
الخدمات	120	17.75	151335	6.12
الاتصالات	01	0.15	89441	3.62
المجموع	676	100	2471691	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **http://www.andi.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 31 مارس 2017 على الساعة 15.00.**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمقدر نسبتها ب 58.10 %وتقدر نسبة المبالغ المالية المخصصة لها ما نسبته 68.03 %، ثم يليه قطاع البناء والخدمات حيث يقدر نسبة المشاريع المسجلة فيها ب 17.90 %و 17.75% على التوالي، وتقدر نسبة المبالغ المخصصة لها ب 4.01 % و 6.12 %، أما قطاع الزراعة والصحة والسياحة والنقل لم تحض بالمستوى المطلوب رغم أهمية هذه القطاعات في الاقتصاد، حيث لم يسجلوا سواء 1.48% و0.55% و18.02% و0.53% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة من على التوالي، في حيث لم يسج لقطاع الاتصالات سواء مشروع واحد بما نسبته 3.62% من المبالغ المقررة.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر

تتعدد الدول التي تقوم بالاستثمار في المغرب منها المتقدمة والنامية العربية والأجنبية والجدول التالي يوضح أهم عشر دول تستثمر في المغرب:

جدول رقم (02 – 11): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 10 دول إلى المغرب خلال الفترة 2003-2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة بمليون دولار
الإمارات	46	11,693
فرنسا	220	11,639
اسبانيا	148	9,001
الولايات المتحدة	90	3,108
الصين	03	2,157
سويسرا	21	2,121
اليابان	26	1,671
المملكة المتحدة	29	1,226
ايطاليا	19	787
السعودية	09	434

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 29.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ من أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة 2003 الى 2015 هي دول اروبا متمثلة في فرنسا واسبانيا بعدد مشاريع 220 و 148 مشروع على التوالي، بتكلفة 11,639 مليون دولار لفرنسا و 9,001 مليون دولار لإسبانيا، وهذا راجع إلى القرب الجغرافي والثقافي بين قارة أوربا والمغرب، أما الدول العربية فتحتل الإمارات المرتبة الأولى كأهم دولة عربية مستثمرة في المغرب ب 46 مشروع بتكلفة 11,699 مليون دولار كما يستثمر في المغرب اكبر القوى الاقتصادية العالمية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ب 90 مشروع بتكلفة 3,108 مليون دولار، واليابان بعدد مشاريع 26 مشروع بتكلفة 1,671 مليون دولار، كذلك المملكة المتحدة ب 29 مشروع وبتكلفة 1,226 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب على عدد من القطاعات الاقتصادية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02 – 12): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 2003 – 2015

نوع القطاع	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
العقارات	40	12,018	22
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	13	09,872	18
الفنادق والسياحة	59	08,210	15
الطاقة المتجددة	12	04,349	08
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	14	03,143	06
البناء ومواد البناء	11	01,944	03
التخزين	10	01,839	03
المعادن	19	01,820	03
الاتصالات	21	01,549	03
المواد الكيميائية	14	01,522	03
أخرى	515	09,533	17
الإجمالي	728	55,798	%100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 29.

من خلال الجدول أعلاه: تستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوزع على عدد من القطاعات الاقتصادية في المغرب، حيث وتتمثل اكبر ثلاث قطاعات اقتصادية للاستثمار في قطاع العقار ب 40 مشروع بتكلفة 12,018 مليون دولار، ثم يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي ب 13 مشروع بتكلفة 9,872 مليون دولار، وثالث اكبر قطاع يتمل في الفنادق والسياحة ب 59 مشروع بتكلفة 8,210 مليار دولار، وبالتالي نلاحظ أن قطاع الفنادق والسياحة يمثل اكبر عدد مشاريع وهذا راجع لاعتبار المغرب بلد سياحي، ثم يلهم باقي القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من دول مختلفة عربية وأجنبية متقدمة ونامية، والجدول التالي يوضح أهم عشر دول تستثمر في مصر:

جدول رقم (02 – 13): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 10 دول إلى مصر خلال الفترة 2003– 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة بمليون دولار
الامارات	99	32.378
قطر	09	14.769
اليونان	09	10.923
المملكة المتحدة	59	6.968
الكويت	22	5.771
الولايات المتحدة	102	5.090
فرنسا	64	4.921
ألمانيا	25	3.897
ايطاليا	23	3.254
الصين	17	1.029

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص:28.

يوضح لنا الجدول السابق تدفق الاستثمار إلى مصر من أهم 10 دولة خلال الفترة 2003 إلى 2015: حيث تعتبر الدول العربية أهم مستثمر فيها متمثلة في الإمارات وقطر والكويت، وتعد تعد الإمارات أهم دولة مستثمرة في مصر بعدد مشاريع 99 مشروع وبتكلفة 32,378 مليون دولار، تليها قطر ب 09 مشروع وبتكلفة 14,769 مليون دولار، ثم الكويت ب 22 مشروع وبتكلفة 5,771 مليون دولار، ومن بين القوى الاقتصادية العالمية المستثمرة في مصر المملكة المتحدة ب 59 مشروع بتكلفة 6,968 مليون دولار والولايات المتحدة ب 102 مشروع وبتكلفة 5,090 مليون دولار، ومن بين دول الاتحاد الأوربي نجد فرنسا ب 64 مشروع وبتكلفة 4,921 مليون دولار وألمانيا ب 25 مشروع وبتكلفة 3,897 مليون دولار، واهم الدول النامية المستثمر في مصر الصين ب17 مشروع وبتكلفة 1,029 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم القطاعات الاقتصادية في مصر:

جدول رقم (02 – 14): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 2003 - 2015

نوع القطاع	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار	% من الجمالي
العقارات	34	39,240	32
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	70	36,563	30
المواد الكيميائية	31	11,687	10
الفنادق والسياحة	43	04,851	04
الطاقة المتجددة	05	04,393	04
الغذاء والتبغ	53	02,533	02
الاتصالات	30	02,480	02
البلاستيك	17	01,895	02
الخدمات المالية	121	01,845	02
التخزين	07	01,792	01
أخرى	329	14,000	12
الإجمالي	740	121.278	%100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 28.

من الجدول أعلاه نلاحظ إن الاستثمارات الأجنبية في مصر تساهم في العديد من القطاعات الاقتصادية ، ويمثل قطاع العقار أهم قطاع اقتصادي مصري يجذب الاستثمارات الأجنبية ب 34 مشروع بتكلفة 39,240 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع المواد الكيمائية ثم الفنادق والسياحة ب 70 و 31 و43 مشروع على التوالي، وبتكلفة 36,563 مليون دولار لقطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، و11,687 مليون دولار لقطاع المواد الكيمائية، وأخيرا 04,851 مليون دولار لقطاع الفنادق والسياحة.

المبحث الثالث: فعالية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مغرب مصر

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بإجراء تحليل وتقيم وصفي لمدى مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من خلال اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في معدل التضخم، أسعار الصرف، ، والعرض النقدي في كل من الجزائر ، المغرب، مصر.

المطلب الأول: مؤشر معدل التضخم

يعد معدل التضخم احد مؤشرات عم الاستقرار الداخلي فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع من تأثيرات مباشرة عل سياسات التسعير وتكاليف

الإنتاج والأرباح ورأس المال، مما يخلف حالة من عدم التأكد من حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الأول: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

الرسم البياني التالي يوضح لنا التغيرات في معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2015:

رسم بياني رقم (02 – 04): تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2001-2015

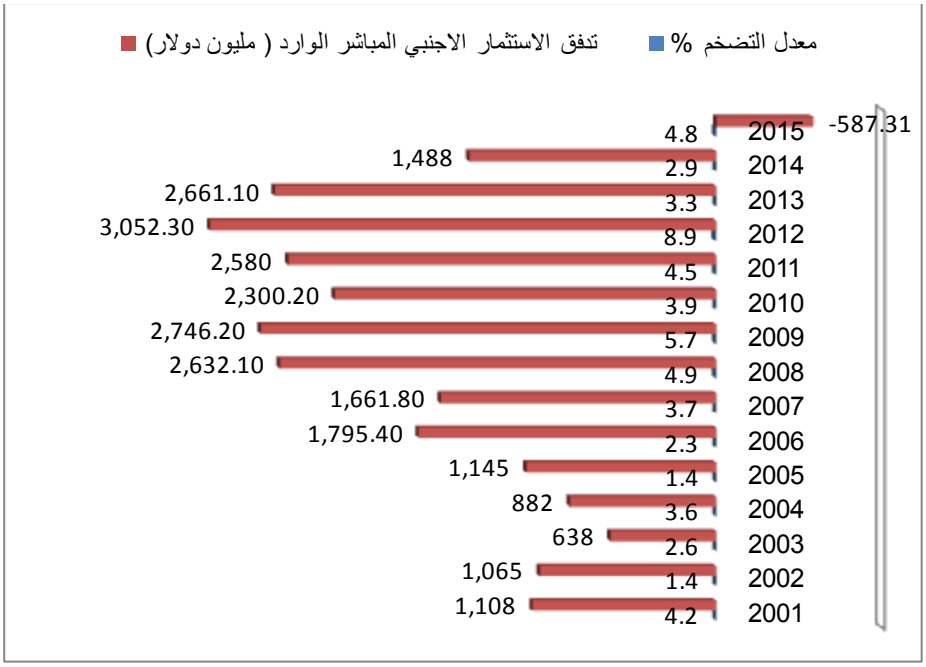

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2007، ص:20.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص:34.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص:39.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015، ص: 15.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 15.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان تدفقات لاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنتي 2003 و 2004 قد انخفض ليصل في سنة 2003 ما قيمته 638 الف دولار، وهذا راجع الى التعديلات القانونية في مجال الاستثمار، وكذلك سبب اخر وهو التحضير لبرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال اجراءات قانونية وسياسية صارمة

[1] احمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص 324.

لدعم النمو الاقتصادي، مع الاخذ بعين الاعتبار المعدلات المنخفضة للتضخم وكان جليا في سنة 2009 ليصل الى 2.74 مليون دولار، وكذلك ان الجزائر لم تتأثر بالأزمة العالمية على عكس النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.، وعرفت 2012 صعودا هائلا ليصل الى 3.05 مليون دولار، وهذا راجع الى الاتفاقيات المبرمة في تلك الفترة، وسبب اخر الى الاثار السياسية لدول الجوار كان له الاثر الايجابي على الجزائر وانخفضت في اواخر سنة 2014 وهذا راجع الى تدهور وانخفاض اسعار النفط.

الفرع الثاني: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الرسم البياني التالي يوضح لنا التغيرات في معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة من 2001 إلى 2015:

الرسم البياني رقم (02 - 05): تطورات معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة 2001-2015

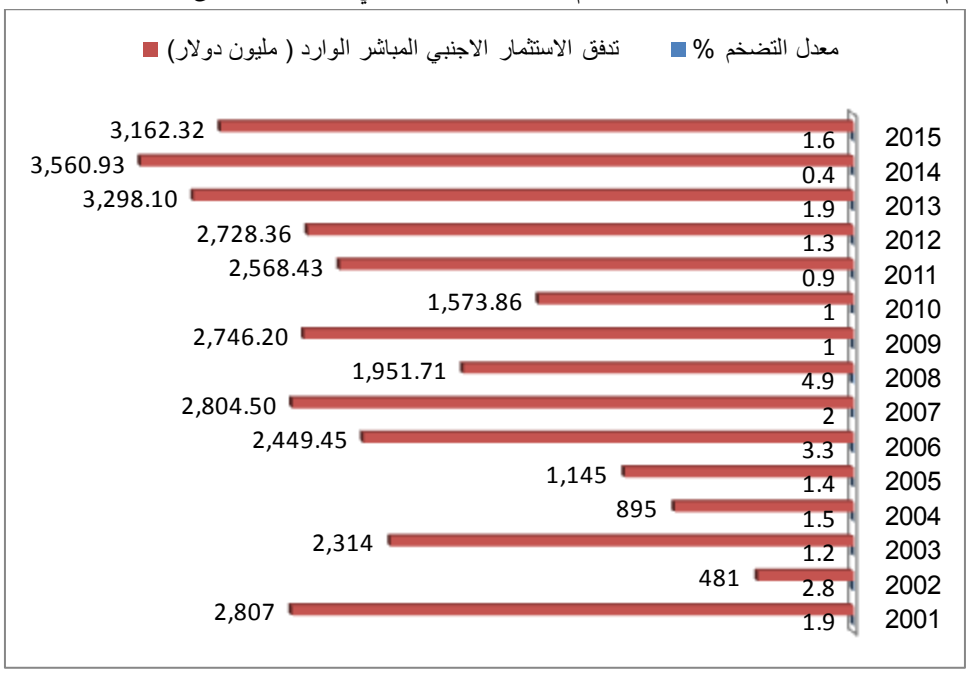

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ابوظبي، الإمارات، 2007، ص: 20.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ابوظبي، الامارات، 2015، ص: 34 .
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ابوظبي، الامارات، 2016، ص: 39.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص: 25.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 29.

بعد وصول الملك محمد السادس الى السلطة سنة 1999، قام بعدة اجراءات اقتصادية ومالية من خلال الانفتاح التجاري والاستثماري وهو ما تبينه احصائيات 2001 ليصل الى 2.807 مليون دولار مع معدلات

تضخم منخفضة ، هذا الاخير راجع الى محاولة الانضمام الى الوحدة النقدية الاوربية والتي من اهم معاييرها ان معدلات التضخم تتراوح ما بين 1% و 3% الا انه باءت بالفشل ورفض الطلب وهو ما نلاحظه للفترة 2001 - 2007، والملاحظ ان في سنة 2014 ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد وهذا بسبب سياسة المخططات التنموية المعتمدة و الاتجاه الى الجنوب ونسبة التضخم منخفضة جدا لتصل الى 04 %وهذا راجع الى التحكم والمراقبة في المستويات العامة للأسعار، الا ان هناك انخفاض خلال سنة 2015 وهذا راجع الى بعض القيود الضريبية وتقيد القروض البنكية، والتي لها اثر مباشر على معدلات التضخم.

الفرع الثالث: معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر

الرسم البياني التالي يوضح لنا التغيرات في معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من 2001 إلى 2015:

الرسم البياني رقم (02 – 06): معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة 2001-2015

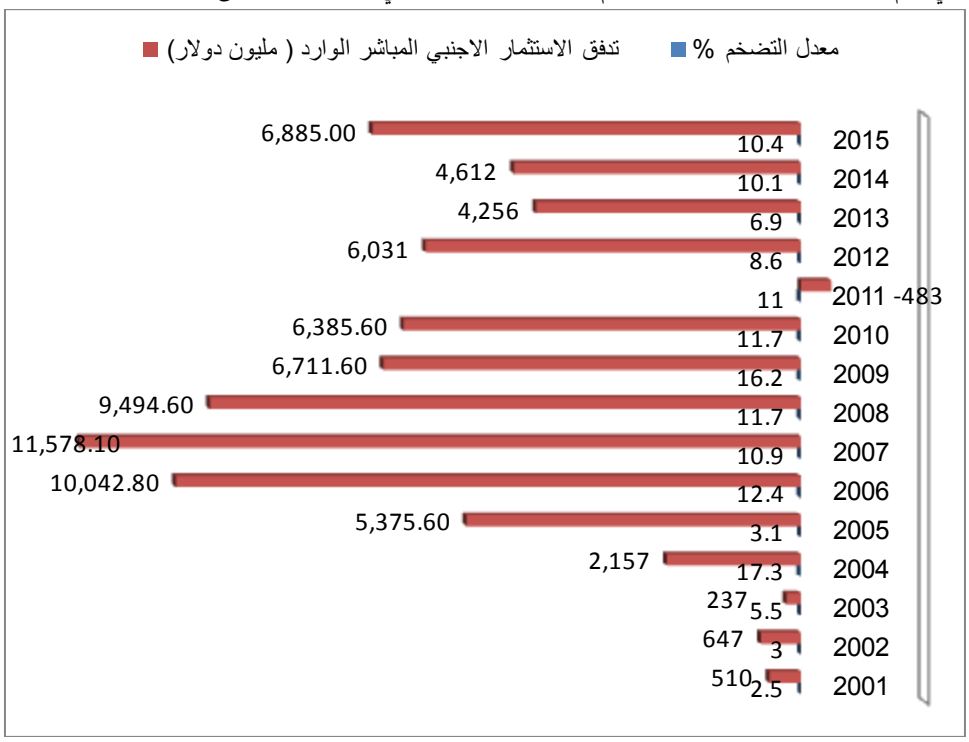

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2007، ص: 20.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص: 34.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص: 39.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص: 24.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 20.

كان اهتمام السلطات المصرية بالاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بداية من سنة 2005، اما قبل فكان الاستثمار الوارد ضعيفا جدا، وكان ذلك في قطاع الاشغال العمومية والسياحة، وهذا ما تبين جليا سنة 2006 كما ان معدلات التضخم ارتفعت لتصل الى 16.2% وهذا بسبب ارتفاع القدرة الشرائية الا انها تدهورت سنة 2011 بسبب الاوضاع السياسية لتصل تدفقات سالبة تقدر ب 483-، الا ان الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول العربية في مجال الفلاحة والسياحة كان لها الاثر الايجابي وهو ما تبينه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2015 بالرغم من ان معدلات التضخم بقيت مستقرة.

المطلب الثالث: مؤشر سعر الصرف

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار إن التقلبات في أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على مناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ إن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف،[1] وفي هذا المطلب سنحاول دراسة تطورات أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب ومصر.

الفرع الأول: تغيرات أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الجدول التالي يوضح لنا تطورات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2015:

[1] فاروق سحنون، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير نشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص ص: 123 124.

جدول رقم (02 – 15): تطور أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2015

	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
2001	77.21500	1,108
2002	79.6820	1,065
2003	77.3950	638
2004	72.0610	882
2005	73.2760	1,145
2006	72.6470	1,795.4
2007	69.2920	1,661.8
2008	64.5878	2,632.1
2009	72.6470	2,746.2
2010	74.3908	2,300.2
2011	72.9379	2,580
2012	77.5360	3,052.3
2013	78.6568	2,661.1
2014	80.5790	1,488
2015	100.4641	-587.31

المصدر: من اعدا الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2005، ص: 36.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2009، ص: 371.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص: 393.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2014، ص: 453.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص: 530.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص: 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 15.

الملاحظ من خلال هذا الجذول والذي يمثل استقراريه في اسعار الصرف الثابتة حيث وصل سعر الدينار لسنة 2001 الى 77.21 دينار مقابل الدولار وهذه القيمة مستقرة الى غاية سنة 2008 والتي تدهورت بقيمة تصل الى 64.58 وهذا في الحقيقة راجع الى الازمة المالية العالمية والتي كان لها الاثر في تدهور العملات، وبالرغم من هناك زيادة في نسبة الاستثمار الاجنبي الوارد للجزائر ليصل الى قيمة 2.63 مليون دولار، اما في السنوات الموالية فكانت متذبذبة سواء في اسعار الصرف او في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى غاية 2014 والذي شهد تدهور كبير في اسعار الصرف من جهة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة اخرى وهذا راجع الى تدهور اسعار الصرف.

الفرع الثاني: تغيرات أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الجدول التالي يوضح لنا تغيرات في أسعار الصرف الدهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة 2001 إلى 2015:

جدول رقم (02 – 16): تطور أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2001 - 2015

	سعر الصرف الدرهم مقابل الدولار	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
2001	11.30300	2,807
2002	11.0210	481
2003	9.5740	2,314
2004	8.8680	895
2005	8.8650	1,145
2006	8.7960	2,449.45
2007	8.1920	2,804.50
2008	7.7500	1,951.71
2009	8.0570	2,746.2
2010	8.4172	1,573.86
2011	8.0899	2,568.43
2012	8.6284	2,728.36
2013	8.3900	3,298.10
2014	8.4063	3,560.93
2015	9.7350	3,162.32

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2005، ص: 36.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2009، ص: 371.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص: 393.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2014، ص: 453.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص: 530.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص: 25.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 29.

عرفت المملكة المغربية ثبات في اسعار الصرف الدرهم مقابل الدولار وهي قيم مستقرة خلال فترة الدراسة اي تتراوح ما بين (11.3 و 8) باستثناء سنة 2008 والتي تدهورت الى 7.75 وهدا بسبب الازمة العالمية التي تأثرت بها المملكة في سوقها النقدية والمالية، وكذلك عرفت ايضا تدهور تدفقات الاستثمار خلال سنة 2002 و 2004 نظرا لاهتمام بالسياسة رقابية، كما عرفت سنة 2014 و 2015 زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا للسياسة التنموية التي انتهجت سنة 2013.

الفرع الثالث: تغيرات أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الوارد إلى مصر

يوضح لنا الجدول التالي التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة 2001 إلى 2015:

جدول رقم (02 – 17): تطور أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة 2001 - 2015

	سعر الصرف الجنيه مقابل الدولار	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
2001	3.97300	510
2002	4.5000	647
2003	5.8510	237
2004	6.1960	2,157
2005	5.7900	5,375.60
2006	5.7390	10,042.80
2007	5.6430	11,578.10
2008	5.4430	9,494.60
2009	5.5550	6,711.60
2010	5.6350	6,385.60
2011	5.9460	-483,00
2012	6.0561	6,031
2013	6.4590	4,256
2014	7.0776	4,612
2015	7.6220	6,885.00

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2005، ص: 36.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2009، ص: 371.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص: 393.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2014، ص: 453.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص: 507.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016، ص: 530.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص: 24.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016، ص: 20.

عرفت جمهورية مصر العربية استقرار في اسعار الصرف الجنيه مقابل الدولار بالرغم من بعض الازمات السياسية والاجتماعية حيث تراوحت اسعار الصرف من 3 الى 7 جنيه مقابل الدولار وهذا نظرا لاعتماد البنك المركزي على نظام سعر صرف الثابت وهذا ما تبين جليا سنة 2011 وتدهور وانخفاض هائل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي رجعت الى مسارها خلال الفترة 2012 – 2015 ليصل سعر الصرف الى 7.62 مقابل 6.8 مليون دولار للاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الثالث: مؤشر العرض النقدي

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تحليل العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري والمغربي والمصري، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001 إلى 2015.

الفرع الأول: تطور العرض انقدي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يمثل العرض النقدي في الجزائر مجموع التداول النقدي و الودائع تحت الطلب في البنوك والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية بالإضافة إلى أشباه النقود، والجدول الموالي يوضع تطور في عرض النقود خلال الفترة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من النتاج المحلي:

جدول رقم (02 – 18): تطور العرض النقدي في الجزائر وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015

	العرض النقدي M3 مليار دينار جزائري	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من النتاج المحي %
2001	2473.5	2.02
2002	2901.5	1.88
2003	3354.4	0.93
2004	2624.3	1.03
2005	4070.4	1.05
2006	4827.6	1.53
2007	5994.6	1.23
2008	5955.9	1.51
2009	7171.1	1.99
2010	8162.8	1.40
2011	9929.2	1.29
2012	11015.1	0.71
2013	11941.1	0.82
2014	13686.7	0.69
2015	13704.5	-34.08

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص:14.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2004.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015.

الملاحظ ان الكتلة النقدية في الجزائر متزايدة خلال الفترة 2001 الى غاية 2007 بالرغم من التذبذب في نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي وهذه نسبة ضعيفة بحيث تتراوح من 2% الى 1% والسبب الرئيسي اعتماد الجزائر على قطاع النفط وعدم الاعتماد على قطاعات اخرى، كذلك خلال الفترة 2009 الى غاية 2014 وهو الزيادة المستمرة نظرا لاعتماد الجزائر على سياسة نقدية توسعية، الان النمو

الاقتصادي السالب خلال سنتي 2014 و 2015 ادى نسبة سالبة مقدرة ب 34.08- كمساهمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي وهذا بسبب الوضعية الاقتصادية المزرية في الجزائر وانعكاسات تدهور النفط.

الفرع الثاني: تطور العرض النقدي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب

يمثل العرض النقدي في المغرب كمجموع العملة الائتمانية و النقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب وأخيرا التوظيفات لأجل، والجدول الموالي يوضح تطور العرض النقدي في المغرب خلال الفترة 2001 إلى 2015 وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي:

جدول رقم (02 – 19): تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015

	العرض النقدي M3 مليار درهم	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من النتاج المحي%
2001	_	7.44
2002	_	1.19
2003	386340	4.65
2004	416430	1.57
2005	474818	2.78
2006	555525	3.73
2007	644765	3.73
2008	714668	2.80
2009	747326	2.15
2010	904240	1.73
2011	9493	2.56
2012	9922	2.90
2013	10228	3.07
2014	10862	3.23
2015	11480	3.06

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص:25.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2005.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2007.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2009.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2011.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2013.
- التقرير السنوي لبنك المغرب، 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مساهمت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى النتاج المحلي سنة 2001 بنسبة 7.4% وهي اكبر نسبة مقارنة بالسنوات الموالية، وهذا بسبب السياسة المنتهجة من قبل الملك محمد السادس بجذب استثمارات اجنبية، اما في السنوات الموالية فهي مستقرة تتراوح ما بين 4.69 % الى 1.19

% خلال الفترة 2001-2015 بالرغم من الانخفاض الكبير في الكتلة النقدية خلال سنة 2011 ليصل 9493 مليار دولار هو قرار من طرف السلطة النقدية وتخوف من افلاس البنوك العامة او الخاصة وكذلك راجع الى الآثار التي خلفتها الازمة العالمية.

الفرع الثالث: تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر

يمثل العرض النقدي في الاقتصاد المصري مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية والودائع الغير جارية بالعملة المحلية بالإضافة الودائع الجارية والغير جارية بالعملات الأجنبية، والجدول التالي يوضح لنا تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة 2001 إلى 2015 كنسبة من الناتج المحلي:

جدول رقم (02 - 20): تطور العرض النقدي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2015

	العرض النقدي M3 مليار جنيه	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من النتاج المحي%
2001	284873	0.56
2002	328728	0.75
2003	384262	0.32
2004	434911	2.72
2005	483884	5.69
2006	560356	9.32
2007	662685	8.76
2008	766664	5.76
2009	831211	3.57
2010	917459	2.98
2011	1009411	0.21
2012	1094408	1.11
2013	1296086	1.60
2014	1516601	1.53
2015	1765492	2.08

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014، ص:24.
- التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2006.
- التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2009.
- التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2010.
- التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2011.
- التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2015.

ان اتجاه الكتلة النقدية في جمهورية مصر العربية متزايد بشكل مستمر من سنة 2001 الى 2015 نظرا لانتهاج الحكومة واصحاب القرار في السلطة النقدية على سياسة نقدية توسعية بالرغم من الازمات الاقتصادية ازمة

2008 والازمة السياسية 2011 والازمات الاجتماعية، اما فيما يخص نسبة الاستثمار الى الناتج فهي مستقرة واكبر نسبة كانت في سنة 2006 اي 9.32 بحيث ساهمت في الناتج المحلي الاجمالي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الفصل تسليط الضوء على واقع الجهاز المصرفي في الدول الثلاث محل الدراسة الجزائر المغرب و مصر، من حيث النشاءة ثم المرور بأهم محطات الاصلاح فيها، وهيكلها ومدى التزامها بمقررات لجنة بازل، ثم تطرقنا الى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك بإبراز اهم الاطر القانونية المنظمة له في كل دولة من الدول محل الدراسة على حدا، وقمنا بدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل واحدة منهم ، من حيث المعطيات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية، بالإضافة الى الضمانات والحوافز الممنوحة من اجل تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي اليها، ثم عرجنا الى محاولة دراسة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر في كل دولة من الثلاث خلال الفترة 2001 الى 2015، بالإضافة الى دراسة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بحسب التوزيع الجغرافي والقطاعي لكل منهم، وفي الأخير حاولنا دراسة مساهمة الجهاز المصرفي من خلال الاعتماد على اهم المؤشرات الاقتصادية متمثلة في التضخم واسعار الصرف والعرض النقدي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، ولكن الملاحظ ان تدفقات الاستثمار لم تكن كبيرة ويظهر جليا خاصة في نسب مساهمتها في الناتج المحلي، حتى انها في بعض السنوات تبلغ قيم سالبة، وهذا يدل على ضعف اداء الجهاز المصرفي في تلك الدول وعدم توفر بيئة مؤهلة ومشجعة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

خاتمة عامة

تزايد الاهتمام في الآونة الاخيرة بالاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يعد ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الاعوام الاخيرة تطورا وانتشارا هائلا، ساهمت فيه العولمة والتقدم التكنولوجي، هذا لكون الاستثمارات الاجنبية المباشرة من افضل وسائل التمويل الخارجي التي يمكن ان تساهم في تنمية اقتصاديات البلدان النامية وهذا بفضل ما تقدمه من مزايا، ومن أجل هذا فان جل دول العالم تسعى بشتى الطرق والوسائل الى جذبه، بداية من تهيئة المناخ المناسب له، كذلك توفير ضمانات لحماية المستثمر وحوافز تشجعه للاستثمار داخل محيط الدولة، الى الاهتمام بجهازها المصرفي وهذا لكونه المتحكم الرئيسي في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يهتم المستثمر بها قبل اتخاذه لقرار الاستثمار دخل الدولة، ومن بين أهم الدول النامية التي نجدها تسعى الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائر المغرب ومصر، سعيا منها الى تحسين وتطوير اقتصادها

وعليه فان القصد من وراء هذه الدراسة محاولة تحليل وتقييم مدى مساهمة الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، وقبل التفصيل في ذلك كان لابد من التعرض الى أهم الادبيات النظرية المهتمة بالخوض في هذا الموضوع، وذلك من خلال الفصل الأول حيث تم التطرق الى الجهاز المصرفي بصفة عامة حاولنا من خلال اعطاء تعريف له واهدافه وهيكليه، كذلك علاقة لجنة بازل بيه واهم الطرق لقياس والتعرف على سلامة ادائه المالي، ثم تطرقنا الى مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الاقتصادية وكذلك المفكرين الاقتصادين، وحاولنا كذلك التفرقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر، مع التطرق الى اهم الاشكال التقليدية والحديثة له، واهم دوافعه وانعكاساته الإيجابية والسلبية، كما تناولنا أاهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر واهم محدداته، واخيرا حاولنا تسليط الضوء على تجارب بعض الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

أما الفصل الثاني فقد خصصناه الى دراسة الدول الثلاث الجزائر المغرب ومصر، حاولنا من خلاله القاء نظرة على واقع الجهاز المصرفي فيها من حيث النشاءة الاصلاحات وكذلك هيكله ومدى مسايرته للتطورات العالمية خاصة فيما يتعلق بمقررات لجنة بازل، ثم عرجنا الى واقع الاستثمار الاجنبي فيهم، ففي البداية حاولنا اعطاء لمحة عن الاطار القانوني والتشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر وتطوراته في كل من الجزائر المغرب ومصر، ثم حاولنا دراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في كل دولة منهم على حدا، كذلك تطرقنا الى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتوزيع القطاعي والجغرافي له، واخيرا الصورة التطبيقية كمحاولنا منا لمعرفة فعالية الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا وفق تحليل وصفي.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

1. **الفرضية الاولى:** والتي تفترض في جزئها الاول ان الجهاز المصرفي ما هو الا مجموعة من المؤسسات المصرفية فقط التي تعمل في دولة ما هدفه الوحيد هو تعبئة المدخرات، اثبتت لنا الدراسة وخاصة في الفصل الاول عدم صحتها، لأن الجهاز المصرفي في اي دولة يتكون من المؤسسات المصرفية بالإضافة الى مجموعة من القوانين التي تحكم عمله ومن بين تلك القوانين قانون البنك المركزي، وقانون البنوك، قانون مراقبة العملة الاجنبية بالإضافة

الى قانون مكاتب التمثل، اما عن اهدافه فتعبئة المدخرات ليس هدفه الوحيد فهو يسعى الى تحقيق العديد من الاهداف للدولة من بينها تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية، كذلك العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة و الحد من ظاهرة البطالة والعمل عل تحقيق التشغيل الكامل....الخ، اما الجزء الثاني الذي يفترض ان فان الدول الثلاث محل الدراسة تمتلك جهاز مصرفي يعتبر حديث النشأة بالنسبة للمغرب والجزائر، اما مصر فهي من اوائل الدول العربية التي سبقت الى العمل المصرفي، اثبتت صحتها في الفصل الثاني، فترجع نشأة البنوك في مصر الى منتصف القرن التاسع عشر، أما المغرب فكانت بداية تجربتها لإنشاء البنوك في سنة 1906 عندما أجاز مؤتمر الجزيرة الخضراء اسبانيا للدول الكبرى فتح فروع مصارف أجنبية في بعض المدن المغربية، أما الجزائر 1943 حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، كذلك حاولت كل دولة منهم ادخال عدة اصلاحات متتالية على أجهزتها المصرفية من اجل مواكبة التغيرات العالمية.

2. **الفرضية الثانية:** والتي تفترض في جزئها الأول أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو عبارة تدفق الاموال في شكل نقد حقيقي داخل الدولة من طرف المستثمر الاجنبي من اجل اقامة مشاريع جديدة تعود ملكيتها بالكامل اليه من شانها احداث تغيرات في الوضع الاقتصادي لها الى الاحسن، هذا افتراض خاطئ اثبتته الدراسة في الفصل الاول لان الاستثمار الاجنبي المباشر هو يمثل تدفق لرؤوس الاموال سواء كانت في شكل نقد أو على شكل اصول حقيقية، قد تعود ملكيته بالكامل الى المستثمر الاجنبي أو بالاشتراك مع الدول المضيفة أو أحد مواطنيها، من خلال أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر المتنوعة فمنها المملوك المشترك ومنها المملوك بالكامل للمستثمر...الخ، اما عن الجزء الثاني الذي يفترض ان الدول الثلاث محل الدراسة قامت باتخاذ عدة اجراءات مصرفية قانونية من أجل تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي اليها، اثبتت صحتها في الفصل الثاني، حيث يبرز ذلك الاجراء في قانون النقد والقرض 90- 10 في الجزائر الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية وخاصة، وفي مصر يظهر من خلال مرحلة الاصلاح المصرفي الاولى حيث تم تشجيع التنافس بين البنوك وتشجيع الاستثمار الخارجي سواء كان عربي او اجنبي، وفي المرحلة الثالثة قامت بتحرير اسعار الفائدة واسعار الصرف...الخ من الاجراءات.
3. **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على وجود مجموعة من العوامل التي تدفع المستثمر الاجنبي الى الاستثمار في الدول محل الدراسة منها الاستقرار الاقتصادي والمعطيات الاجتماعية الجيدة بالإضافة الى الحوافز والضمانات الممنوحة له، وكذلك الاستقرار السياسي خاصة في الجزائر والمغرب دون مصر التي تعرف توتر خاصة في الفترة الاخيرة، فقد اثبتت لنا الدراسة في الفصل الثاني صحة هذه الفرضية، فكل من الدول الثلاث محل الدراسة حاولت جاهدة الى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاجنبي المباشر.
4. **الفرضية الرابعة:** والتي تعتقد بأن الجهاز المصرفي يساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، اثبتت صحتها، لكن لم يكن هذا التدفق بالقدر الكافي في الدول الثلاث خصوصا.

❖ **نتائج الدراسة:**

بعد محاولتنا لاستعراض مختلف جوانب الموضوع تم التوصل الى النتائج التالية:

- للجهاز المصرفي دور مهم في اقتصاد أي دولة، فهو يعمل على الحفاظ على استقراره، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار قيمة العملة، كذلك تشجيع الادخار والاستثمار...الخ.
- يعتبر الالتزام بمقررات لجنة بازل، مهم جد من اجل ضمان سلامة الجهاز، وكذلك الالتزام بمبادئ الحوكمة التي تلعب دور مهم في جذب الاستثمارات الاجنبية، وتشجيع راس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق للأموال المحلية والدولية.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أهم وسيلة للتمويل وأصبح البديل الاساسي للمديونية الخارجية، فهو لا يمثل فقط انتقالا للأصول المالية فحسب إنما أيضا للخبرات التقنية والبشرية، تتنوع اشكاله ما بين تقليدية وحديثة حسب دوافع المستثمر والدولة المضيفة، وبالتالي فهو يقدم مجموعة من المنافع والفوائد لكليهما، كذلك له مجموعة الاثار السلبية تعود بالضرر على الدولة المضيفة من بينها اختفاء المشروعات الوطنية وهذا لكون المستثمر الاجنبي يمتلك إمكانيات مالية وإدارية وفنية وتكنولوجيا قد لا يقوى المستثمر المحلي، كذلك تكاليف الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر...الخ كذلك على المستثمر الاجنبي هناك العديد من الاثار السلبية من بينها وفي حالة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، تعتبر أكثر عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية...الخ، ويعتبر توفير اطاري قانوني مناسب والاستقرار الاقتصادي والسياسي والضمانات والحوافز المناسبة من بين المحددات التي تؤثر في ثقة المستثمر الاجنبي وتدفعه لتوجيه استثماره الى بلد دون اخر.
- أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر محط تنافس بين دول العالم منها المتقدمة ومنها النامية، العربية والاجنبية فأصبحت كل منهم يسعى الى تهيئة المناخ المناسب له، ادراك منهم لحقيقة انه يساهم في تحقيق نمو لاقتصادها، ومن بين تلك الدول نجد تونس العراق والكويت وكذلك السعودية ومن بين الدول التي تسعى الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال سن مجموعة من القوانين وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات التي من شائنها ان تشجع المستثمر الاجنبي على الاستثمار في هذه الدول.
- بالنسبة للجزائر المغرب ومصر فكل منهم يمتلك جهاز مصرفي يعتبر متواضع الى حد كبير، بالرغم من قيام كل منهم بإدخال مجموعة كبيرة من الاصلاحات عليه منذ استقلالهم، حاولوا من خلاله تحسين وتطوير الجهاز المصرفي، يختلف تكوين هيكل الجهاز المصرفي في كل دولة من الدول الثلاث ولكن يشتركوا في تراس البنك المركزي في قمة الهيكل، كذلك تسعى الدول الثلاث الى مواكبة التطورات العالمية في المجال المصرفي، من خلال محاولتها للالتزام بمبادئ مقررات لجنة بازل من اجل الحفاظ على سلامة واستقرار اجهزتها المصرفية، ولكن تختلف الدول في مدى تقيدها بهذه المبادئ والفترة التي باشرت فيها تطبيقها.

- تزايد اهتمام الدول الثلاث محل الدراسة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ويبرز ذلك من خلال اهتمامها بسن قوانين وتشريعات وتطوير وتغيره من اجل تشجيع المستثمرين الاجانب للاستثمار فيها، كذلك محاولتها الى تحسين وتهيئة المناخ المناسب له، وادراج مجموعة من الحوافز والضمانات اختلف فيما بين الدول الثلاث كل حسب الظروف الاقتصادية والامكانيات المادية لها.
- من بين أهم الاجراءات المصرفية التي اتخذتها الدول الثلاث محل الدراسة على حد سواء من أجل تشجيع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، هو تحرير حركة انتقال رؤوس الاموال وحرية تحويل الارباح.
- اختلاف في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2001 الى 2015 في كل من الجزائر المغرب ومصر، بين الوارد والصادر منه، لكن يكمن التشابه بينهم في كون الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر يعد اقل بكثير مقارنة بالاستثمار الاجنبي الوارد في كل من الدول الثلاث، بينما الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد فهو يعرف حالة تذبذب في كل منهم حتى انه يصل في بعض السنوات الى قيمة سالبة تحت 0، ويرجع الاختلاف بينهم الى اختلاف المناخ الاستثماري بالإضافة الى اختلاف الضمانات والحوافز، هذا يجعل المستثمر الاجنبي في حالة مفاضلة بينهم والأرجح انه يختار التي يكون مناخها افضل وتقدم له افضل الحوافز والضمانات، والاهم حسب الهدف الذي يسعى اليه.
- يعرف التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر اختلاف في كل من الدول الثلاث محل الدراسة، فنجد ان اغلب الدول التي تكون مستثمرة في احدى الدول الثلاث محل الدراسة تكون قريبة منها جغرافيا او اقتصاديا، ولكن نجد ان دولة الامارات العربية تتصدر المركز الاول في الاستثمار في كل من الدول الثلاث.
- هناك اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الثلاث محل الدراسة، حيث يوجد اختلاف في مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه اليهم حيث مثل قطاع العقار والسياحة الحصة الاكبر في كل من المغرب ومصر وهذا على اعتبارهما دولتان سياحيتان، اما الجزائر فحصتها الاكبر تمثلت في قطاع الصناعة ولعلى اغلبها الصناعة البترولية وهذا على اعتبارها دولة نفطية.
- الجهاز المصرفي في الجزائر المغرب ومصر لم يكن فعال بشكل يمكن من زيادة احجام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد اليها، مهما تحكم في مؤشرات الاقتصادية، لان هناك عوامل اهم تعتبر المحدد الرئيسي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا ما نلاحظه في التضخم حيث تقر بعض النظريات الاقتصادية بوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين التضخم، في حين نجد في درستنا للدول الثلاث حالات يكون فيها التضخم مرتفع والاستثمار الاجنبي مرتفع ايضا او العكس.

❖ **التوصيات المقترحة:**

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث، يمكن ان نقوم بتقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة وجود جهاز مصرفي ذو كفاءة عالية في جميع دول العالم، لما له من اهمية بالغة في اقتصادها وكذلك لأنه يسعى الى تحقيق مجموعة الاهداف التي من شائنها ان تحافظ على استقرار اقتصاد الدولة وتنميته، ومن اجل ضمان كفاءة وسلامة الجهاز المصرفي لابد له من الالتزام بالمعايير الدولية اي مقررات لجنة بازل خاصة فيما يخص كفاية راس المال ولمخاطر، وكذلك القيام بتقييم ادائه بشكل دوري من خلال مجموعة من المؤشرات المعترف بها سواء كانت تقليدية او حديثة من اجل تجنب الوقوع في اختلالات مصرفية من شائنها ان تؤدي الى انهيار الجهاز المصرفي للدولة.
- الاهتمام اكثر بالجهاز المصرفي خاصة في الدول الثلاث محل الدراسة، وتطوير خدماته المصرفية، من خلال مواكبة العالم المتقدم خاصة في مجال التكنولوجيا وهذا من اجل تطويره وتحسين فعاليته وأدائه، وجعله ينافس الاجهزة المصرفية العالمية المتقدمة، كذلك يجب عليهم القيام بالتحديث المستمر له خاصة فيما يتعلق بمقررات لجنة بازل لأنها تعد مؤشر مهم يدل على سلامة الجهاز المصرفي للدولة.
- انشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة فقط في هذا النوع من الاستثمار، من حيث تحويل رؤوس الاموال او تقديم قروض، او تحويل ارباح ....الخ من الخدمات التي تهم المستثمر الاجنبي وتؤدي الى تقليص الوقت والجهد.
- على الدول ان تهتم بالجانب التسويقي وخاصة فيما يتعلق بالترويج والاعلان، هدفه التعريف بمناخ الدول الاستثماري والحوافز والضمانات التي تقدمها الدولة من اجل لفت انتباه المستثمرين الاجانب وتشجيعهم على الاستثمار فيها، ويتم ذلك من خلال انشاء مؤسسات خاصة بالترويج لهذا الموضوع تكون دخل الدولة وفروع خارجها.
- على كل دولة ان تهتم اكثر بالقطاع الذي تراه محل انظار المستثمرين الاجانب، وذلك من خلال تقديم لها مجموعة من الضمانات والحوافز التي تكون مميزة اكثر ومغرية اكثر للمستثمر للاستثمار في هذا القطاع.
- محاولة تدعيم الجهاز المصرفي في كل دولة من الدول الثلاث ليكون مؤهل اكثر وله القدرة اكبر على التأثير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- انشاء هيئة متحدة بين دول شمال افريقيا مهمتها هو دراسة مناخ الاستثمار في كل دولة من دول شمال افريقيا دورها هو دراسة مناخ الاستثمار في كل دولة والعمل على تبادل الاستثمار بين دول شمال افريقيا، بحيث يوجه الاستثمار من احدى دول شمال افريقيا لا تمتلك مؤهلات لاستثماره الى دولة من نفس المنطقة اخرى تكون اكثر قدرة على استثماره.

❖ **افاق الدراسة:**

حاولنا من خلال هذا الموضوع تحليل وتقيم دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الجزائر المغرب ومصر، ونظرا لأهمية الموضوع خاصة الوقت الراهن، تبقى افاق البحث مفتوحة في هذا المجال لتشمل دراسات اخرى، حيث يمكن ان نقترح المواضيع التالية:

- دراسة قياسية لأثر الجهاز المصرفي في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول شمال افريقيا.
- دور البنوك الاسلامية في تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة ماليزيا.
- اثر الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لمجموعة من الدول.
- انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على الجهاز المصرفي لمجموعة من الدول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: المراجع بالعربية

- **الكتب:**

1. اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
2. اكرام حداد، مشهور هذاول، **النقود والمصارف _ مدخل تحليلي نظري_**، طبعة أولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
3. عبد الفتاح عبد الحميد المغربي، عربية رمضان فهيم، **التخطيط الاستراتيجي بقياس الأداء المتوازن**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2006.
4. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
6. زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
7. زينب حسين عوض الله، صفوت عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
8. سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
9. سليمان بو ذياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
10. شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
11. صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني – القطاع المصرفي وغسيل الأموال–** ، عالم الكتاب، مصر، 2003.
12. ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
13. طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية _تحليل العائد والمخاطر_**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
14. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
15. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
16. عبد السلام ابو قحف، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، مؤسسة الشهاب، الاسكندرية، مصر، 2004.
17. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
18. عبد السلام أو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، 2002.
19. عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
20. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
21. علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، طبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2007.
22. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية _الإطار العام_**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
23. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003
24. فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات وسياسة التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
25. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
26. ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
27. ماجدة شلبي، **التوجهات الدولية والإطار المؤسسي في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار النهضة العربية، القاهرة.
28. محمد احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.
29. محمد سعيد سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1993.
30. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
31. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
32. مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر،2007.

33. نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

34. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

- **الاطروحات والرسائل الجامعية:**

أ. أطروحات الدكتوراه:

35. احمد نصير، **اثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2012**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

36. جمال بالخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي _ دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب_**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

37. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل _ دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

38. داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة ، العرق، 2008.

39. علي بالطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

ب. رسائل الماجستير والماستر:

40. أكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة _2000 2009_**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر،2011.

41. .أنور بدر منيف، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001_**، رسالة ماجستير مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

42. حجيلة قميري، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

43. .حنان شناق، **تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري _ دراسة حالة شركة الكندي للأدوية_**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

44. زينب بحري، **الاصلاحات المصرفية ودورها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – 2001 2013–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.

45. سليم عمر حداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء _دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية قطاع غزة_**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013

46. عادل زقرير، تحديث **الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

47. فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2010.

48. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2011.

49. لمياء عبد العزيز فهد فليح، نشوى مصطفى علي، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية**، بحث مقدم في إطار مقرر مشروع تخرج لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، .2013

50. محمد العيد بيوض، **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية _دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب_**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.

51. مريم رواص، **التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، 1990– 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر،2015.

52. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة _ حالة الجزائر**_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

53. ميرفت على أبو كامل، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

54. نور الدين النوي، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

55. وهيبة بن دوادية ، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أفريقيا خلال الفترة 1995– 2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، الجزائر، 2005.

- **المجلات:**

56. ابراهيم بختي، **الانترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002.

57. احمد هاشم خاطر، **أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، العدد الأول، مصر، 1996.

58. ازدهار عبد الصبار، **اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للفترة – 2000 2012**–، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، العراق، دون ذكر السنة.

59. بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان التاسع وستون والسبعون، بيروت، لبنان، 2015.

60. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر– تعريف وقضايا–، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني والثلاثون، 2004.

61. حسين عبد الله الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد الثالث والثمانون ، ديسمبر 2005.

62. حير عليون شامي الساعد، **الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث والثلاثون، العراق، 2015.

63. الزين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.

64. سعاد عبد الفتاح، **قياس كفاية رأس المال للمصارف الأهلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013.

65. سليمان ناصر، ادم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جوان 2015.

66. سنان زهير محمد جميل، سوسن احمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002_ 2004**، مجلة تنمية الرافدين، العدد الخامس والثمانون، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.

67. الشاذلي العيار، **القطاع المصرفي التونسي عملية واسعة للصلاح والتطوير**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 105، بيروت، لبنان، اوت 2014

68. شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

69. طارق عامر، **القطاع المصرفي المصري**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 422، جانفي 2016.

70. عبد الطيف الجوهري، **القطاع المصرفي المغربي استراتيجية للتوسع في الخارج**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 405، أوت 2014.

71. كاظم عبد الرضا الاعرجي، **واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الأول، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2006.

72. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

73. محمد الجموعي قريشي، **أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

74. محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية _ دراسة حالة لمجموعة البنوك الجزائرية لفترة 1994 الى 2000_**، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

75. محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية _ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر_**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2005.

76. محمد طالبي، **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر،العدد السادس، 2008.

77. محمد طوبا اونغون، **اتفاقيات الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على البلدان النامية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، أنقرة، تركيا، البلد، 2002.

78. محمد مراس، قياس **علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة سعيدة، الجزائر، 2005.

79. معاويا احمد حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2014.

80. منور اوسرير، نذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الثاني، الشلف، الجزائر، 2005.

81. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الثالث والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2015.

82. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة فيها**، العدد الثاني والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2014.

83. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، العدد الرابع والثلاثون، الصفاة، الكويت، افريل 2016.

84. موفق احمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية _ نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي_**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثمانون، العراق 2010.

85. ناجي بن حسين، **تحليل وتقيم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والثلاثون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

86. هشام رامز، هشام عز العرب، **القطاع المصرفي المصري نمو قياسي خلال عامي 2013_ 2014**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 413، بيروت، لبنان، افريل 2015.

87. يوسف بوخلخال، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELSعلى فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة الاغواط، الجزائر، 2012.(بتصرف).

88. يوسف مسعداوي، **تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2005.

- **التقارير:**

89. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2005.

90. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2007.

91. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2009.
92. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2011.
93. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2012.
94. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2013.
95. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2014.
96. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2015.
97. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2016.
98. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012.
99. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة، الكويت 2013.
100. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصافاة، الكويت 2016.
101. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2004.
102. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2008.
103. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.
104. التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015.
105. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2005.
106. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2007.
107. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2009.
108. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2011.
109. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2013.
110. التقرير السنوي لبنك المغرب، 2015.
111. التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2006.
112. التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2009.
113. التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2010.
114. التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2011.
115. .التقرير السنوي لبنك مصر المركزي، 2015.

- **القوانين والمرسيم:**

116. **المادة 01 من القانون_ إطار رقم 18 95 الصادر في 3 أكتوبر 1995**، ميثاق للاستثمارات، المملكة المغربية.
117. **المادة 02، من المرسوم رقم 20 بتاريخ 5جانفي 1421هـ**، بشان الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية.
118. **المادة 10من مرسوم رقم 10 لسنة 1999**،بشان تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت.
119. **المادة 22، قانون رقم 116 لسنة 2016**، بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت. .
120. **المادة 26، قانون رقم 116 لسنة 2016**، بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت
121. **المادة 27، قانون رقم 116 لسنة 2016** ،بشان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
122. **المادة السابعة من المرسوم الملكي رقم م/1 تاريخ 5 جانفي 1421 هـ**، الخاص بنظام الاستثمار في المملكة، المملكة العربية السعودية.
123. قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 2 أوت 1982.
124. قانون الاستثمار رقم: 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180.

- **المؤتمرات والملتقيات:**

125. انمار أمين البراوري، **محددات ال in world fdi مع إشارة خاصة لمخاطر التغير في سعر الصرف دراسة مقارنة لعينة من الدول**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

126. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات–، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

127. خضر شاكر الراج، حامد محمد، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مداخلة ضمن لملتقى الدولي العلمي حول: الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، يومي 10 11 نوفمبر 2009.

128. صفية احمد بوبكر، **مداخلة بعنوان اثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التامين العربي**، الملتقى العربي الثاني حول: التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، الدوحة، قطر، يومي 6 8 أكتوبر 2003.

129. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، ايام 23 24 25 مارس2009.

130. عبد الغني دادن، كمال محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، مداخلة ضمن لمؤتمر الدولي حول: أداء المنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،، الجزائر، يومي 8 9 مارس 2005.

131. عبد المجيد اونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ واقع وآفاق_**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17 18 افريل 2006.

132. ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، **إدارة السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للنظام المصرفي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8 9 مارس 2005.

133. محمد بن سليمان الجاسر، **تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل**، مداخلة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020،وزارة التخطيط بالرياض، السعودية، يومي 19 23 اكتوبر2002.

134. مفتاح صالح، فاطمة رحال، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع حول: للاقتصاد والتمويل الإسلامي (النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي)، اسطنبول، تركيا، أيام 9 10 سبتمبر 2012.

- **المراجع بالغة الفرنسية:**

Livres:

135. R.kapian,D.norton, **le tableou de bord prospectif, pilotage stratégique, les 4axes du succcés**, édition d' organisation, paris, 2002.

136. Raymond Bermard , **Economie financiére international**, Editions Puf, Paris, 1971.

Magazines:

137. Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi,**"Predicting Bank Failure: 2009"**, Journal of Business Studies Quarterly,Volume 4, Nember3 2013.

Rapports:

138. Amor tahari,Abdelhak senhadli And others, **Financial sector reforms and the prospects for integration in the Mag hreb** , Working paper FMI, 2007.

- **المواقع الالكترونية:**

139. اتحاد المصارف العربية، مقال متاح على الموقع: http://www.uabonline.org ، تاريخ لاطلاع 23 جانفي 2017.

140. البنك المركزي التونسي، متاح على الموقع: https://www.bct.gov.tn، تاريخ الاطلاع 23 جانفي 2017.

141. البنك المركزي العراقي ، متاح على الموقع: http://www.cbi.iq ، تاريخ الاطلاع 25 جانفي 2017.

142. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الثاني ، 2016، ص: 26، متاح على الموقع: http://www.cbe.org.eg/ar

143. البنك المركزي المصري، متاح على الموقع: http://www.cbe.org.eg/ar ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017.

144. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، متاح على الموقع لتالي:
http://www.chamber.sa/mainpage/astthmar/Pages/nsam.aspx تاريخ الزيارة 25 فيفري 2017
145. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح على الموقع: http://www.gafi.gov.eg تاريخ الاطلاع 2 افريل 2017.
146. الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، متاح على الموقع 21http://www.invest.gov.ma تاريخ الاطلاع 1 افريل 2017.
147. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع 29 مارس 2017
148. أيوب الريمي، **خريطة الاستقرار السياسي: المغرب أكثر الدول استقرارا في إفريقيا والشرق الأوسط**، مقال متاح على الموقع: http://www.maghress.com، تاريخ 1 افريل 2017.
149. بحث متاح على الموقع: http://www.iasj.net
150. بنك الجزائر، متاح على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/docs.htm تاريخ الاطلاع 15 مارس 2017.
151. بنك المغرب، متاح على الموقع: 17566http://www.bkam.ma/ar تاريخ الاطلاع 23 مارس 2016.
152. حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص: 16،متاح على الموقع: http://www.iasj.net تاريخ الاطلاع 20 مارس 2017.
153. عمر بحبو، **مظاهر حماية حقوق الزبناء في ظل القانون البنكي المغربي**، بحث لنيل الإجازة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني،عين الشق، المملكة المغربية، 2014، متاح على الموقع: http://www.marocdroit.com تاريخ الاطلاع 25 مارس 2017.
154. محمد الشرقي، **عراقة النظام المصرفي المغربي على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، مقال متاح على الموقع: 7/1/1999http://daharchives.alhayat.com/ تاريخ الاطلاع 23 مارس 2017.
155. محمد سعد طالب الجبوري، **البنوك الالكترونية**، مقال متاح على الموقع: business.uobabgion.com تاريخ الاطلاع 20 جانفي 2017.
156. محمد مليجي، **10 سنوات على بداية الإصلاح المصرفي في مصر**، مقال متاح على الموقع http://www.alborsanews.com تاريخ الاطلاع 3 مارس 2017.
157. مقال متاح على الموقع: http://www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع 31 جانفي 2017، .
158. وزارة التجارة والصناعة السعودية، **اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس)**، مقال متاح على الموقع: www.mci.gov.sa ، تاريخ الاطلاع 31 جانفي 2017.

الملاحق

ملحق رقم 01:

مبادئ الحوكمة لسنة 1999

ملحق رقم 01 :مبادي الحوكمة لسنة 1999

أصدرت لجنة بازل ورقة عمل بشان تدعيم تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي في سبتمبر 1999 وقد احتوت على سبع مبادئ كالتالي:

_ **المبدأ الأول**: بناء اهداف استراتيجية ووضع قيم للعمل.

_ **المبدأ الثاني**: وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسؤولية والمسالة.

_ **المبدأ الثالث**: ضمان كون مجلس الادارة مؤهلين حسب وضعياتهم.

_ **المبدأ الرابع**: ضمان أن هناك إشراف ملائم من الادارة العليا.

_ **المبدأ الخامس**: الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجين.

_ **المبدأ السادس**: ضمان كون أساليب المكافآت مشكلة من القيم.

_ **المبدأ السابع**: العمل والسير بحوكمة الشركات في بنك وفق أسلوب ونمط شفاف.

ملحق رقم 02:

مبادئ الحوكمة لسنة 2006

ملحق رقم 02: مبادئ الحوكمة لسنة 2006

في عام 2006 اصدرت لجنة بازل نسخة محدثة من الوثيقة التي اصدرتها سنة 1999 تضمنت ثمانية مبادئ كالتالي:

ـ **المبدأ الأول**: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الادارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشان أعمال البنك.

ـ **المبدأ الثاني**: ينبغي على مجلس الادارة المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للبنك وعلى قيمه.

ـ **المبدأ الثالث**: ينبغي على مجلس الادارة وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمسالة.

ـ **المبدأ الرابع**: على مجلس ضمان إشراف ملائم من الادارة العليا يوافق سياسته.

ـ **المبدأ الخامس**: ينبغي على مجلس الادارة والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي يقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ووظائف الرقابة الداخلية.

ـ **المبدأ السادس**: على البنك ضمان ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة.

ـ **المبدأ السابع**: ينبغي على إدارة البنك العمل وفق أسلوب شفاف.

ـ **المبدأ الثامن**: ينبغي على مجلس الادارة والإدارة العليا فهم هيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

ملحق رقم 03:

الاحكام والمبادئ في اتفاقية

تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد الخدمة من خلال أربع أشكال على النحو التالي:

1. انتقال الخدمة عبر الحدود، توريد الخدمة من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة Mode 1(Cross Border Supply) .
2. استهلاك الخدمة في الخارج، توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة ما للحصول على هذه الخدمة في إقليم دولة أخرى Mode 2) Consumption Abroad) .
3. التواجد التجاري، انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخل أراضي دولة أخرى لتوريد الخدمة Mode 3) Commercial Presence) .
4. انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة أخرى Mode 4) Presence of Natural Persons)

وقد حددت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية 12 قطاع خدمي رئيسي ينبثق عنها قطاعات فرعية أخرى:

1. خدمات الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية)
2. خدمات الاتصالات
3. التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة
4. خدمات التوزيع
5. خدمات التعليم
6. خدمات البيئة
7. الخدمات المالية (مثل التأمين-البنوك)
8. الخدمات الصحية
9. خدمات السياحة والسفر
10. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية
11. خدمات النقل
12. خدمات أخرى

الأحكام والمبادئ العامة في اتفاقية الخدمات :

أ) مأبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN (Most Favoured Nation Treatment)

ويقصد به قيام كل دولة عضو بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي دولة عضو أخرى فوراً ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى تمنحها للخدمات وموردي الخدمات من أي دولة أخرى.

ويجوز إعفاء أي دولة عضو من هذا الالتزام ومنح استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقاً للملحق الخاص بهذا الشأن، والذي يشترط الآتي:

- يتم تحديد الاستثناءات وقت بدأ سريان الاتفاق.
- قيام مجلس التجارة في الخدمات بمراجعة كافة الاستثناءات الممنوحة لفترة تزيد عن 5 سنوات.
- يتم إنهاء العمل بهذه الاستثناءات في التاريخ المحدد لإنهاء لإعفاء.
- يجب ألا تزيد فترة الإعفاء عن 10 سنوات، وفي كل الأحوال يجب أن تخضع هذه الإعفاءات للتفاوض خلال الجولات المتتالية لتحرير التجارة.

ب) مبدأ الشفافية Transparency

ويقصد به قيام كل دولة عضو فوراً بنشر كافة الإجراءات والقوانين واللوائح - فور دخولها حيز التنفيذ- والتى تؤثر على أو تتعلق بتنفيذ اتفاقية التجارة في الخدمات، وإذا تعذر النشر يمكن إتاحة هذه المعلومات بأي طريقة أخرى.

ويجب على كل دولة عضو الاستجابة فوراً لطلب أي عضو آخر للحصول على معلومات محددة بشان أي من إجراءاته أو قوانينه، كما يجب إنشاء نقطة اتصال خلال عامين من بدء سريان الاتفاقية لتسهيل توفير معلومات محددة إلى الأعضاء الآخرين بناء على طلبهم.

الالتزامات المحددة :

تلتزم الدول الأعضاء بتقديم "جدول الالتزامات المحددة" والذي يتضمن القطاعات التى ترغب الدولة في تقديم التزامات تحرير بشأنها وذلك من خلال منح فرص النفاذ إلى الأسواق وتوفير المعاملة الوطنية ويترك للدولة حرية اختيار القطاعات التى ترغب فى تحريرها وتحديد القواعد التى تحكم نفاذ المورد الأجنبي لأسواقها وتمتعه بالمعاملة الوطنية.

ويتضمن الجدول نوعين من الالتزامات :

1. الالتزامات الأفقية: التى تضعها الدولة وتسري على كافة قطاعات الخدمات بلا استثناء وتتضمن قيود عامة على النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية.
2. الالتزامات القطاعية: وفيها تضع الدولة القيود التى ترغب فى الاحتفاظ بها على النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية لتوريد الخدمة فى قطاع أو في قطاع فرعي معين.

ج) النفاذ إلى الأسواق Market Access - MA

ويقصد به الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، وقيام الدولة بتقديم التزام معين لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع الخدمي أو أشكال توريد الخدمة في هذا القطاع، ويمكن ترجمة ذلك عملياً من خلال الاحتفاظ ببعض القيود أو التحفظات على مبدأ النفاذ إلى الأسواق، حيث حدد الاتفاق 6 أنواع من القيود التى يمكن الاحتفاظ بها تحت بند النفاذ إلى الأسواق والتى قد تتخذ إحدى الصور التالية :

1. عدد موردي الخدمة (الاعتماد على اختبار الحاجة الاقتصادية).
2. قيمة العمليات أو الأصول (الأصول المملوكة للبنوك الأجنبية يجب ألا تزيد عن ـ % من إجمالي أصول البنك).

3. العدد الإجمالي للعمليات (القيود المفروضة على الوقت المحدد للبث الإذاعي للأفلام الأجنبية).
4. العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين (يجب ألا يزيد عدد العاملين الأجانب في كل وحدة عن ـ من إجمالي عدد العاملين).
5. الشكل القانوني للمنشأة أو الشركات المشتركة (يسمح بالتواجد الأجنبي في شكل فروع فقط).
6. نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي (يجب ألا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي عن 49%).

د) المعاملة الوطنية National Treatment - NT

ويقصد بها عدم التمييز فى المعاملة بين الخدمة وموردي الخدمة الوطنيين والخدمة وموردي الخدمة الأجانب، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التى يحصل عليها المورد المحلي، وكما هو الحال بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق قد تحتفظ الدولة تحت بند المعاملة الوطنية ببعض القيود للتمييز بين موردي الخدمة المحليين والأجانب، وقد تتخذ هذه القيود إحدى الصور التالية:

i. التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي.
ii. الشروط الخاصة بالجنسية والإقامة.
iii. الاشتراطات الخاصة بنقل التكنولوجيا.
iv. الشروط الخاصة باللغة.
v. حظر ملكية الأراضي أو العقارات.
vi. التمييز في المتطلبات الخاصة بالمؤهلات، شروط الترخيص والتسجيل، التدريب.

وفي الحالات التي تتجنب فيها الدولة الاحتفاظ بأي من القيود السابق الإشارة إليها قد يدرج بالجدول تحت بند النفاذ إلى الأسواق و/أو المعاملة الوطنية أنه لا توجد قيود "None" ، وقد ترغب الدولة في عدم تقديم التزام لتوريد الخدمة من خلال شكل معين من أشكال التوريد ويدرج بالجدول أنه لا يوجد التزام بالتحرير "Unbound"، وفي بعض الأحوال قد يدرج أمام أحد أشكال توريد الخدمة "Unbound* " وهو ما يعني عدم إمكانية تقديم الخدمة لأسباب فنية.

وبالإضافة إلى البندين الخاصين بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية توجد خانة أخرى بجدول الالتزامات المحددة تسمى الالتزامات الإضافية Additional Commitments وهي تشمل الإجراءات التى لا تخضع للنفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، فمثلاً قد ترغب الدولة في الإشارة إلى قرب صدور قانون جديد لتنظيم مزاولة مهنة معينة أو شروط الحصول على الترخيص.
وتتسم الالتزامات المحددة بعدم الجمود وهناك إمكانية لإعادة التفاوض بشأن أي من الالتزامات المحددة إذا احتاج الأمر، مع تعويض الشركاء التجاريين في حالة حدوث ضرر نتيجة سحب أو تعديل التزام بالجدول، وقد يكون التعويض من خلال منح فرص للنفاذ إلى الأسواق أو تحرير قطاع آخر ذو أهمية تصديرية للدول المتضررة، كما يسمح الاتفاق للأعضاء بالتخلي عن التزاماتها لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو أسباب تتعلق بالسياسة العامة والأمن القومي أو أن تفرض قيوداً لحماية ميزان المدفوعات.

ملحق رقم 04:

تعديلات قانون النقد والقرض

ملحق رقم 04: تعديلات قانون النقد والقرض 90 - 10

أجريت بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 90 _10 المؤرخ في 14 افريل 1990 أبرزها:

1. الأمر 01 - 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد.

2. الأمر 03 _11 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90 _ 10 ويهدف إلى تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وتعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وتهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وإدخال الجمهور.

3. تعديلات 2004:

1.3. القانون رقم 01 - 04 الصادر في 4 مارس 2004 والخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك 500 مليون دينار جزائري و 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما الحد الأدنى لرأس المال للبنوك في سنة 2004 يقدر ب 2.5 مليار دينار جزائري و 500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية.

2.3. القانون 02 - 04 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى 15 %كحد أقصى.

3.3. القانون 03 - 04 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

4. تعديلات 2008:

1.4. قانون 08 - 01 - 2008 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك بدون رصيد.

2.4. قانون 08 - 04 الصادر في 21 فيفري 2008 بشان الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

5. تعديلات 2009:

1.5. الأمر رقم 09 - 01 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلقة بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

2.5. الأمر رقم 09 - 02 الصادر في 26 ماي 2009 التعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات السياسة النقدية.

3.5.الأمر رقم 09 - 03 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلقة بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

6. تعديل قانون النقد والقرض 2003لسنة 2010: جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء الإصلاح بأهم النقاط التالية:

1.6. أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، وحرصا على استقرار الأسعار وباعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

2.6. في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض.

تم بحمد الله